النهج المشترك بين مختلف الثقافات للوقاية من الممارسات الضارة
مجموعة أدوات العمل للمهنيين في المستوى الأول

التنسيق التحريري
Emília Coutinho
Cátia Magalhães
Ana Berta Alves
David Ruah
Mário Ribeiro
Susana Oliveira
Mina Bakkas

PARTNERS
PV
COMMUNITY IMPACT
PRAKSIS
FONDAZIONE ISMU
APAV
Victim Support Europe
CIG
Co-funded by the European Union

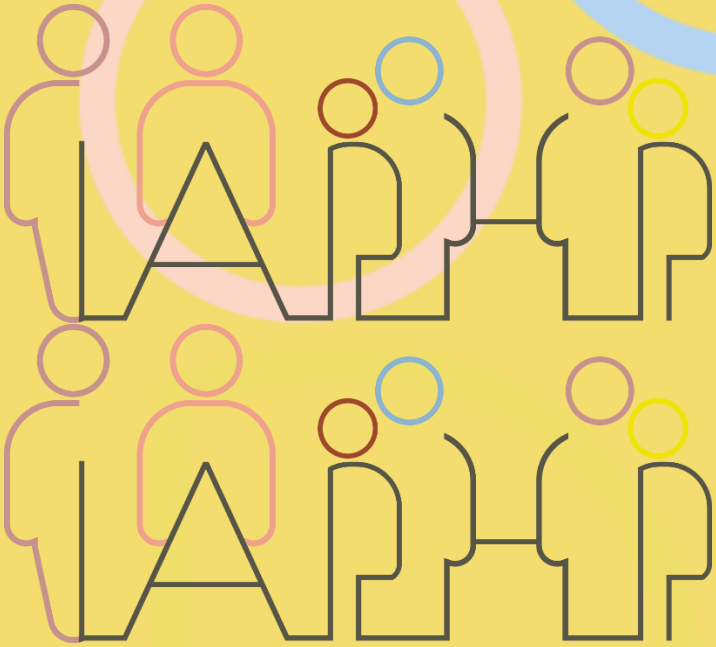

النهج المشترك بين مختلف الثقافات للوقاية من الممارسات الضارة
مجموعة أدوات العمل للمهنيين في المستوى الأول

التنسيق التحريري
Emília Coutinho
Cátia Magalhães
Ana Berta Alves
David Ruah
Mário Ribeiro
Susana Oliveira
Mina Bakkas

PARTNERS
PV
COMMUNITY IMPACT
PRAKSIS
FONDAZIONE ISMU
APAV
Victim Support Europe
CIG
Co-funded by the European Union

الإصدار الأول | فبراير، 2024

العنوان
النهج المشترك بين مختلف الثقافات للوقاية من الممارسات الضارة: مجموعة أدوات المهنيين في المستوى الأول

التنسيق التحريري
Emília Coutinho (IPV)
Cátia Magalhães (IPV)
Ana Berta Alves (IPV)
David Ruah (Community Impact)
Mário Ribeiro (AIMA)
Susana Oliveira (AIMA)
Mina Bakkas (AIMA)

المؤلفون:
Emília Coutinho (IPV)
Cátia Magalhães (IPV)
Ana Berta Alves (IPV)
David Ruah (Community Impact)
Inês Tomaz (Community Impact)
Ana Neves (CIG)
Mafalda Valério (APAV)
Mariana Pinto (APAV)
Ana Ferreira (APAV)
Inês Nunes de Freitas (VSE)
Antonio De Martin (VSE)
Levent Altan (VSE)
Solène Baudouin-Naneix (VSE)
Paula Peralta Agusti (VSE)
Sara Fontanot (VSE)
Lia Lombardi (ISMU)
Chiara Dallavalle (ISMU)
Maria Moudatsou (PRAKSIS)
Harry Tampakis (PRAKSIS)
Alexia Apostolopoulou (PRAKSIS)
Dimitris Varadinis (PRAKSIS)

مراجعة المراجع الببليوغرافية
Fátima Jorge (IPV)
Ana Brígida (IPV)
Vera Figueiredo (IPV)

منسق عملية الترجمة/المراجعة اللغوية
Carlos Quental (IPV)

التصميم الجرافيكي
Ana Cristina Lima (IPV)
Nuno Mendes (IPV)

الإصدار
Instituto Politécnico de Viseu (IPV)
ISBN: 978-972-8765-43-9
DOI: 10.34633/978-972-8765-43-9

المنصة الرقمية: https://iaphp.ipv.pt | https://iaphp-toolkit.eu

جدول المحتويات

قائمة الاختصارات 8

مقدمة 10

القسم 1: الوقاية 11

الفصل الأول كيف يمكن الوقاية من الممارسات الضارة في الفصول الدراسية؟ 13

الفصل الثاني الجوانب النفسية والاجتماعية والصحية للوقاية من الممارسات الضارة 17

الفصل الثالث مبادرات المنظمات غير الحكومية للوقاية من الممارسات الضارة 21

الفصل الرابع أفضل الممارسات الواردة في السياسات العامة 23

الفصل الخامس تقييم وتقدير أثر التدخلات الرامية إلى منع الممارسات الضارة 39

الفصل السادس نهج متعدد القطاعات ومتعدد التخصصات لحماية المرأة 43

القسم 2: الكشف المبكر 47

الفصل الأول العلاقة بين السلطات والصلاحيات في سياق الممارسات التقليدية الضارة 49

الفصل الثاني الحماية القانونية للنساء المهاجرات 55

الفصل الثالث التدخلات الاجتماعية: تقييم المخاطر والإحالة 67

القسم 3: التدخل في حالة الأزمات 73

الفصل الأول الدعم النفسي والقانوني لضحايا الممارسات الضارة 75

الفصل الثاني التعددية الثقافية والتواصل مع ضحايا الممارسات الضارة 81

الفصل الثالث المنهجية المتعددة القطاعات في الوساطة بين الثقافات وتقنياتها 85

القسم 4: توصيات للسياسات والممارسات 89

القسم 4: توصيات للسياسات والممارسات 91

الفصل الثاني توصيات عملية لأصحاب المصلحة: السياسات والمشغلين 95

الفصل الثالث توصيات عملية للمهنيين 97

قائمة الاختصارات

FGM	: ختان الإناث
CEFM	: زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري
CEDAW	: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
CM	: الوسيط الثقافي
CRC	: اتفاقية حقوق الطفل
ICCPR	: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
ICESCR	: العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
HP	: الممارسة الضارة

قائمة الاختصارات

مقدمة

الممارسات الضارة هي سلوكيات أو أفعال ضارة بالأفراد أو الجماعات، حيث تقوم على التمييز على أساس الجنس أو النوع أو العمر، من بين عوامل أخرى، بما في ذلك حالات التمييز متعدد الأشكال والتمييز متعدد الجوانب. تمثل الممارسات الضارة حرمانًا من حقوق الإنسان وتسبب ضررًا جسديًا أو عاطفيًا أو نفسيًا، وغالبًا ما ترتبط بأشكال خطيرة من العنف.

تنتشر الممارسات الضارة في العديد من المجتمعات المختلفة في جميع أنحاء العالم، وقد تكون متأصلة داخل المجتمع، وتشكل جزءًا من الأعراف الاجتماعية (أي الأعراف السلوكية التي تتبعها الجماعات في سياقات معينة)، إلى جانب المفاهيم الخاطئة المتعلقة ببعض الفئات المحرومة من النساء والأطفال.

تساهم العديد من العوامل الاجتماعية في استمرار الممارسات الضارة، بما في ذلك: الاعتقاد في الوقاية من وقوع ضرر أكبر والتحكم في الحياة الجنسية للمرأة، ومتطلبات الزواج (في حالة ختان الإناث)، وطقوس الانتقال من مرحلة لمرحلة أخرى (كما في حالة ختان الإناث)، والحفاظ على شرف العائلة والأخلاق، والتنميط الجنساني، والشعور بالانتماء والهوية لمجموعة معينة، والتبعية الاجتماعية والاقتصادية، وغيرها من بين أمور أخرى. وبصرف النظر عن أي خصوصيات إقليمية ووطنية للنظم السياسية والاقتصادية والثقافية، فإن من واجب جميع الدول منع الممارسات الضارة وتعزيز حقوق الإنسان التي هي حقوق عالمية وثابتة وراسخة وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتداخلة مع بعضها البعض.

ومن أجل مساعدة الضحايا والأشخاص المعرضين لخطر الممارسات الضارة بشكل أفضل، من المهم فهم أسباب الممارسات الضارة ودوافعها والأساس المنطقي لممارستها، والعوامل الداعمة وغير الداعمة لها، والتعقيد أو التنوع داخل المجتمعات المتضررة منها، بما في ذلك كيفية ثبات وجهات نظرهم في سياق معين في أي وقت معين وكيفية تغيرها.

من المهم، على سبيل المثال، ضمان أن تساعد المعلومات المقدمة في القضاء على المفاهيم الخاطئة، وأن تلبي الاحتياجات وأن تعترف بالصعوبات في الإفصاح عن الممارسات الضارة. لتحقيق هذه الغاية، يُعد التدريب أمرًا ضروريًا، من خلال توفير الإمكانيات اللازمة لأداء كل دور محدد لجميع المهنيين والتعاون في إطار متعدد القطاعات والوكالات، بما في ذلك العمل مع الوسطاء الثقافيين وقادة المجتمعات والزعماء الدينيين لاستئصال الممارسات الضارة.

من الضروري اتباع نهج شامل ومتعدد القطاعات ومتعدد التخصصات يعمل على معالجة شبكة المتغيرات المعقدة التي تُسهم في ضعف المرأة وتتمثل أهمية هذا النهج في حماية المرأة من الممارسات الضارة. يكمن أساس هذا النهج في الفهم بأن السلوكيات الضارة لها جذور قوية في الأعراف المجتمعية والمؤسسات الاقتصادية. من أجل تحقيق تغيير طويل الأمد، يجب أن تتجاوز التدخلات بالتالي حدود قطاع واحد أو مجال واحد فقط، علماً بأن القدرة على تقديم الدعم المادي والنفسي للضحايا تمثل إحدى الضرورات المطلوبة من مؤسسات الرعاية الصحية. يجب أن يكون لدى الأشخاص الذين يبحثون عن الأمان من السلوكيات الضارة إمكانية الوصول بسهولة إلى الموارد الاجتماعية، مثل العلاج النفسي وملاجئ لحمايتهم. تعزز مبادرات التمكين الاقتصادي إطار الحماية بشكل أكبر من خلال منح النساء الأدوات اللازمة للتحرر من أشكال التعسف والاستغلال.

من الأهمية بمكان أن تعمل المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والشركات والمحاكم ومقدمو خدمات الرعاية الصحية معاً، حيث لا يمكن للمجتمع أن يقضي على الشبكة المعقدة من السلوكيات الضارة التي تعرض حقوق المرأة ورفاهيتها للخطر ما لم تعمل المجتمعات بشكل متضافر. يمكننا أن نخلق مستقبلاً يتم فيه حماية المرأة من الخطر ويمنحها القدرة على العيش حياة متساوية وكريمة من خلال تعزيز نهج شامل.

يجب إصدار قوانين صارمة ودعمها من أجل تجريم السلوكيات الخطيرة وتثبيطها. وفي الوقت نفسه، يُعتبر التثقيف التعليم أمراً ضرورياً لتغيير مواقف المجتمع، حيث يمكن أن تؤدي جهود التوعية المكثفة إلى التشكيك في الأفكار الراسخة وتزويد النساء بمعرفة حقوقهن عندما يتم دمجها في أنظمة التعليم الرسمي وغير الرسمي.

لقد تم وضع مجموعة الأدوات هذه لتوفير أدوات وموارد عملية لدعم المهنيين والممارسين من مختلف الخلفيات، حتى يتمكنوا من منع الممارسات الضارة وتحديدها وإحالة النساء اللاتي تعرضن أو يتعرضن لخطر الممارسات الضارة والتدخل في تلك الحالات. من المأمول أن تزيد مجموعة الأدوات هذه من وعي وتمكين وثقة المهنيين العاملين في المجالات التعليمية والصحية والاجتماعية والقضائية.

يمكن الوصول إلى مجموعة الأدوات والمواد مجاناً وهي متاحة لجميع المهنيين والممارسين من أي وكالة/منظمة، كما أنها تتضمن أربعة أقسام وهي الوقاية؛ والكشف المبكر والإحالة؛ والتدخل في حالة الأزمات وقسم أخير بعنوان توصيات للسياسات والممارسات، والذي يتضمن مجموعة من الإجراءات العملية للمهنيين في المستوى الأول.

القسم 1:
الوقاية

القسم 1: الوقاية

الفصل الأول

كيف يمكن الوقاية من الممارسات الضارة في الفصول الدراسية؟

الفصل الأول
كيف يمكن الوقاية من الممارسات الضارة في الفصول الدراسية؟

مقدمة

تؤكد البيانات الصادرة عن صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (صندوق الأمم المتحدة للسكان - اليونيسف، 2021) على دور التعليم كعامل وقائي ضد الممارسات التقليدية الضارة مثل ختان الإناث. ووفقًا للورقة المنشورة، فإن النساء ذوات المستويات التعليمية المنخفضة يواجهن خطرًا متزايدًا من ختان الإناث، كما أن هناك ارتباط إحصائي يشير إلى أن الأمهات ذوات المستويات التعليمية المنخفضة أكثر عرضة للدعوة إلى ختان الإناث.

يبرز التعليم كأداة أساسية للوقاية الأولية من الممارسات التقليدية الضارة، حيث يعمل التعليم من خلال ثلاث آليات محورية وهي (1): زيادة الوعي بين الشباب، (2): الكشف عن حالات الممارسات التقليدية الضارة والإبلاغ عنها، (3): تقديم الدعم للضحايا في سياق التعليم بالمدارس.

وغالباً ما تكون الفتيات هن الضحايا الرئيسية للممارسات الضارة التي تؤدي إلى ارتكاب جرائم. سواء كان ختان الإناث أو الزواج القسري من القاصرات أو جرائم الشرف، فإن هذه الممارسات تستهدف في الغالب الفتيات الصغيرات اللاتي يحيدن عن النماذج الثقافية الراسخة. وبالتالي، تصبح حتمية منع الممارسات التقليدية الضارة في الفصول الدراسية واضحة.

نناقش في هذا الفصل منهجيات الفصول الدراسية القابلة للتطبيق على المعلمين والمربيين غير الرسميين للوقاية من حالات الممارسات التقليدية الضارة بشكل استباقي. بعد ذلك، نحلل أساليب الكشف عن حالات محددة من حالات الممارسات الضارة والإبلاغ عنها في السياق المدرسي. وأخيرًا، ندرس حاجة المدارس إلى صياغة استجابات فورية لدعم الضحايا بالتعاون مع السلطات العامة عند تحديد الضحايا.

1.1 تطوير المناهج الدراسية

فيما يتعلق بتطوير الموضوعات المدرجة في المناهج الدراسية التي تتناول الوقاية من الممارسات التقليدية الضارة من خلال التعليم، فإن دمج موضوع الممارسات التقليدية الضارة في المناهج الدراسية الرسمية هو الموضوع الأكثر بروزاً. وقد لاحظ ذلك بعض المؤلفين (مثل أزكونا وسيانيس وكوبو، 2014) الذين يؤكدون أن الوقاية الأولية من خلال التعليم تتحقق بشكل أكثر فعالية من خلال دمج نماذج التعليم متعدد الثقافات في الفصول الدراسية. يمكن استخدام هذه النماذج بالتزامن مع دروس المواطنة أو نماذج حقوق الإنسان. على سبيل المثال، كثيرًا ما يتم تطبيق إطار التعليم المشترك بين الثقافات كنموذج تربوي للقضاء على قضاء الإناث من خلال المناقشات النقدية، على غرار طريقة سقراط (أزكونا وآخرون، 2014).

في المراحل التعليمية الأكثر تقدمًا (من مرحلة التعليم الأساسي إلى المرحلة الثانوية)، أثبت دمج السرد ودراسات الحالة العملية والأفلام الوثائقية التعليمية فعاليته. على سبيل المثال، تطرق غريميت وآخرون (2018) إلى تأثير فيلم وثائقي تعليمي كأداة للوقاية من العنف الجنسي، مما يدل على قدرة الأفلام الوثائقية في البيئات التعليمية. وفقًا للمركز الوطني لختان الإناث (2019)، يجب تثقيف الطلاب حول التداعيات العاطفية والنفسية والجسدية للممارسات التقليدية الضارة وعليهم إدراك أن هذه الممارسات تمثل جرائم مقررة في سياق القوانين الجنائية للبلدان المعنية. من الأساسي تعليم الطلاب أن تنفيذ هذه الممارسات لا يعتبر جريمة فحسب، بل إن المساعدة في تنفيذها أو عدم حماية قاصر تحت الوصاية القانونية يشكل أيضًا سلوكًا إجراميًا في بعض الدول (المركز الوطني لختان الإناث، 2019).

ولذلك، ينبغي أن يكون الطلاب على دراية بطرق الإحالة والإبلاغ عن حالات الممارسات التقليدية الضارة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن توفر النظم التعليمية دروسًا حول كيفية التعرف على العلاقات غير الصحية أو المسيئة، بما في ذلك العلاقات داخل الهياكل الأسرية، وتزويد الطلاب بالدعم الكافي، إذا لزم الأمر. كما ينبغي للمعلمين أن يقترحوا استراتيجيات لدمج المحتوى ذي الصلة ثقافيًا في المناهج الدراسية واستخدام منهجيات ديناميكية تقوم على فرضية أن الطالب هو محور عملية التعلم.

عند تصميم البرامج الوقائية التعليمية، يجب أن تهدف تلك البرامج إلى الحد من مسببات وأعباء الممارسات التقليدية الضارة. ينبغي أن تركز هذه البرامج على تعزيز أهمية النجاح والإنجازات التعليمية للوقاية من الممارسات الضارة (راج وآخرون، 2019). وفقًا لصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف (2021)، يمكن أن يلعب المنظور المجتمعي الحواري المطبق في الفصول الدراسية الرسمية أو غير الرسمية دورًا مهمًا في القضاء على التمييز بين الجنسين .ولهذا الغرض، فإن إنشاء مساحات آمنة للنقاش والحوار أمر وثيق الصلة بنهج وقائي متعدد التخصصات. تمتد هذه المساحات إلى ما هو أبعد من بيئات الفصول الدراسية لتشمل المجتمع المدرسي بأكمله، وتتضمن مبادرات مثل النوادي أو المنتديات أو المنصات التي يمكن للطلاب والمعلمين وأولياء الأمور وأفراد المجتمع المحلي مناقشة القضايا المتعلقة بالتمييز بين الجنسين ومعالجتها بشكل مفتوح.

على مستوى المجتمع المحلي، يمكن للمعلمين العمل مع قادة المجتمع من أجل التثقيف وخلق حوار وتيسير التفاهم لتعزيز الدعم الاجتماعي المجتمعي (هوكينز وآخرون، 2021). بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على المدارس أن تنظر في الانخراط مع المنظمات المجتمعية وأصحاب المصلحة للتعاون في تنفيذ استراتيجيات شاملة تقي من العنف وتعالج مجموعة من عوامل الخطر والحماية على مستوى الأفراد والعلاقات والمجتمعات وعلى المستوى الاجتماعي (جونز وآخرون، 2020)، كما أن التعاون المنظم مع منظمات الشباب يمكن أن يعزز بناء السلام والقيادة.

يمكن أن يساعد التعاون بين أصحاب المصلحة ومنظمات المجتمع المدني في تنفيذ استراتيجيات شاملة لمنع العنف ومعالجة مجموعة من عوامل الخطر والحماية على مستوى الأفراد والعلاقات والمجتمعات وعلى المستوى الاجتماعي. علاوة على ذلك، من المهم معالجة الأسباب الجذرية للممارسات التقليدية الضارة. على سبيل المثال، فيما يتعلق بمسألة الزواج القسري المبكر، فإن تمكين الفنيين العاملين في مجال الصحة والذين يعملون جنبًا إلى جنب مع المعلمين على تحسين التعليم والحد من مخاطر الحمل/الولادة قد أظهر نتائج واعدة في منع زواج الأطفال (آنتارسيه وآخرون، 2023).

وفقًا لصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف (2021)، من الضروري تدريب المعلمين على نشر المعلومات لكل من الفتيات والفتيان فيما يتعلق بالمخاطر المرتبطة بهذه الممارسات. علاوة على ذلك، يجب أن يكون المعلمون مجهزين لمنع وصم الفتيات اللاتي لم يخضعن للختان ويجب أن يمتلكوا القدرة على اكتشاف حالات ختان الإناث والإبلاغ عنها، بما في ذلك إجراء الإحالات المناسبة، كما يجب على المؤسسات التعليمية تنفيذ برامج تدريبية لتثقيف الموظفين حول التعرف على علامات الممارسات التقليدية الضارة وانتهاكات حقوق الإنسان، والتي تغطي مجموعة من الموضوعات بما في ذلك الممارسات الثقافية والعنف القائم على النوع الاجتماعي وقانون حقوق الإنسان (ستين وآخرون، 2016).

يجب أن تكون الكفاءات المشتركة بين الثقافات جزءًا لا يتجزأ من التطوير المهني، بما في ذلك التدريب المستمر للمعلمين، لضمان معرفة المعلمين بكيفية التكيف مع سياقات محددة ذات حساسية ثقافية. من المهم بنفس القدر أن يظل الباحثون على اطلاع على أحدث الأبحاث والمنهجيات والتدخلات المتعلقة بالحوار بين الثقافات.

1.2 الكشف والإحالة

وفقًا للمركز الوطني لختان الإناث (2019)، يمكن في السياق التعليمي أن يتم التعرف على حالات ختان الإناث في حالتين: عن طريق التعرف البصري أو الكشف المباشر. في الحالة الأولى، عندما يقوم المربي في مرحلة ما قبل المدرسة أو ما قبل التعليم الابتدائي أو المدرسة الابتدائية بمساعدة طفل على الذهاب إلى المرحاض، وقد يصادف علامات جسدية تدل على حدوث ممارسات تقليدية ضارة، مثل ختان الإناث. وفقًا لتوصيات المركز الوطني لختان الإناث (2019)، لا يجوز في هذه الحالات، تحت أي ظرف من الظروف، أن يقوم طرف ثالث بفحص الفتاة.

أما الطريقة الثانية التي يتم من خلالها تحديد الحالات فهي عندما تقوم فتاة دون سن 18 عامًا بإبلاغ أحد المربين بأنها كانت ضحية لحالة من حالات الممارسات الضارة. تحدث مواقف أخرى للكشف عن حالات الممارسات الضارة عندما (1): يشير أحد الوالدين أو مقدم الرعاية إلى نوايا ختان الإناث أو الزواج القسري أو العنف المرتبط بالشرف الذي يتم ارتكابه بناءً على الموروث الثقافي، (2): وجود حالة تم تحديدها مسبقًا لأخت أو ابنة عم تعرضت بالفعل لنفس النوع من التدخل أو (3): عندما يخبر أحد أقارب الطالبة أو صديقة مقربة لها بأنها كانت ضحية أو معرضة لخطر الوقوع ضحية (المركز الوطني لختان الإناث، 2019).

حدد المركز الوطني لختان الإناث (2019) مؤشرات خطر إضافية، مثل أن تُفصح الفتاة عن قلقها من يوم عطلة أو حفل، أو أن تُظهر الفتاة ألمًا أو انزعاجًا عند عودتها من العطلة أو التغيب عن المدرسة، أو عدم عودة الفتاة من العطلة في بلد تنتشر فيه ممارسات ختان الإناث بشكل كبير. علاوة على ذلك، يوصى بمشاركة أولياء الأمور في التخطيط لجلسات عن ختان الإناث وتنفيذها، ودعوتهم ليكونوا جزءًا من العملية، ومناقشة ما سيتم تدريسه، والإجابة عن أي مخاوف ودعم أولياء الأمور في إدارة المحادثات مع أطفالهم حول هذا الموضوع (المركز الوطني لختان الإناث، 2019).

فيما يتعلق بإدارة الأزمات، تُنصح المدارس بأن يكون لديها خطة تدخل في حالة تحديد الحالات وذلك من خلال وضع آليات إبلاغ واضحة وبروتوكولات للتعامل مع الحالات المشتبه بها، حيث أن هذا الأمر بالغ الأهمية حتى تضمن معالجة الحوادث بشكل مناسب وإحالتها إلى السلطات المعنية. وعلاوة على ذلك، يمكن أن توفر الشراكات مع ومؤسسات الخدمات الصحية والاجتماعية المحلية دعماً إضافياً للضحايا والمساعدة في إحالة الحالات لمزيد من المساعدة والتدخل. بالإضافة إلى ذلك، يجب على المؤسسات التعليمية تعزيز ثقافة الانفتاح، وتشجيع الطلاب//الطالبات

والموظفين على الإبلاغ عن أي حالات مشتبه فيها من حالات الممارسات الضارة أو انتهاكات حقوق الإنسان. يمكن تحقيق هذا الهدف من خلال حملات التوعية وحلقات العمل وإنشاء شبكات دعم داخل المجتمع المدرسي.

المراجع

Antarsih, N. R., Ichwan, E. Y., & Aticeh. (2023). Empowerment of health cadres to prevent child marriage. J*urnal Abdimas Peradaban, 3*(2), 21-28. https://doi.org/10.54783/ap.v3i2.15

Azkona, E. M., Sianes, A., & Cobo, I. L. (2014). Facing FGM/C through intercultural education: A methodology for secondary school communities. *Procedia: Social and Behavioral Sciences, 132*, 557–563. https://doi.org/10.1016/j.sbspro.2014.04.353

Grimmett, M. A., Conley, A. H., Foster, D., & Clark, C. W. (2018). A thematic analysis of the impact of my masculinity helps as a tool for sexual violence prevention. *Journal of Interpersonal Violence, 36*(5-6), NP3369-NP3387. https://doi.org/10.1177/0886260518772106

Hawkins, M. M., Schmitt, M. E., Adebayo, C. T., Weitzel, J., Olukotun, O., Christensen, A. M., Ruiz, A. M., Gilman, K., Quigley, K., Dressel, A., & Mkandawire-Valhmu, L. (2021). Promoting the health of refugee women: A scoping literature review incorporating the social ecological model. *International Journal for Equity in Health, 20*(1), 45. https://doi.org/10.1186/s12939-021-01387-5

Johns, M. M., Lowry, R., Haderxhanaj, L. T., Rasberry, C. N., Robin, L., Scales, L., Stone, D., & Suarez, N. A. (2020). Trends in violence victimization and suicide risk by sexual identity among high school students: Youth risk behavior survey, United States, 2015-2019. *Morbidity and Mortality Weekly Report (MMWR) Supplements, 69*(1), 19-27. https://doi.org/10.15585/mmwr.su6901a3

National FGM Centre. (2019). *Female Genital Mutilation: Guidance for schools*. https://nationalfgmcentre.org.uk/wp-content/uploads/2019/06/FGM-Schools-Guidance-National-FGM-Centre.pdf

Raj, A., Salazar, M., Jackson, E. C., Wyss, N., McClendon, K. A., Khanna, A., Belayneh, Y., & McDougal, L. (2019). Students and brides: A qualitative analysis of the relationship between girls' education and early marriage in Ethiopia and India. *BMC Public Health, 19*, 19. https://doi.org/10.1186/s12889-018-6340-6

Steen, J. A., Mann, M., Restivo, N., Mazany, S., & Chapple, R. (2017). Human rights: Its meaning and practice in social work field settings. *Social work, 62*(1), 9–17. https://doi.org/10.1093/sw/sww075

United Nations Population Fund, & United Nations Children's Fund. (2021). T*echnical guidance: A comprehensive approach to accelerating the elimination of female genital mutilation: UNFPA-UNICEF Joint programme on the elimination of female genital mutilation: Accelerating change*. https://www.unicef.org/media/114111/file/FGM-Technical-Guidance-2022.pdf

الفصل الثاني
الجوانب النفسية والاجتماعية والصحية للوقاية من الممارسات الضارة

الجوانب النفسية والاجتماعية والصحية للوقاية من الممارسات الضارة

تتطلب وقاية المرأة من الممارسات التقليدية الضارة اتباع نهج متعدد النماذج يأخذ الصحة النفسية والجسدية بعين الاعتبار. هذه العادات الثقافية المتجذرة بقوة تأخذ في كثير من الأحيان شكل الوحشية ضد المرأة وزواج الأطفال وختان الإناث. يتطلب تصميم العلاجات التي تستهدف الأسباب الكامنة وراءها وتشجع على التغيير طويل الأمد فهماً شاملاً للأثر النفسي، لأنه كثيراً ما تعاني النساء اللاتي يتعرضن للممارسات التقليدية الضارة من مشاكل عاطفية عميقة على المستوى النفسي. عندما تجتمع التوقعات الثقافية مع انتهاك السلامة الجسدية للمرأة، قد يؤدي ذلك إلى مشاعر شديدة من الندم والخجل وانعدام القيمة. وقد تشمل الآثار طويلة الأجل لهذه المعاناة النفسية اضطرابات ما بعد الصدمة واضطرابات القلق والاكتئاب. علاوة على ذلك، من خلال تقييد حرية المرأة في الاختيار وتعزيز المفاهيم الخاطئة السلبية، تعزز هذه الممارسات عدم المساواة بين الجنسين. من أجل معالجة المكونات النفسية والرعاية الصحية النفسية الخاصة وتقديم المشورة والتوعية المجتمعية، هناك حاجة إلى مبادرات للتشكيك في المعتقدات الراسخة التي تبرر هذه الأنواع من السلوكيات (شاندرا-مولي والربيبي، 2021).

تمثل الممارسات التقليدية الضارة مخاطر صحية قصيرة الأجل وطويلة الأجل. على سبيل المثال، تتعرض النساء اللاتي يخضعن لختان الإناث لخطر الإصابة بالعدوى والولادة العسيرة والمشاكل الصحية النسائية على المدى الطويل. يعمل زواج الأطفال على زيادة خطر وفيات الأمهات والمواليد الجدد، كما يعرض الصحة البدنية للعرائس الصغيرات للخطر. وبالإضافة إلى التدابير الطبية، فإن التثقيف الشامل حول تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية وآثار هذه السلوكيات ضروري أيضاً لمعالجة المشاكل المتعلقة بالصحة. ومن الضروري أن تتاح للنساء المتأثرات بالعادات الضارة إمكانية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية حتى يتمكنّ من الحصول على الرعاية الطبية والمساعدة اللازمة. وعلاوة على ذلك، يتطلب تطوير الوعي والطقوس البديلة غير الضارة مشاركة المجتمع المحلي الفعالة والتعاون مع السلطات المحلية. وعلى العموم، يتطلب القضاء على الممارسات التقليدية الضارة ضد النساء اتباع نهج شامل يراعي الجوانب النفسية والصحية على حد سواء. يمكن للمجتمعات أن تعمل على إنهاء هذه الممارسات الضارة ضد المرأة وضمان رفاهية المرأة وتمكينها من خلال معالجة الأسباب الكامنة وراءها وتقديم الرعاية الصحية النفسية وتشجيع التعليم الشامل (شاندرا-مولي والرايبي، 2021).

كيف يمكن للمختصين الكشف عن الضحايا الذين عانوا من الممارسات التقليدية الضارة؟

من أجل تحديد ومساعدة الأفراد المتأثرين بالممارسات التقليدية الضارة، يستخدم المهنيون المكلفون بهذه المسؤولية نهجًا متنوعًا. أولاً وقبل كل شيء، تعتبر برامج التدريب الشاملة ضرورية لتزويد موظفي إنفاذ القانون والأخصائيين الاجتماعيين والمهنيين الطبيين بالمعرفة والقدرات اللازمة لتحديد الأعراض والمؤشرات المرتبطة بهذه الأنواع من الانتهاكات. ينبغي أن تشمل هذه الدورة مسألة الحساسية الثقافية، مما يساعد العاملين على إجراء حوارات بشأن مختلف التقاليد دون تعزيز الأفكار المسبقة. يعد العمل الجماعي عبر عدة قطاعات أمرًا ضروريًا لنهج الكشف الشامل. لإنشاء شبكة من الدعم وتبادل المعلومات، ينبغي تعاون المهنيون الصحيون مع قادة المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية والمربين، حيث تُعتبر برامج التوعية المجتمعية ضرورية لخلق مساحة آمنة يشعر فيها الضحايا بالراحة في مشاركة قصصهم.

علاوة على ذلك، تُعد التقييمات النفسية والفحوصات الطبية أجزاء أساسية من إجراءات الكشف عن التعرض للممارسات الضارة.

يجب أن يكون ممارسو الرعاية الصحية ماهرين في كلاً من تقييم الآثار النفسية لهذه الممارسات على الضحايا وكذلك التعرف على الإصابات الجسدية مثل الندوب أو التشوهات. تُعتبر منتديات المواقع الالكترونية مجهولة الهوية والخطوط الساخنة أمثلة على أنظمة الإبلاغ السرية التي يمكن أن تحفز الناس على الإبلاغ دون القلق من الانتقام. ينبغي أن يعمل المهنيون مع وكالات إنفاذ القانون وأن يكونوا على دراية بالتشريعات ذات الصلة للتأكد من أن الجناة يتلقون العقوبة المناسبة.

بشكل عام، يتطلب التعرف على الأشخاص الذين تعرضوا لأذى الممارسات التقليدية الضارة استراتيجية شاملة وتعاونية تتضمن التدريب المهني والمشاركة المجتمعية والتقييم الطبي والدعم النفسي والتدخل القانوني بالإضافة إلى المعرفة الثقافية. من أجل النجاح في تحديد الأشخاص الذين تعرضوا للأذى بسبب هذه الأنشطة ودعمهم، لا بد من بذل جهود متفانية وتعاون (عدم التسامح مع الممارسات الضارة، بدون تاريخ).

لماذا تقبل النساء الممارسات التقليدية الضارة؟

قد تتسامح المرأة مع العادات الضارة لأسباب عديدة مترابطة بشكل معقد. وكثيراً ما تتشكل آراء الناس وسلوكياتهم بشكل كبير من خلال الأعراف الثقافية والتوقعات المجتمعية، كما يمكن أن تكون هذه العادات مترسخة بشكل جيد ويُنظر إليها كعناصر أساسية للهوية الثقافية في العديد من المجتمعات. لهذا، قد تشعر النساء بممارسة الضغط عليها لاتباع هذه العادات للاندماج في المجتمع والحيلولة دون نبذ المجتمع لهن (منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، 2013).

علاوة على ذلك، فإن استمرار العادات السلبية قد يسهله تقييد الحصول على التعليم والمعرفة. قد لا يمتلك الأشخاص الذين يعيشون في بيئات ذات إمكانيات تعليمية محدودة المعلومات أو قدرات التفكير النقدي لتحدي أو التشكيك في الحكمة أو الأعراف التقليدية. وقد يؤدي ذلك إلى ظهور أجيال متتابعة تتمسك بالممارسات السيئة.

تلعب القضايا الاقتصادية أيضًا دورًا لأن النساء في بعض الثقافات قد يعتمدن على أسرهن أو مجتمعاتهن للحصول على الدعم المالي، كما يمكن أن يدفع الخوف من العواقب المالية، مثل الإهمال أو الهجر، النساء إلى اتباع عادات حتى لو كانوا لا يوافقون عليها.

وعلاوة على ذلك، قد يكون لدى النساء خيارات ضئيلة للتعويض إذا لم تكن السلوكيات الضارة منظمة بشكل صارم أو محمية بموجب القانون. أما بالنسبة للنساء، قد تكون مقاومة هذه الممارسات أو الهروب منها أمرًا صعبًا بالنظر إلى عدم وجود أحكام قانونية لحقوقهن.

وبشكل أساسي، فإن قبول النساء للممارسات التقليدية الضارة هو في الأساس نتيجة تفاعل معقد بين المتغيرات الثقافية والتعليمية والقانونية والاقتصادية التي تعمل معًا لضمان استمرار وجود هذه العادات. هناك حاجة إلى استراتيجية شاملة لمعالجة هذه المشكلة، على أن تكون استراتيجية تتضمن مشاركة المجتمع المحلي والإصلاح القانوني والتعليم والنشاط لتمكين النساء من التشكيك في العادات الضارة وزيادة الوعي (باندا وأتانساه، 2016).

التوعية والتدريب - يتعين على النساء اللاتي عانين من الممارسات التقليدية الضارة مواجهة التقاليد الثقافية لمجتمعاتهن واحتياجاتهن الطبية والنفسية والقانونية.

تعاني النساء اللاتي عانين من الممارسات التقليدية الضارة من معضلة متعددة الأبعاد وذات آثار اجتماعية وجسدية ونفسية وقانونية. تتفاقم التحديات التي تعاني منها النساء المتأثرات في المجتمعات التي لا تزال تمارس فيها هذه الطقوس الضارة بسبب الأعراف الثقافية الراسخة.

يزداد الوضع الذي يواجه هؤلاء النساء صعوبة بسبب الجانب القانوني، حيث أن بعض النظم القانونية قد لا تتصدى بشكل كافٍ للممارسات الضارة المتعارف عليها. وهذا يحرم الضحايا من سبل الانتصاف القانونية المناسبة وقد تصبح النساء المتضررات أكثر ضعفاً إذا لم يتم اتباع قوانين الحماية أو إنفاذها. يعد إصلاح الهياكل القانونية وتعزيز حماية الناجيات خطوات أساسية في إنهاء دائرة الإفلات من العقاب المحيطة بهذه الأفعال الضارة.

من الضروري اتباع نهج شامل ومنسق من أجل التعامل بفعالية مع هذه الصعوبات، حيث يمكن أن تكون حملات التثقيف والتوعية الثقافية مهمة للغاية في تغيير المعتقدات الراسخة وتعزيز الحوار داخل المجتمع. من أجل مساعدة النساء على التعامل مع النظام القانوني والسعي إلى تحقيق العدالة، من الضروري أن تكون النساء على دراية بحقوقهن والحماية القانونية لهن.

هناك حاجة إلى استراتيجية معقدة تشمل الحساسية الثقافية والتعليم والرعاية الصحية المتخصصة والإصلاحات القانونية وكسب التأييد الدولي لمعالجة هذه المسألة. لا يمكننا أن نأمل في تدمير الأنظمة الراسخة التي تدعم هذه الممارسات الضارة وإعطاء النساء المتضررات طريقًا للعدالة والشفاء إلا من خلال بذل هذه الجهود المكثفة (اليونيسف، 2021).

المراجع

Banda, J., & Atansah, P. (2016). *An Agenda for harmful cultural practices and girls' empowerment. Center for Global Development*. https://www.cgdev.org/publication/agenda-harmful-cultural-practices-and-girls-empowerment

Chandra-Mouli, V., & Al-Raiby J. (2021). *Harmful traditional practices prevention*. https://www.gfmer.ch/SRH-Course-2021/adolescent-health/pdf/Harmful-traditional-practices-2021.pdf

United Nations Children's Fund. (2021). *Defining social norms and related concepts*. UNICEF. https://www.unicef.org/media/111061/file/Social-norms-definitions-2021.pdf

World Health Organization, Regional Office for the Eastern Mediterranean. (2013). *Report on the consultation on addressing harmful practices influencing women's and children's health*. WHO. https://applications.emro.who.int/docs/IC_Meet_Rep_2013_EN_14845.pdf?ua=1

Zero Tolerance. (n.d.). *Tips for reporting on harmful traditional practices.* Retrieved January 31, 2024, from https://www.zerotolerance.org.uk/harmful-traditional-practices/

الفصل الثالث
مبادرات المنظمات غير الحكومية للوقاية من الممارسات الضارة

مبادرات المنظمات غير الحكومية

من المهم دمج موضوع ختان الإناث في الخطط الوطنية لمنع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي. يمكن أن يعكس ذلك الفهم بأن الممارسات التقليدية الضارة، على وجه التحديد: ختان الإناث وزواج الأطفال والزواج المبكر والقسري، هي أشكال من أشكال العنف ضد المرأة وينبغي توسيع نطاق مكافحتها وتعزيز تلك المكافحة، وبالتالي تنفيذ اتفاقية اسطنبول تنفيذاً كاملاً.

تتطلب معالجة مسألة ختان الإناث حوارًا صريحًا مع المجتمعات التي يوجد فيها الخطر ومع قادتها، في ظل مبدأ احترام قيمها وأطرها المرجعية الثقافية.

وإدراكاً لهذا الأمر، فإن السياسات العامة التي تُشرك الجمعيات الممثلة للمجتمعات المحلية المتضررة في العمل، من المهم جداً لها أن تكون ذات أثر إيجابي في رفع مستوى الوعي في المجتمعات المحلية وحشد المحاورين المحليين المتميزين، وخاصة القادة الدينيين، لهذه المسألة.

وفي إطار نهج الند للند، أنشأت البرتغال، من خلال لجنة المواطنة والمساواة بين الجنسين، منذ بضع سنوات، خط تمويل كل سنتين، يستهدف تحديدا جميع الجمعيات التي لا تملك، من خلال تطوير قاعدة إقليمية فعالة جدا، الموارد اللازمة للحصول على التمويل من المصادر التقليدية لتطوير حلول على نطاق المجتمع المحلي، كما أنها مصممة خصيصًا لتناسب الجمهور وسياقاته وظروفه، مع ميلها أيضًا إلى الخروج عن المعايير الأكثر عمومية.

في عام 2021، تم تدشين دعوة لتقديم مقترحات للدعم المالي لمشاريع منع ومكافحة ختان الإناث، مما أدى إلى زيادة المبلغ المتاح إلى 60 ألف يورو. وفي عام 2023، انطلقت دعوة جديدة وزاد المبلغ المتاح إلى 80 ألف يورو.

هذا التمويل مخصص للجمعيات الصغيرة التي تعمل مع المجتمعات المحلية المتضررة والمهنيين والأطفال والشباب بهدف تعزيز الوعي بحقوق الفتيات والشابات وكذلك المخاطر الصحية لممارسة ختان الإناث.

يمكننا تسليط الضوء على بعض أعمال هذه المشاريع، مثل:

- جلسات إعلامية/توعوية في المدارس للمعلمين والطلاب حول ختان الإناث.
- تدريب العاملين في مجال الصحة والتعليم وغيرهم من المهنيين.
- كتيبات رقمية ومخططات انسيابية لاستجابة الشبكة.
- حلقات نقاش - وسائل التواصل الاجتماعي حول ختان الإناث والنشاط النسوي والعرقي والمهاجرات.
- جلسات توعية تستهدف الشباب من المجتمعات المعرضة للخطر.
- الإنتاج الفني، باستخدام الرقص والموسيقى والشعر كأسلحة في مكافحة ختان الإناث.
- منتديات للتفكير/المناظرات (مناظرات مع الكُتاب من الطلاب/ الشباب، ومناظرات/منتديات على الإنترنت وكذلك منتديات على قناة صوت الشتات والتوعية الميدانية).
- تدريب الناشطين على القضاء على الممارسات الضارة مع القادة والمساجد والاجتماعات أو الزيارات مع القادة.
- بروتوكول متكامل للعمل من قبل جميع المؤسسات في المدينة للتدخل في حالة ختان الإناث.
- التحدث في أماكن العبادة، مثل المساجد.
- إجراءات التوعية الموجهة لطلاب التعليم العالي.
- لقاءات مع الفتيات والفتيان من المجتمعات المتضررة من ختان الإناث.
- مجموعات المساعدة.

بالإضافة إلى التدابير التي يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تتخذها على أرض الواقع بمزيد من القرب، من المهم أيضاً أن نلاحظ أن بإمكانها أيضاً أن تلفت نظر قادتها إلى ضرورة اتخاذ تدابير وطنية لمكافحة ومنع ختان الإناث.

المشاريع والحملات الناجحة

في البرتغال، على سبيل المثال، يوجد سجل صحي إلكتروني - وهو عبارة عن منصة إلكترونية على شبكة الإنترنت تسمح بتسجيل وتبادل المعلومات بين مختلف مؤسسات الخدمات الصحية الوطنية.

وحتى يومنا هذا، تُبذل جهود مختلفة لتعزيز نشر نظام التسجيل هذا على نطاق أوسع، وهو أمر بالغ الأهمية للمراقبة الوبائية لظاهرة العنف ودعم الممارسات الجيدة.

تم توفير حملات وطنية حول منع ومكافحة زواج الأطفال المبكر والقسري (حملات وكتيبات على الإنترنت)، وهي حملات مهمة للغاية لرفع مستوى الوعي بين الجمهور والمهنيين الفنيين العاملين في هذا المجال، بهدف القضاء على الخرافات المرتبطة بهذه الممارسات، وكذلك بعض العلامات التحذيرية الرئيسية التي يجب البحث عنها.

كما أن الحملات في المطارات لمنع ختان الإناث تُعتبر من الإجراءات المهمة، ليس فقط لزيادة الوعي بعواقب هذه الممارسة، ولكن أيضًا من خلال توفير معلومات عن جهات الاتصال وموارد الدعم.

صدر في البرتغال نموذج للإشارة ووقاية الضحايا، حيث يصدر هذا النموذج في البرتغال لأي شخص يسافر إلى البلدان التي تمارس فيها ممارسات ختان الإناث وزواج الأطفال المبكر والقسري، هذا النموذج موجه لجميع الجهات التي ترتبط بالمجتمعات المتأثرة بممارسة ختان الإناث أو زواج الأطفال المبكر والقسري، حيث يهدف هذا النموذج إلى حصر الآليات القائمة حاليًا لحماية الأطفال والفتيات الصغيرات من خطر التعرض للممارسات التقليدية الضارة المذكورة عند مغادرة الدولة. ومن ثم، يمكن للسلطات الحدودية أيضًا إحالة الحالات المناسبة المشار إليها و/أو تلك الموجودة في البيئة الحدودية.

هناك أيضًا مجموعة عمل مشتركة بين القطاعات، تتألف من هيئات عامة من مختلف المناطق الحكومية والمنظمات غير الحكومية وجمعيات المهاجرين التي تمثل المجتمعات المحلية المتضررة. تتولى مجموعة العمل هذه دور دعم تنفيذ السياسات العامة لمنع ومكافحة ختان الإناث وتشكل في ذات الوقت منبراً للنقاش وتبادل أفضل الممارسات وإقامة الشراكات.

يمكن لمجموعة العمل هذه أن تنشئ مستودعات تضم الوثائق والمقالات والأطروحات والأخبار والتقارير والتشريعات الوطنية والدولية، ومراجعة الأدبيات ووضع نماذج استفسارات للتشاور مع العاملين في هذا المجال والقطاعات الرئيسية، وإطلاق حملات توعية للعاملين في مجال الخدمات العامة وغيرهم من المهنيين الذين لهم تدخل في هذا المجال، كما يمكن لها اقتراح توصيات يمكن أن تطور التدريب المكثف بناءً على المعرفة والتوصيات التي يتم إنتاجها في هذا السياق.

ومن الأمثلة الجيدة الأخرى إنشاء مكاتب دعم ضحايا العنف الأسري و/أو ضحايا العنف الأسري و/أو الممارسات التقليدية الضارة في مراكز الدعم الوطنية الثلاثة لدمج المهاجرين. تهدف مكاتب الدعم هذه إلى تقديم استجابة متكاملة وقريبة من خلال خدمة متخصصة، مع ضمان توفير المعلومات والتوجيه الشخصي للمهاجرين وذويهم في البرتغال.

كما أن التدريب بعد التخرج في مجال ختان الإناث للمهنيين الصحيين هو أيضاً ممارسة جيدة، وكذلك تدريب القضاة والمدعين العامين، الذي يمكن أن يوفر تدريباً أولياً وتدريباً مدى الحياة على مختلف مواضيع الحقوق الأساسية والقانون الدستوري، في شكل دورات أو ورش عمل أو حلقات دراسية تشمل العنف القائم على نوع الجنس وختان الإناث.

الفصل الرابع
أفضل الممارسات الواردة في السياسات العامة

أفضل الممارسات الواردة في السياسات العامة للوقاية من الممارسات الضارة

هناك حاجة إلى بذل جهود منسقة على جميع المستويات الحكومية، بما في ذلك السلطات الدولية وسلطات الاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية للقضاء على الممارسات الضارة. إن الأنشطة والاتفاقات التعاونية مهمة على المستوى الدولي، حيث يمكن للهيئات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية أن توفر للدول الأعضاء منتدى لتبادل أفضل الممارسات ووضع خطط شاملة ووضع مبادئ توجيهية عالمية للتخلص من التقاليد الثقافية الضارة.

هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات منسقة داخل الاتحاد الأوروبي لمعالجة هذه السلوكيات بشكل موحد بين دوله الأعضاء، حيث يتمتع الاتحاد الأوروبي بالقدرة على تعزيز تبادل المعرفة والموارد والمهارات بين دوله الأعضاء. علاوة على ذلك، يمكن مواءمة الأطر القانونية من خلال تنفيذ توجيهات وقواعد الاتحاد الأوروبي، مما يضمن اتباع نهج متماسك ضد الممارسات التقليدية الضارة (المجلس الأوروبي، فريق الخبراء المعني بالمرأة والعنف المنزلي، 2018).

على مدار العقد الماضي، حشد المجتمع الدولي جهوده لتسريع وتيرة التقدم في مكافحة الممارسات الضارة. وقد كرست مؤسسات الحوكمة الدولية أولويات محددة للقضاء على الممارسات الضارة غير المشروعة من خلال وضع خطط راسخة إقليميًا تستهدف التخفيف من حدتها والقضاء عليها. تدعو أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، على سبيل المثال، إلى القضاء على هذه الممارسات الضارة بحلول عام 2030.

ومع ذلك، فقد ثبت أن الممارسات التقليدية الضارة عنيفة بشكل ملحوظ (موراي وآخرون، 2023). وعلى الرغم من أن عددًا من الدول شهدت انخفاضًا في انتشار ختان الإناث وزواج الأطفال وجرائم الشرف، إلا أن تأثير الهجرة عزز من حضورها في جميع أنحاء العالم، فالدول في جميع أنحاء العالم، التي لم تكن تعتبر في السابق أن الممارسات الضارة تشكل تحديًا مجتمعيًا، أصبحت تضم بشكل متزايد مجتمعات الشتات التي تتعرض فيها النساء والفتيات لهذه الجرائم. وبالمثل، تشير الأدلة إلى أن المناطق المعرضة للنزاعات، والتي انخفضت فيها مؤشرات الممارسات غير المشروعة، تواجه الآن اتجاهاً لعودة ظهورها (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2020).

وبالتالي، فإن السؤال المطروح هو كيف يمكن تنظيم استجابة الدولة لزيادة احتمال تحقيق النتيجة المرجوة إلى أقصى حد ممكن، أي تقليل الممارسات التقليدية التي تنتهك القوانين المتعلقة بالممارسات التقليدية التي تنتهك حقوق الإنسان والقضاء عليها في أفضل الأحوال، مع ضمان الملاحقة الفعالة لمن ينتهكون هذه القوانين.

وفي سياق أوروبا، هناك بُعد آخر يضاف إلى ذلك، حيث يتم السعي إلى تحقيق هذه الأهداف جنبًا إلى جنب مع أهداف أوسع نطاقًا تتعلق بما يلي: سياسة الهجرة، والاندماج الاجتماعي، واحترام الهوية الثقافية للفرد، والتماسك المجتمعي.

يشكل تحقيق التوازن الصحيح بين مكافحة الممارسات التقليدية الضارة والأهداف الأوسع نطاقًا تحديًا خاصًا بالنظر إلى بعض الأسباب الجذرية للممارسات التقليدية الضارة القائمة على التقاليد الأبوية وعدم المساواة بين الجنسين .وبالمثل، غالبًا ما تستند الممارسات التقليدية الضارة إلى الأعراف المجتمعية التي تولي أهمية قصوى لاحترام وحدة الأسرة والمجتمع وحمايتها.

وبالإضافة إلى هذا التحدي، وكما هو الحال مع السياسات الأخرى المتعلقة بضحايا الجريمة، فإن الإجراءات المتخذة ضد الممارسات التقليدية الضارة تميل إلى أن تكون معيبة لأنها إما تركز على نوع واحد من ضحايا الجريمة أو أن الإجراءات محدودة - من حيث الوقت أو المكان أو الجهات الفاعلة المعنية أو نطاق الأهداف. وهذا لا يأخذ في الحسبان الدوافع والعواقب العديدة الكامنة المترتبة على الممارسات التقليدية الضارة والعديد من الجهات الفاعلة والقطاعات المعنية، الأمر الذي يتطلب إطار استجابة شامل ومنسق.

يستكشف هذا الفصل بعض العناصر الأساسية اللازمة لتنظيم إطار عمل شامل وطويل الأجل في مواجهة الممارسات التقليدية الضارة التي تقوم على أساس نظرية وممارسة علم الضحايا .ويجمع هذا بين:

- الأساليب الموجودة مسبقًا لمكافحة مختلف أشكال الممارسات التقليدية الضارة.
- النهج الأساسية لسياسة الضحايا.
- العناصر الرئيسية لصنع السياسات القائمة على الأدلة

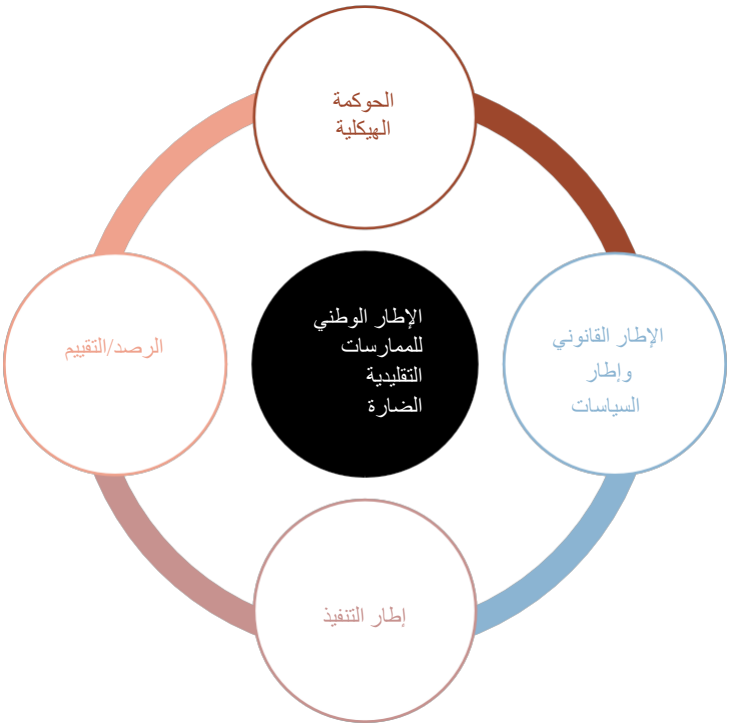

كما أشارت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة إلى ضرورة وضع نهج شامل مدعوم بالتشريعات المناسبة والإرادة السياسية والمساءلة (الأمم المتحدة، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، 2019). يمكن من خلال القيام بجميع ما سبق، ملاحظة أن هناك أربعة مجالات واسعة ضرورية لتحقيق تقدم طويل الأجل.

1. يجب إنشاء هيكل حوكمة وطني فعّال لتحديد السياسات المتعلقة بالموارد البشرية التقليدية ودعم التنفيذ.
2. ينبغي وجود لمنع الممارسات التقليدية الضارة وملاحقة مرتكبيها وتمكين الجهات الفاعلة من مكافحتها مع دعم الضحايا. يجب أن تكون هذه القوانين مصحوبة بأنشطة صنع السياسات المناسبة التي تساعد في تحديد كيفية تحقيق التغيير.
3. آليات التنفيذ يجب أن تكون في مكانها الصحيح ويتعين تمويلها بشكل سليم.
4. الرصد والتقييم وعمليات التكيف ضرورية لضمان فعالية التنفيذ والتأثير، ولتحديد التحسينات المطلوبة.

هيكل الحوكمة الوطنية

فيما يتعلق بختان الإناث، أوضح صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (2020) ما يلي:

> أن ختان الإناث ظاهرة معقدة في مفترق الطرق بين الثقافات والمساواة بين الجنسين والصحة. إن القضاء على تلك الظاهرة ليست مسؤولية جهاز واحد من أجهزة الدولة (مثل السلطة التنفيذية/ السلطة القضائية/ السلطة التشريعية) أو قطاع واحد (مثل وزارة المرأة/الأسرة/الصحة)، بل تتطلب قيادة سياسية والتزام على جميع المستويات الحكومية (ص 4).

تُظهر أفضل الممارسات أنه لكي تنجح الخطط، يجب وضع نهج شامل مدعوم بالتشريعات الملائمة والإرادة السياسية والمساءلة (الأمم المتحدة، المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، 2019). وبالمثل، لا يمكن تحقيق التحول على مستوى السياسات فقط.

تصبح هذه النقطة أكثر صحة عند معالجة جميع أشكال الممارسات التقليدية الضارة. وبالمثل، يمكننا أن ننظر إلى النظم التي طرحها مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بخصوص الآلية الوطنية لإحالة ضحايا الاتجار بالبشر وكذلك إطار الدعم الوطني الذي طرحه مكتب دعم الضحايا في أوروبا لضحايا جميع الجرائم. تركز هذه كلها على إنشاء بنية تحتية للحوكمة لتحديد الإجراءات المطلوبة وكيفية تنظيم تلك الإجراءات وتنفيذها. بدون هذه الهياكل، يميل العمل إلى أن يكون غير منسق وعلى أساس قصير الأجل وهذا أمر غير فعال بشكل خاص عندما تعتمد الحلول على التغييرات في السلوكيات والمعتقدات والمعايير الاجتماعية/الأخلاقية - وهو أمر يقع في صميم مكافحة الممارسات التقليدية الضارة.

استناداً إلى النهج التي حددتها اليونيسف ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة دعم الضحايا في أوروبا، فيما يلي بعض الجوانب الرئيسية لهيكل الحوكمة:

استراتيجية وطنية تحدد الأولويات الرئيسية والأهداف والأنشطة الحكومية ذات الصلة بمجال معين (معالجة الممارسات التقليدية الضارة)

واعترافًا بأن الهدف هو تغيير المواقف التي تبرر الممارسات الضارة، يجب أن تنسق الاستراتيجيات بين القطاعات المحلية والإقليمية والوطنية، مع إشراك منظمات المجتمع المدني والسلطات الدينية ومؤسسات إنفاذ القانون ومؤسسات الرعاية الاجتماعية (الأمم المتحدة، المفوضية السامية

لحقوق الإنسان، 2019)، وأن تعكس هذه التوصيات أيضًا أن الإرادة السياسية والمساءلة على جميع مستويات السياسة العامة يجب أن تشكل الخطوة الأولى لوضع خطة وطنية متكاملة.

يؤكد الخبراء أنه لكي تكون الاستراتيجية فعالة، فإن التنسيق أمر أساسي، حيث توضح دراسات الحالة أنه في أفضل الممارسات في مجال الوقاية من العنف المنزلي، يجمع التنسيق بين القطاعات بين جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة داخل المجتمع (الأمم المتحدة، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، 2019).

تسترشد استراتيجية البرنامج المشترك للتخلي عن تشويه/ بتر الأعضاء التناسلية للإناث بالمبادئ التالية (صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2020):

- تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث تمثل مشكلة كبيرة تتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية;
- تمكين المجتمعات يساعد على اتخاذ خيارات جماعية;
- تعتبر التصريحات العلنية وسيلة قوية لإقناع الآخرين;
- إشراك القيادات التقليدية والدينية كعوامل للتغيير;
- أهمية حظر إضفاء الطابع الطبي على عملية تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث ;
- الحملات الإعلامية الفعالة في تشكيل المواقف;
- يؤدي الإطار القانوني القائم على حقوق الإنسان إلى تسريع عملية التخلي عن تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث.

تتضمن بعض هياكل التنسيق الرئيسية ما يلي:

- منسق وطني يكون مسؤولاً حكوميًا أو مدنيًا رفيع المستوى ومسؤولاً عن تقديم النظام بشكل عام;
- هيئة مستقلة مكلفة بمراقبة الحكومة والطعن في سياستها، والتي من شأنها تقديم التوصيات والمشورة للحكومة، وكذلك العمل كصوت لضحايا الممارسات التقليدية الضارة وزيادة الوعي بحقوق الضحايا وقضاياهم;
- -مجموعة عمل أو لجنة تنفيذية مكونة من كبار ممثلي الحكومة والمجتمع المدني، والتي يمكنها وضع وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لضحايا الممارسات التقليدية الضارة وتنسيق الأنشطة في مختلف القطاعات;
- مجموعات عمل مخصصة تعنى بقضايا أو أنواع محددة من الممارسات التقليدية الضارة;
- مجلس استشاري وطني يتألف من الضحايا والناجيات يضمن أن تكون أصوات الضحايا جزءًا لا يتجزأ من عملية وضع السياسات والإجراءات والممارسات;
- التكامل مع آليات الدعم والإحالة الأوسع نطاقًا التي تضمن إحالة الضحايا إلى الخدمات المناسبة.

وفيما يتعلق بنهج التنسيق، من الضروري أن يحدث ذلك ليس فقط عبر القطاعات وبين المجتمع المدني والجهات الفاعلة في الدولة، بل أيضاً على مستوى المجتمع المحلي والوطني، بما يعني أن السياسات يجب أن تأخذ بعين الاعتبار تحسين القدرات التعليمية وبرامج الرعاية الاجتماعية والوصول إلى الرعاية الصحية وإنفاذ القانون وغيرها، بالإضافة إلى تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة، بما في ذلك التفاعل مع أعضاء المجتمع المدني والسلطات القضائية والزعماء التقليديين وأفراد المجتمع المحلي والحصول على تعليقاتهم.

وعلاوة على ذلك، وكما توضح منظمة دعم الضحايا في أوروبا "يمكن تحديد تفاصيل إجرائية محددة في التشريعات أو القواعد الإدارية أو في أدلة عملية، على الرغم من تحقيق قدر أكبر من الاتساق واليقين من خلال التشريعات. يمكن أن تشمل هذه التفاصيل ما يلي: تقييم لتحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين؛ ومن ينبغي أن يشارك في إطار العمل؛ وما هو الهيكل الذي قد يكون أكثر فعالية في أي بلد معين؛ وما هي القضايا التي تتطلب أكبر قدر من الاهتمام. ينبغي إضفاء الطابع الرسمي على ترتيبات العمل، وتحديد

الأدوار والواجبات، على سبيل المثال، من خلال بروتوكولات أو مذكرات تفاهم. لتوجيه عملية وضع استراتيجية وطنية وتنفيذ آلية إحالة وطنية، ينبغي تشجيع صانعي السياسات على استخدام تقييمات الاحتياجات على مستوى البلد والمجتمع المحلي. وباختصار، يُعتبر التقييم بمثابة عملية استراتيجية لتحديد احتياجات المجتمع المحلي على المستوى الوطني أو الإقليمي أو المحلي، من أجل تلبية تلك الاحتياجات وإدماجها بشكل أفضل في تخطيط الخدمات وتقديمها " (ميندر-شوتراند وآخرون، 2022 ، ص 11).

الممارسة الجيدة - مثال على التنسيق (المعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين، 2013):

سلط تقرير المعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين لعام 2013 حول الممارسات الجيدة في مكافحة ختان الإناث الضوء على سياسة التنسيق المعمول بها في هولندا، حيث تم تشكيل لجنة لمكافحة ختان الإناث، مما أدى إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات بما في ذلك العديد من المشاريع التجريبية التي تركز على الوقاية.

تستخدم هذه المشاريع نهجًا متسلسلًا وهو طريقة للتعاون بين عدد من الجهات الفاعلة الرئيسية المعنية بمسألة ختان الإناث، بما في ذلك أولئك الذين يعملون في مجال الحماية والوقاية من ختان الإناث والملاحقة القضائية وتوفير الخدمات مثل الرعاية الصحية للشباب، الشرطة؛ المدارس؛ العاملين في المهن الطبية (القابلات، رعاية الأمومة، الأطباء العامين، أطباء أمراض النساء، أطباء الأطفال)؛ حماية الطفل (رعاية الشباب؛ منظمات المهاجرين؛ ونقاط المشورة والإبلاغ عن إساءة معاملة الأطفال .علاوة على ذلك، فإن الترسيخ الثقافي القوي لممارسة ختان الإناث يتطلب إشراك مجتمعات المهاجرين من البلدان التي تمارس الختان والذين يعيشون في هولندا وذلك لغرض توفير الخدمات والحماية الكافية.

في نهج السلسلة، تتعرف الجهات الفاعلة وأعضاء السلسلة على بعضهم البعض، وبالتالي يتم تخفيض عتبة طرح الأسئلة وحالات الإحالة المتبادلة، كما يتم دعم العمل المشترك من خلال وضع نقاط بروتوكولات التعاون التي تحدد أدوار ومسؤوليات كل جهة فاعلة في السلسلة، بالإضافة إلى الأدوات اللازمة لدعم أنشطتها. يشكل التدريب وتبادل المعرفة أيضًا جوانب مهمة في نهج السلسلة.

تشترك كافة أفضل الممارسات عادةً في مشاركة ملفات تعريف متنوعة عندما يتعلق الأمر بوضع وتنفيذ الاستراتيجيات، لضمان تحديد الاهتمامات الأساسية المتعلقة بالممارسات الضارة (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2019).

الإطار السياسي والقانوني

وفيما يتعلق بصنع السياسات، ينبغي تطوير ذلك من خلال الهياكل الموضحة أعلاه ويجب أن يشمل الجوانب الأساسية لصنع السياسات القائمة على الأدلة جنبًا إلى جنب مع صنع السياسات الخاصة بالضحايا. ثم تدعم المواقف السياسية قرارات التنفيذ بما في ذلك ما إذا كانت هناك حاجة إلى قوانين أو قواعد رسمية أخرى. تشمل بعض الجوانب الرئيسية لصنع السياسات ما يلي:

1. وضع رؤية وأهداف للعمل

وفي قلب هذه الرؤية، يتعين أن يوجد نهج يراعي الضحية ويتضمن فهم احتياجات الضحايا المرتبطة بالضرر الذي تسببه الجريمة. قد تكون على رأس القائمة قضايا مجتمعية أوسع، واحتياجات مختلف القطاعات والجهات الفاعلة وما إلى ذلك.

بناءً على تعريف الأمم المتحدة للنهج الذي يركز على الضحايا، فإن النهج الذي يراعي الضحايا على النحو الذي حددته منظمة دعم الضحايا في أوروبا هو النهج الذي "يضمن وجود أولويات تركز على الضحايا، وتكون فعالة ولا تقل أهمية عن حقوق الدفاع وتضمن معاملة محترمة للضحايا وتمكينهم وتمكين الضحية ورفاهيتها وسلامتها (ميندر-شوتراند وآخرون، 2022). في نهاية المطاف، يضمن أن تكون أولويات الضحايا في صميم القرارات، وأن تكون هذه القرارات متوازنة مع مراعاة الحقوق والأولويات الأخرى.

تعريف الأمم المتحدة للنهج الذي يركز على الضحايا (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2020)

هو "طريقة للتعامل مع الضحية/ الضحايا وتعطي الأولوية للاستماع إلى الضحية/ الضحايا وتتجنب إعادة الصدمة، وتركز بشكل منهجي على سلامتهن وحقوقهن ورفاهيتهن واحتياجاتهن وخياراتهن المعبر عنها، وبالتالي تعيد للضحية/ الضحايا أكبر قدر ممكن من السيطرة وتضمن تقديم الخدمات والمرافقة بطريقة متعاطفة وحساسة دون إصدار أحكام مسبقة (ص 6)".

ينبغي تصميم السياسات باتباع هذا النهج الذي يراعي الضحايا والذي يعني أيضًا تضمين أهدافها تلبية احتياجات الضحايا وهي: الاحترام والاعتراف والحماية والدعم والوصول إلى العدالة والتعويض/استعادة الحقوق ومعالجة أي نوع من أنواع الأذى الذي يلحق بالضحايا.

2. تحديد ماهية المشاكل والدوافع وراء المشاكل والجريمة

وإلى جانب تحديد الأهداف، يجب أن تأخذ السياسات العامة في الاعتبار الجوانب التاريخية والثقافية والدينية والظرفية والعديد من الجوانب الأخرى للممارسات الضارة ومعالجة دوافع هذه الممارسات الضارة من التحول طويل الأجل في سلوك وعقلية الأفراد (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2020). بالإضافة إلى ذلك، فإن المشاكل التي يواجهها الضحايا، وسبب مواجهتهم لتلك المشاكل وأي تحديات أخرى أوسع نطاقًا، على سبيل المثال، من قبل المهنيين في الاستجابة للممارسات التقليدية الضارة، يجب أن تؤخذ جميعها في الاعتبار.

يساعد التقييم السليم لمجموع هذه القضايا على تحديد أنسب الإجراءات من حيث الوقاية وملاحقة الجناة ودعم الضحايا .وعلاوة على ذلك، من خلال فهم القضايا المحددة لكل شكل من أشكال الممارسات الضارة، يمكن تحديد القضايا المشتركة التي تتطلب حلولاً مشتركة.

على سبيل المثال، فيما يتعلق بزواج الأطفال، وكما أشار الاتحاد البرلماني الدولي - فإن الأسباب معقدة ومترابطة وتعتمد في كثير من الأحيان على الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياق الثقافي المتعلق بذلك البلد". علماً بأن فعدم المساواة بين الجنسين والفقر والإقصاء الاجتماعي والتهميش وانعدام الأمن هي بعض العوامل التي تدفع وتدعم ممارسة الزواج المبكر" (سفانيمير وآخرين، 2013، ص 9).

على النقيض من ذلك، تشير العديد من المنظمات إلى أن ختان الإناث ممارسة قديمة مستديمة لأنها عبارة عن عادة اعتاد المجتمع عليها ولكنها أيضًا ممارسة تكرس السيطرة على المرأة وعدم المساواة بين الجنسين .ومع ذلك، من المفهوم أن ختان الإناث هو تقليد اجتماعي تحكمه المكافآت والعقوبات، ومن المفهوم أيضًا أن التخلي عن هذه الممارسة ينطوي على دعم من المجتمع الأوسع، وخاصة كبار السن (مباكو، 2021). بالإضافة إلى ذلك، في حين أنه في حالة زواج الأطفال، قد يشعر الوالدان أنهما يتصرفان بما يخدم مصلحة الطفلة، في المقابل، قد تقوم الأسرة بإجراء ختان الإناث خوفًا من أن عدم الامتثال سيجلب ضررًا أكبر للأسرة بما في ذلك وصمة العار والإقصاء.

يؤدي فهم هذه الدوافع إلى اتباع نهج تشاركي لتحديد الاحتياجات والحلول. تشجع المداولات والمناقشات التشاركية التي تستند إلى مبادئ حقوق الإنسان الأفراد على وصف قيمهم الخاصة والتعبير عنها، والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن أهدافهم المجتمعية والتفكير في العقبات التي تعترض طريق تحقيق أهدافهم المشتركة .وهذا يؤدي إلى عملية من التفكير والعمل مما يمكن أن تؤدي إلى تحول اجتماعي واسع النطاق (جيليسباي وميلتشيتغ، 2010).

تحديد الممارسات الجيدة الموجودة ميدانياً وفي القطاعات الأخرى

استناداً إلى العملية التحليلية المذكورة أعلاه، يمكن تحديد الممارسات الجيدة الموجودة مسبقاً في هذا المجال وفي قطاعات أخرى والتي تهدف بشكل جيد لمعالجة المشاكل. في هذا الصدد، وضع تقرير فريق الخبراء حول بالممارسات الجيدة فيما يتعلق بمكافحة ختان الإناث عملية فعالة لتحليل الممارسات لتحديد ما إذا كانت ممارسات جيدة بالفعل (المعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين، 2013).

فيما يلي بعض المعايير الرئيسية (كجزء من نهج التقييم الموحد للاتحاد الأوروبي) والتي تم استخدامها لتحليل الممارسات:

- الاستدامة;
- التأثير;
- الفعالية;
- الكفاءة;
- الصلة بالواقع.

وكجزء من هذا التحليل، تم أيضا دراسة كل ممارسة فيما يتعلق بأهدافها المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وما إذا كانت التغييرات المحددة/النتائج نتيجة فعلية للعملية/النشاط، والفئات المستهدفة والأهداف والأساليب والأدوات المستخدمة، وما إذا كان قد تم إجراء تقييم للممارسة، والطرق التي يمكن من خلالها تحسين الممارسة/ النشاط الجيد، وخطط جمع الموارد المالية و/أو الترتيبات المؤسسية وإمكانية نقلها.

بعد تحديد الحلول المحتملة، ينبغي إجراء المزيد من تحليل الأثر أو تحليل التكاليف والفوائد والجدوى، مرة أخرى من خلال هياكل التنسيق الموجودة مسبقاً.

وضع إطار عمل قانوني

بعد تحديد أولويات السياسات، يجب تنفيذها بعد ذلك. تتمثل نقطة البداية في تحديد الإطار القانوني المطلوب، كما ينبغي أن يكون هذا الإطار مطبقاً لوقف الممارسات التقليدية الضارة وملاحقة من يقومون بهذه الممارسات. من العناصر الواضحة في هذا الأمر هو تجريم هذه الأفعال. ومع ذلك، ولكي يكون فعالاً حقاً، لا يكفي مجرد تجريم الفعل، بل يجب أخذ العديد من العوامل الأخرى في الحسبان مثل دعم مثل هذه الأفعال، أو التواطؤ أو المساعدة في ارتكابها، والعوامل المشددة للعقوبة، وما إلى ذلك. بالإضافة إلى هذا الإطار الأساسي، ينبغي أن تمكّن القوانين الأخرى الجهات الفاعلة من التعاون وتبادل المعلومات واتخاذ إجراءات ضد مرتكبي الممارسات التقليدية الضارة في الخارج وغير ذلك.

هناك حاجة إلى قوانين على جبهتين - لجعل تنفيذ الممارسات التقليدية الضارة أكثر صعوبة بالقدر الممكن، مع تسهيل تعاون الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية قدر الإمكان ودعم الضحايا.

وفي هذا الصدد، قد لا يكون القانون الجنائي هو الحل الأفضل دائمًا، بل ينبغي دراسة جميع الخيارات. وبالمثل، ينبغي تحديد الثغرات والاستثناءات وكذلك القوانين التي قد تؤدي إلى عواقب غير متوقعة مثل إضفاء الطابع الطبي على ختان الإناث.

مثال على الممارسة الجيدة في القانون: إسبانيا

منذ عام 2001، تم اعتماد قرارات وقوانين مختلفة في اسبانيا لمكافحة الممارسات الضارة. بدأ ذلك في كاتالونيا بقرار برلماني بشأن تدابير مكافحة ختان الإناث. تم بعد ذلك إقرار بروتوكول يهدف إلى منع ختان الإناث، موجه إلى جمعيات المهنيين الصحيين والخدمات الاجتماعية للرعاية الأولية والمدارس والشرطة والجمعيات الوقائية الأخرى. تم تحديثه أكثر في جميع أنحاء إسبانيا في السنوات التالية. وفي عام 2010، اعتُمدت اسبانيا أيضاً قانون محدد ينص على الوقاية والرعاية والحماية للفتيات اللاتي تعرضن لختان الإناث أو المعرضات لخطر الخضوع لهذه العملية (القانون رقم 2010/14 الصادر في 27 مايو بشأن حقوق وفرص الأطفال والمراهقين).

إطار التنفيذ

يتم تقسيم عملية التنفيذ بما يتماشى مع الأهداف الأساسية، والتي كما هو موضح، تهدف إلى القضاء على الممارسات التقليدية الضارة والأضرار المترتبة عليها. وبالإضافة إلى ذلك، يجب وضع تنسيق عمودي يسمح للدول بالتعاون على المستويات المحلية والوطنية والدولية في وضع خطط

عابرة للحدود الوطنية يتم تكييفها فيما بعد مع الواقع الثقافي لكل دولة (الأمم المتحدة، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، 2013). تبين السياسات السابقة أيضًا أن المبادئ التوجيهية العامة ليست كافية وأن الاستراتيجيات يجب أن تكون دائمًا شاملة، من حيث استتباعها للتدابير والأدوات والسياسات والميزانيات المناسبة.

الوقاية من الممارسات التقليدية الضارة: الأسباب الجذرية والحالات الفردية

ينبغي فهم ذلك على مستويين - على المستوى الاجتماعي وعلى المستوى الفردي. فيما يتعلق بالجوانب الاجتماعية، كما تشير الأمم المتحدة:

> لكي تكون التشريعات فعالة، يجب أن تكون مدعومة بعملية تنفيذ وطنية ملتزمة ومتعددة الأبعاد تشمل: مبادرات الإعلام والتوعية؛ والخدمات المتاحة والمتيسرة؛ والمؤسسات النشطة؛ وعملية تعبئة اجتماعية واسعة النطاق. بمشاركة القيادات المجتمعية والدينية والبرلمانيين والجمعيات المهنية والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات الشعبية للتأثير على المجتمع وتعبئته من أجل التغيير، يمكن للتشريعات أن تكتسب قوة دفع كرادع حقيقي (الأمم المتحدة، مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف ضد الأطفال، ومنظمة بلان انترناشيونال، 2016، ص 19).

وبالتالي، فإن الوقاية تركز على معالجة الأسباب الجذرية المتعلقة بالأعراف والسلوكيات الاجتماعية، والمتعلقة بالظروف الاجتماعية والاقتصادية وأوجه عدم المساواة بين الجنسين. وهذا يتطلب بذل جهود كبيرة تتعلق بالتوعية والتثقيف مع بناء النظام بأكمله من الألف إلى الياء من خلال حلول مجتمعية. يرد أدناه مناقشة بعض مجالات التنفيذ الرئيسية.

ثانيًا، يجب التركيز على الحالات الفردية وذلك يعني وضع أنظمة وهياكل لمساعدة الأفراد المعرضين للخطر على التقدم وطلب المساعدة بطريقة لا تعرضهم لخطر إضافي .كما أنه يعني أيضًا بذل جهود استباقية لتحديد الحالات شديدة الخطورة أو الأفراد المعرضين للخطر الذين قد يتعرضون للممارسات الضارة. يتطلب ذلك العمل مع وكالات متعددة لأن العديد من الجهات الفاعلة المختلفة يمكن أن تكون على اتصال بالأفراد المعرضين للخطر. علاوة على ذلك، تتطلب الحلول في كثير من الأحيان إما أن يهرب الأفراد المعرضون للخطر من الوضع (أسرهم ومجتمعهم) بالكامل، دون العودة، وبالتالي ظهور المزيد من المخاطر. وإما أن يتطلب الأمر إما ذلك أو يتطلب وساطة بين الضحية والأسرة/المجتمع المحلي وهو ما ينطوي أيضًا على العديد من المخاطر.

الشرطة السويدية - القائمة المرجعية لمخاطر جرائم الشرف - يناقش تقرير البرلمان الأوروبي هذه الممارسة (بربيك، 2015):

القائمة المرجعية السويدية لمخاطر جرائم الشرف هي أداة منظمة للحكم المهني تستخدمها الشرطة في حالات الاشتباه في خطر ارتكاب جرائم "الشرف". وقد تبين أن تجربة استخدام هذه القائمة المرجعية إيجابية. تتضمن القائمة عوامل الخطر التقليدية للعنف المستهدف وعوامل تتعلق تحديدًا بالعنف القائم على" الشرف (مثل العنف السابق القائم على "الشرف" والمواقف التي تدعم العنف القائم على "الشرف"، والأصل من منطقة ذات قيم ثقافية فرعية معروفة، وعدم الاندماج الثقافي). هذه القائمة مهمة لأنه يمكن استخدامها في الوقاية من الجريمة ومن قبل ضباط الشرطة في الميدان.

معالجة الدوافع المالية

فيما يتعلق بالدوافع الاقتصادية، يمكن أن تركز التدخلات العملية على التخفيف من حدة نقص الموارد، من خلال تصميم سياسات تعالج الدوافع الاقتصادية للممارسات الضارة. تقدم الأمم المتحدة دراسة حالة عن إثيوبيا، مع التأكيد على أن 80% من ضحايا الزواج القسري الذين تمت مقابلتهم أجبروا على الزواج القسري لأسباب اقتصادية (الأمم المتحدة، مكتب الممثل الخاص للأمين العام/ المجموعة الاستشارية الخاصة

ومنظمة العفو الدولية، 2016). في هذا الصدد، على سبيل المثال، يمكن تقديم حوافز مالية لسداد الرسوم المدرسية، أو تنفيذ برامج التحويلات النقدية المشروطة، أو تقديم منح نقدية (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، 2020).

وبالمثل، في المجتمعات الأقل حظاً التي تقيد فيها المعايير التمييزية الحراك الاجتماعي للمرأة، يجب تعزيز رأس المال البشري، وإنشاء قاعدة معرفية متينة للفتيات (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، 2020). إن البرامج التعليمية التي تمنح المعرفة وتبني المهارات وتمكّن الفتيات من الانتقال بنجاح إلى العمل هي أمور جوهرية.

المشاركة المجتمعية ومعالجة الأسباب الجذرية

تعد مشاركة المجتمع المحلي أمرًا أساسيًا لمعالجة الأسباب الجذرية التقليدية لمشكلة الممارسات الضارة لأنها تستند إلى حد كبير إلى التقاليد الاجتماعية والأعراف الاجتماعية والمعايير الأخلاقية، مما يعني أنه لكي تكون الحلول ناجحة في مجالي الوقاية والحماية على حد سواء، يجب أن تصمم الحلول من قبل المجتمعات المحلية ومعها وتحتاج إلى مشاركتها.

ثلاثة دوافع لاستمرار الممارسات التقليدية الضارة

التقاليد الاجتماعية: قاعدة اجتماعية يتبعها أفراد المجتمع بناءً على توقع أن الآخرين قد فعلوا الشيء نفسه وأن الآخرين سيحذون حذوهم. الامتثال لها يصب في مصلحة الجميع.

الأعراف الاجتماعية: قاعدة سلوكية يُتوقع من أفراد المجتمع اتباعها ويتم تحفيزهم على اتباعها من خلال مجموعة من المكافآت والعقوبات . يتم تحفيز الامتثال من خلال توقعات المكافآت على الالتزام بالقاعدة والخوف من العقوبات في حالة عدم الالتزام.

المعايير الأخلاقية: قاعدة سلوكية مدفوعة بالقيم الشخصية للصواب والخطأ. تختلف هذه القاعدة عن القاعدتين السابقتين (على الرغم من أنها تتأثر بهما أيضًا) من حيث أنها مدفوعة ذاتيًا وليس بدافع خارجي من خلال المكافآت والعقوبات الاجتماعية.

وفقاً لما وصفه غيليسبي وميلشينغ (2010)، فإن المداولات التشاركية:

> أنها تشجع الأفراد على وصف قيمهم الخاصة والتعبير عنها، والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن أهدافهم المجتمعية والتفكير في العقبات التي تعترض طريق تحقيق أهدافهم المشتركة. وهذا يؤدي إلى عملية تفكير وعمل يمكن أن تؤدي إلى تحول اجتماعي واسع النطاق. يعرض أعضاء المجتمع المحلي ويناقشون قضايا ملموسة تظهر على شكل "معطيات" في حياتهم، مثل القبول الضمني للإساءة من قبل النساء ضحايا العنف المنزلي. وعندما يربطون هذه الحالات الواقعية بالمجال الأكثر تجريدًا لحقوق الإنسان، ويناقشون مواضيع مثل حق الجميع في التحرر من جميع أشكال العنف، يتم تشجيع المجتمعات المحلية على أن تصبح استباقية وتجد حلولاً. قد يكون ذلك في شكل إنشاء آلية يمكنها حماية الفتيات والنساء المعرضات للخطر والتدخل لمنع العنف (ص 16-18).

توجد العديد من الأمثلة المختلفة لكيفية دعم المشاركة المجتمعية. ومع ذلك، من المفيد تحديد بعض الأطر لكيفية التعامل مع المشاركة المجتمعية . على سبيل المثال، يعد إطار العمل البديل نهجًا مبتكرًا في مواجهة مسألة ختان الإناث. "يحل هذا الإطار البديل محل الأساليب السائدة المستخدمة لإنهاء ختان في الاتحاد الأوروبي والتي تركز على زيادة الوعي بالقضايا الصحية وحقوق الإنسان المرتبطة بهذه الممارسة، ثم توقع تغيير الأفراد لسلوكهم فيما يتعلق بالختان (باريت وآخرون، 2015، ص 6). وبالمثل، يساعد نظام التعلم التشاركي للعمل (PALS) الذي وضعته ليندا مايوكس، النساء والرجال على وضع أهداف قابلة للتحقيق للتغيير وخرائط طريق للمضي قدمًا نحو رؤاهم (مايوكس، 2022أ). يتم توسيع نطاق

العمل أيضًا ليشمل التغيير المجتمعي أي من خلال تدريب الأبطال (مايوكس، 2022ب).

الإطار البديل - ختان الإناث - الركائز الثلاث لإطار العمل البديل هي:

التغيير السلوكي: اعتمدت طريقة الاستبدال العناصر ذات الصلة من نظريات تغيير السلوك التي تركز على الفرد والنظريات التي تركز على دور المجتمع في معالجة العرف الاجتماعي لختان الإناث.

المشاركة والعمل مع المجتمعات المحلية: يستخدم نهج الاستبدال نهج البحث العملي التشاركي القائم على المجتمع المحلي (CPAR) للمشاركة مع المجتمعات المحلية وجمع المعلومات المتعلقة بالممارسات والمعتقدات الفردية والمجتمعية فيما يتعلق بختان الإناث والعوائق المتصورة أمام إنهاء ختان الإناث. وهذا يعني إشراك المجتمع المحلي في جميع المراحل في دراسة المشاكل والمعايير الاجتماعية التي تعمل على دوام ختان الإناث وتصميم الحلول والتقييم وما إلى ذلك. كما يجب أن تراعي التدخلات أيضاً مراحل الاستعداد المختلفة التي يمر بها المجتمع المحلي فيما يتعلق بالتخلي عن ختان الإناث وكيفية تحريك المجتمعات المحلية نحو هذا الاستعداد. وقد قام هذا بتكييف نموذج الاستعداد المجتمعي للمركز الثلاثي الإثني مع قضية ختان الإناث في الاتحاد الأوروبي في الأبعاد التالية للتغيير، لتحديد درجة تتناسب مع إحدى مراحل الاستعداد التسع للتغيير .مراحل الجاهزية التسع المحددة في هذا الإطار هي لا يوجد وعي مجتمعي، إنكار/مقاومة مجتمعية، وعي مجتمعي مبهم، تخطيط مسبق، إعداد، تهيئة، بدء، استقرار، توسيع، وملكية مجتمعية .في اللحظة المناسبة، يجب أن يكون المجتمع المحلي بعد ذلك جزءًا من تطوير التدخل، يليه التنفيذ والتقييم.

التقييم: يدعو نهج الاستبدال إلى استخدام مناهج التقييم التي يمكن تبنيها وتوظيفها بسهولة من قبل المجتمعات والمنظمات التي تعمل بميزانيات محدودة، حتى تتمكن من تقييم فعالية عملها وتقرير أفضل السبل للاستفادة من الأموال والموارد المحدودة.

التعليم والتدريب ورفع الوعي

وكما يتجلى في الأطر البديلة وأطر نظام تعلم العمل الجنساني، يتطلب التغيير في الأفراد والمجتمعات المحلية التوعية والتدريب والتعليم على نطاق أوسع. قد يركز ذلك على القيم والمعايير ولكنه مهم أيضا فيما يتعلق بوسائل الدخل والاستقلالية حيث يتم تمكين الفتيات والنساء من الحصول على مزيد من التعليم أو الحصول على عمل أو العمل لحسابهن الخاص أو أن يصبحن صاحبات أعمال.

مثال 1: التعليم

تُظهر دراسات الحالة أن تعزيز ودعم محو أمية الإناث يقلل بشكل حاد من انتشار الممارسات غير المشروعة، مثل الختان، وزواج الأطفال المبكر. ينبغي أن يكون الهدف هو تعزيز تعليم الإناث، سواء بالنسبة للنساء البالغات أو الفتيات الصغيرات، عن طريق زيادة الالتحاق بالمدارس والمواظبة على الدراسة بعد سنوات التعليم الابتدائي.

يسلط تقييم جغرافي أجرته اليونيسيف الضوء على أن انخفاض مستويات التعليم هو صفة مميزة مشتركة للمجتمعات التي تكون فيها مؤشرات زواج الأطفال بارزة. توضح البيانات أنه "في البلدان الخمسة التي تسجل أعلى معدلات زواج الأطفال في العالم، تنهي 15% أو أقل من الفتيات المرحلة الثانوية؛ وفي البلدان الثلاثة الأولى، لا تزيد معدلات إتمام المرحلة الثانوية عن 5%" (موراي وآخرون، 2023، الفقرة 4).

لا يمكن أن تكون دراسات الحالة أكثر وضوحًا بشأن العلاقة بين الوقاية وزيادة محو الأمية: فهي تعالج مشكلة شعبية تجبر النساء بشكل منهجي على قبول الجرائم غير القانونية. والأهم من ذلك، فإن مستويات التعليم ونتائجه في السياق الأوروبي هي إلى حد كبير أضعف من مستويات الأطفال المهاجرين.

على سبيل المثال، أشار بحث للمفوضية الأوروبية أجرته مؤسسة راند أوروبا (هارت وآخرون، 2016) إلى وجود أدلة على أنه:

في المتوسط، لا يحقق أطفال المهاجرين من الاتحاد الأوروبي أداءً جيدًا في المدرسة مثل أقرانهم من أبناء البلد الأم، خاصةً عندما تكون لغة بلدهم الجديد مختلفة. علاوة على ذلك، يرتبط ضعف أداء أطفال المهاجرين من الاتحاد الأوروبي في التعليم بالتحديات اللاحقة في سوق العمل. على سبيل المثال، تميل معدلات بطالة الشباب بين المهاجرين من الاتحاد الأوروبي إلى أن تكون أعلى من الشباب غير المهاجرين (ص 3).

وبالمثل، أظهرت بيانات مكتب الإحصاء الأوروبي مستوى أقل بكثير من التسرب المبكر من التعليم بين المواطنين الشباب الذين يعيشون في بلدهم (8.3%) مقارنة بالشباب من غير مواطني الاتحاد الأوروبي المقيمين في الاتحاد الأوروبي (26.1%) والشباب من مواطني دولة عضو في الاتحاد الأوروبي الذين يعيشون في دولة عضو أخرى في الاتحاد الأوروبي (21.4%) (وفقاً لما أوضحه مكتب الإحصاء الأوروبي، 2024).

لا يجب زيادة فرص الحصول على التعليم فحسب، بل يجب التركيز على جودة التعليم أيضًا لتعزيز النقاشات حول الأدوار المجتمعية التي يقبلنها، مما يؤدي بدوره إلى إحداث تغيير محوري في المجتمعات. وفي الوقت نفسه، فإن المعرفة والتدريب على المهارات يمكّن النساء من الانتقال بنجاح إلى العمل (موراي وآخرون، 2023).

الممارسات الجيدة: تثقيف المجتمعات المحلية وبناء القدرات للقضاء على الزواج المبكر في كينيا (منظمة بلان انترناشيونال، بلا تاريخ):

في مقاطعتي كوالي وكينانغو في كينيا، يبلغ متوسط عمر العرائس 12 عاماً فقط. وعلى الرغم من عدم قانونية زواج الأطفال في كينيا، إلا أن هذه الممارسة لا تزال متجذرة بعمق، وغالباً ما تكون بمثابة بديل اقتصادي للأسر الفقيرة.

في سياق التوصية المشتركة بين لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل، بدأت المنظمة غير الحكومية "بلان انترناشيونال" في مارس 2008 مشروع زواج الطفلة المبكر. وقد توخى المشروع استخدام أساليب مبتكرة لحماية الفتيات من الممارسة غير المشروعة لزواج الأطفال.

وعلى وجه التحديد، كان المشروع يهدف إلى تغيير الممارسات الثقافية التي تسمح بشكل متكرر بزواج الأطفال، وذلك من خلال العمل على المستوى المجتمعي من أجل الاعتراف بزواج الأطفال ومواجهته.

جمع المشروع بين مجموعة من أصحاب المصلحة المتنوعين، مما عزز التعاون بين صانعي السياسات ومنظمات المجتمع المدني والدعاة المحليين والمهنيين الصحيين. وقبل تصميم خطة العمل الصحيحة، تم إجراء تحليل للمواقف الثقافية التي تعمل على دوام المعايير التمييزية، وذلك لوضع إطار عمل شامل. جاءت التوقعات الأكثر إيجابية من بناء القدرات المشتركة بين القطاعات، والتي تم اعتبارها للمعلمين ولجان إدارة المدارس والقادة المحليين.

تُظهر الأدلة التي تم جمعها حول تأثير المشروع كيف أن منتديات الحوار بين الأجيال التي يسرها الأطفال قد زادت من الوعي بالعواقب الضارة للممارسات التقليدية، مما يمهد الطريق بالفعل لتغيير العقلية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدعم المعزز على مستوى المجتمع المحلي يمكن أن يؤدي إلى مواقف أكثر إيجابية تجاه حقوق الفتيات، فقد أبدى المكلفون بالمهام، مثل المعلمين، التزاماً متزايداً في وقت لاحق بمكافحة الزواج المبكر، وضمان بقاء الفتيات في المدرسة وإكمال تعليمهن.

مثال 2: زيادة الوعي

تحتاج الاستراتيجيات الموجهة نحو العمل إلى معالجة نقص المعلومات على المستوى الميداني، وتوفير أنشطة توعية طويلة الأمد، لتحقيق التحول في العقلية والسلوك المطلوب في المجتمعات المحلية.

ينبغي أن تتمثل الخطوة الأولى في وضع أنشطة توعية بشأن أضرار الممارسات التقليدية وأثرها، مع التركيز بشكل خاص على الاهتمامات الصحية. توضح استراتيجيات الأمم المتحدة في السودان أن الرجال غير مدركين على نطاق واسع لطبيعة ختان الإناث. ولذلك فإن حملات التوعية مفيدة للغاية (موايي وآخرين، 2023).

يجب ألا تقتصر الحملات الرامية إلى القضاء على انتشار الممارسات التقليدية الضارة على الاتصال الأولي، بل يجب أن تكون هناك متابعة بعد بناء الوعي الأولي. وبالمثل، لا يمكن أن يكون السكان المستهدفون هم النساء فقط، بل يمكن أن تستفيد جميع المستويات المجتمعية من حملات التوعية لإحداث التحول المطلوب في التفكير. وعلى وجه الخصوص، من المهم للغاية توعية الآباء والأمهات والسلطات الدينية أو التقليدية أو العاملين في المجال الصحي، مع التركيز على العواقب الصحية الضارة بدلاً من الجوانب القانونية أو الإنسانية (موراي وآخرين، 2023).

الممارسات الجيدة: القضاء على ختان الإناث في مالي (منظمة بلان انترناشيونال، بلا تاريخ):

وفقاً لبيانات الدراسة الصحية والسكانية لعام 2006، "فإن 85% من النساء في مالي اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و45 عاماً قد خضعن لشكل من أشكال الختان، سبع من كل عشر نساء قبل سن الخامسة" (ص 6). لمعالجة هذه المشكلة، بدأت منظمة بلان انترناشيونال تنفيذ مشروع لمكافحة ختان الإناث في عام 2004بهدف الحد من هذه الممارسة، من خلال معالجة القضايا الأساسية على المستويين الوطني والمحلي، وتنسيق الإجراءات بين مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة.

تلقى موظفو وشركاء منظمة بلان انترناشيونال بدولة مالي تدريباً حول حقوق الإنسان وختان الإناث، في حين بدأت منظمات المجتمع المدني حملات توعية عامة في المجتمع المحلي وسهلت حصول النساء على الرعاية الصحية.

وقد أثبت تأثير المشروع أنه إيجابي للغاية، حيث تم إنقاذ حوالي 70% من الفتيات حتى سن الخامسة من هذه الممارسة في قرى المشروع. بالإضافة إلى ذلك، أثر تمكين التغيير الإيجابي الذي شمل بناء قدرات منظمات المجتمع المحلي، على إحداث تحول في عقلية القادة التقليديين.

من الأساسي أيضًا مراعاة الواقع الثقافي لبلدان تنفيذ البرنامج وإدماجه في الاستراتيجيات: يجب أن تحترم السياسات الخصوصيات الثقافية للبلدان التي تستهدفها وأن تتكيف معها، وفقًا لنهج يراعي الثقافة.

الممارسة الجيدة: تغيير الأعراف الاجتماعية في إثيوبيا من خلال التوعية (هيئة الأمم المتحدة للمرأة في أفريقيا، 2023):

نفذت هيئة الأمم المتحدة للمرأة العديد من خطط العمل في البلدان الأفريقية، للمساعدة في تغيير المواقف الاجتماعية التي تؤدي إلى انتشار الجرائم ضد الإناث. في أكتوبر 2023، نُشر ملخص لحملتها في إثيوبيا، حيث سلطت الضوء على مدى تأثير العوامل الاجتماعية الكامنة وراءها على الواقع الثقافي.

توضح دراسة الحالة قضية زواج الأطفال في المنطقة، من خلال شهادة منغيستي تيجيني، وهو شاب أُجبرت شقيقاته الأربع على الزواج في سن مبكرة. بدأت مبادرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالشراكة مع منظمات محلية ودولية أخرى، في عام 2021، وخصصت أموالاً لمنع زواج الأطفال والتصدي له في بلدان في جميع أنحاء أفريقيا.

تمثلت المهمة الرئيسية في إنشاء حملات توعية على المستوى الشعبي، في شكل حوارات مجتمعية تشارك فيها النساء والأطفال والرجال. وتمثل الابتكار الرئيسي في إشراك قادة المجتمع المحلي، الذين يمكنهم المساعدة في تعديل المفهوم حول مدى تأثير زواج الأطفال على النساء والفتيات.

تم إنشاء موارد تعليمية للحماية لتدريب المهنيين، كما تم سن تغييرات تشريعية بما في ذلك الإبلاغ الإلزامي. نفذت الاستراتيجية التجريبية لحماية الصحة 74 دورة تدريبية تم تقديمها للممارسين. وقد تم الاعتراف بجهود التدريب لاحقًا كنجاح باهر، حيث تم الاعتراف بنجاح جهود التدريب، لأنها حسّنت معرفة المهنيين في الخطوط الأمامية وقدرتهم على تحديد حدوث الممارسات الضارة.

كما تناولت مبادرات أخرى مثيرة للاهتمام القضايا على المستوى المجتمعي بشكل مباشر، من خلال العمل مع الزعماء التقليديين في أنشطة التوعية، لإظهار أضرار ممارسات مثل ختان الإناث. خلال فترة تنفيذ الاستراتيجية، تم تنفيذ 51 فعالية مشاركة مجتمعية تهدف إلى زيادة الوعي بين المشاركين، حيث حظيت هذه المشاركات المجتمعية بردود فعل إيجابية للغاية، حيث أدرك الحضور فهمهم الأعمق لهذه الجرائم والأثر السلبي على المرأة.

وفي حين أن وجود إطار تشريعي قوي أمر ضروري، إلا أن طبيعة الممارسات التقليدية الضارة تجعل ملاحقة الجناة صعبة للغاية، وغالباً ما يكون الشاهد الوحيد هو الضحية الذي قد لا يرغب في المشاركة في الملاحقة القضائية لأفراد الأسرة أو المجتمع المحلي. من المحتمل أن يكون المجتمع المحلي نفسه متكاتفاً وغير متعاون، بينما قد تعتمد الشرطة والنيابة العامة أيضاً على أفراد من المجتمع المحلي لدعم الإجراءات، على سبيل المثال، من خلال خدمات الترجمة الفورية والترجمة التحريرية.

يشير مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف ضد الأطفال ومنظمة بلان انترناشيونال (2016): إلى ما يلي

> عندما تتم متابعة إنفاذ القانون بمعزل عن المشاركة الاجتماعية، وبدون حملات إعلامية وحملات مؤيدة وداعمة وفي ظل غياب الدعم عن تدابير حماية الطفل الملائمة، فإن الممارسات الضارة تتعرض لخطر الانتقال إلى الخفاء حيث تخفى عن أعين الجمهور، وتجعل الوقاية منها وحماية الأطفال صعبة للغاية (ص 19).

وإدراكاً منها للحاجة إلى اتباع نهج شامل، وضعت هولندا سلسلة من التدابير فيما يتعلق بمكافحة الجرائم المرتكبة على أساس الشرف، بدءاً من تشديد الشرطة على أهمية التفريق بين العنف المرتبط بالشرف والعنف المنزلي.

- منذ عام 2004، تم تكليف وحدة شرطة متعددة الأعراق بجمع البيانات عن العنف المرتبط بالشرف، حيث كانت تلك الوحدة من القوات الرائدة في الشرطة.
- في عام 2005، تم وضع بروتوكول مشترك بين الشرطة والنيابة العامة ومنظمة إيواء المرأة من أجل تحسين الكشف عن جرائم الشرف وصياغة نهج فعال لهذا النوع من العنف.
- يتم تعيين منسق لجرائم الشرف في كل وحدة شرطة. تقوم شرطة هاغلاندن بمراجعة الشكاوى المسجلة في مركز الشرطة الرئيسي، على أساس يومي. ومنذ عام 2011، يتم الإشارة إلى جرائم الشرف بعلامات (إشارات حمراء) في سجل الحاسوب الخاص بهم، كما يستخدم ضباط الشرطة "قائمة مرجعية" للتمييز بين جرائم الشرف وأنواع الجرائم الأخرى.

دراسة حالة: مراكز العدالة الأسرية ـ بلجيكا ـ مساعدة ضحايا الممارسات التقليدية الضارة

يجمع هذا النهج الرائد في التعامل مع العنف المنزلي بين منظمات مختلفة مثل الشرطة، ومكتب المدعي العام، والرعاية الاجتماعية، والبلديات المحلية، وخدمات (حماية) الشباب وخدمات مراقبة السلوك، وغيرها، تحت سقف واحد.

في حين أن أحد العناصر الأساسية للنظام هو أن يكون للمنظمات ممثلون في موقع واحد، إلا أن الأمر يتعلق بالتعرف على بعضهم البعض ومعرفة إمكانيات وحدود بعضهم البعض، كما تعلق الأمر بخلق رؤية مشتركة ولغة مشتركة لتعزيز التعاون والحلول المصممة خصيصًا. هذا على مستوى السياسات، ولكن بشكل خاص على مستوى الضحايا، لأنه لا توجد حالتان متشابهتان. يجب أن يتم استكشاف كل شيء - سواء كان متعلقًا بالمخاطر، أو الأذى، أو ما يدفع إلى العنف، أو كيف يمكن معالجة العنف، أو الآثار المترتبة على الضحية وأفراد الأسرة - بشكل تعاوني. هذا يعني دراسة عوامل الخطر، ومشاركة المعلومات، وتحليل الوضع، والبحث عن الأنماط، وتحديد الخطوط العامة للممارسات الضارة (مقارنةً بالأسر التي تعاني من الضيق، والسيطرة القسرية، والطلاق في حالات النزاع الشديد) ووضع نهج مصمم خصيصًا لكل حالة على حدة، مع عدم إغفال سلامة جميع المعنيين، وخاصةً سلامة الأطفال، على أن يتم اتخاذ القرارات وفقًا لمصالح الضحايا الفضلى - وليس بما هو أسهل أو أسرع.

في حالة الممارسات التقليدية الضارة، يمكن لمراكز العدالة الأسرية أن توفر نهج منظم متعدد الوكالات لمساعدة الضحايا. لتوضيح طريقة عملها، يمكن الإشارة إلى الفريق العامل في مجال العنف المرتبط بالشرف داخل مركز ليمبورغ للعدالة الأسرية كمثال على ذلك. يعمل المركز بالتنسيق مع ضباط الشرطة وأخصائي الرعاية الاجتماعية لرعاية الضحايا الذين تعرضوا لهذا النوع من العنف.

عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع ضحايا الممارسات الضارة، من الضروري إجراء تحليل شامل لطبيعة ومستوى وبداهة الخطر. وفي هذا الصدد، من الضروري وجود فهم قوي للروابط الأسرية والبيئة المجتمعية والدوافع الكامنة وراء هذه الممارسة. وعلاوة على ذلك، تضمن المراكز فهم الوكالات المتعددة لمخاطر جرائم الشرف وغيرها من الممارسات الضارة فهماً كاملاً لتجنب المزيد من المخاطر المحتملة.

وبالمثل، فإن النهج المتبع في حالات العنف بدافع الشرف مصمم تمامًا وفقًا لظروف الضحية. فعلى سبيل المثال، لا يمكن دائمًا المشاركة مع أفراد المجتمع المحلي لأن ذلك قد يزيد من الخطر على سلامة الضحية. حتى أنه في بعض الحالات، قد يكون الانفصال التام عن الأسرة هو الحل الوحيد الناجح لتجنب تعريض الضحية للخطر، أو حتى أفراد الأسرة المعارضين للممارسات غير القانونية. يكون الانفصال التام صعبًا للغاية بالنسبة للضحايا، الذين يقررون في كثير من الحالات العودة للحصول على القبول. في هذه الظروف، يمكن للمركز أن يدعم العودة الآمنة من خلال التواصل مع الأسرة وقادة المجتمع المحلي لإيجاد حل مناسب يتماشى مع رغبات الضحية واحتياجاتها.

دعم ضحايا الممارسات التقليدية الضارة

تماشيًا مع المبادئ المنصوص عليها في الإطار الوطني لدعم الضحايا الذي وضعته منظمة دعم الضحايا في أوروبا، من المهم جدًا تيسير وصول ضحايا الممارسات التقليدية الضارة إلى خدمات الدعم، مما يعني ضرورة وجود خدمات متخصصة في دعم جميع الضحايا، بالإضافة إلى الخدمات المتخصصة في دعم ضحايا الممارسات التقليدية الضارة والضحايا من مختلف المجتمعات المحلية. قد تركز الخدمات المتخصصة على نوع واحد من ضحايا الممارسات التقليدية الضارة، وقد تركز على نوع واحد من الدعم، مثل المأوى، وقد يتم تقديمها ضمن الخدمات التي تدعم الضحايا الآخرين. في برلين، على سبيل المثال، تقدم منظمة باباتيا الاستشارات والمأوى والمشورة لضحايا العنف المنزلي والزواج القسري والاختطاف من النساء[1].

ولتعظيم الوصول إلى أقصى حد ممكن، ينبغي أن تكون طرق الوصول إلى الخدمات متنوعة بما في ذلك من خلال خطوط المساعدة الهاتفية والزيارات المفاجئة والإحالة من المنظمات والخدمات المجتمعية والمتنقلة وأنشطة التوعية ورفع الوعي وما إلى ذلك.

ينبغي تنسيق طريقة عمل الخدمات من خلال آليات وطنية ومحلية تضمن الإحالة السريعة والسهلة من أي منظمة على اتصال بالضحية إلى خدمة الدعم المناسبة. في هولندا، على سبيل المثال، قامت وزارة العدل، بالتعاون مع مأوى النساء ومنظمة فيير فرايز، بعمل مشروع تجريبي للملاجئ مخصص للنساء اللاتي تعرضن للتهديد بجرائم الشرف أو كن ضحايا لها. يجب أن تعمل المنظمات التي تساعد الضحايا وفقًا لمعايير معترف بها، كما يجب أن تكون لديها معرفة وقدرات متخصصة لتلبية الاحتياجات المحددة لضحايا كل نوع من أنواع الممارسات الضارة. لكي تكون هذه المنظمات ناجحة، يجب أن تكون جزءًا من المجتمعات المحلية ذات الصلة أو تتعاون معها، مع معالجة أي مخاطر لهذا التعاون.

الرصد والمراجعة

إن إنشاء آليات رصد فعالة وجيدة الأداء، يضمن قدرة الدول الأطراف على تتبع التقدم المحرز. ليس جمع البيانات أمرًا أساسيًا في هذا الصدد فحسب، بل أيضًا هناك حاجة إلى مجموعة شاملة من التدابير التي تقيّم تطور النتائج (الأمم المتحدة، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، 2019). ينبغي أن يتم هذا الرصد على المستويين المحلي والوطني، مما يعني أن الإجراءات والمشاريع الفردية يجب أن تتضمن معايير النجاح/التأثير وآليات التقييم. وبالمثل، ينبغي اعتماد عمليات التقييم من قبل السلطات المحلية فيما يتعلق بتخطيطها السنوي والاستراتيجي، وينبغي تطبيق الشيء نفسه على الإجراءات والاستراتيجيات الوطنية، كما يجب التخطيط لهذا الرصد منذ البداية حتى يمكن الاتفاق على المعايير وجمع البيانات ذات الصلة على أساس مستمر حتى يتسنى للتقييمات أن تنجح.

تقييم مشروع لندن التجريبي الخاص بالممارسات الضارة (بيبر وماكينون، 2017):

يمكن رؤية مثال على عملية التقييم بعد المشروع التجريبي الذي قاده عمدة لندن. يهدف المشروع التجريبي لمكتب عمدة لندن للشرطة والجريمة إلى تحسين الطريقة التي تحدد بها الوكالات وتستجيب لختان الإناث والعنف القائم على "الشرف" والزواج القسري والإساءة القائمة على أساس الدين، مع التركيز على التعرف المبكر والوقاية والحماية والدعم وإشراك المجتمع المحلي. اشتمل المشروع على ثلاثة مجالات عمل رئيسية وهي: تدريب المهنيين؛ وخدمة المربي المناصر للمشروع ونشاط المشاركة المجتمعية. وقد استند تقرير التقييم النهائي إلى تقرير مرحلي للسنة الأولى صدر في يونيو 2016، والذي ركز في المقام الأول على التنفيذ، وآراء أولئك الذين حضروا الدفعة الأولى من الدورات التدريبية والتجارب المبكرة للمهنيين والمجتمعات المحلية التي تتلقى الخدمات كجزء من تقديم الخدمات التجريبية.

[1] منظمة باباتيا للحماية والاستشارات - برلين

تمثلت أهداف التقييم في إجراء مراجعة نقدية للتنفيذ، والاطلاع على آراء المهنيين والوقوف على آراء المجتمعات المحلية. وفقًا للتقرير، "تضمن العمل الميداني للتقييم مجموعة شاملة من الأساليب للوقوف علي "أعداد وروايات" المشاركين في المشروع التجريبي" (ص 7). وشمل ذلك: استبيانات أصحاب المصلحة، واستبيانات التعليقات والملاحظات على التدريب، واستبيانات عن المشاركة المجتمعية، ومقابلات شبه منظمة وجهاً لوجه أو عبر الهاتف مع أصحاب المصلحة والموظفين والمهنيين والعملاء؛ وملاحظات في أربع دورات تدريبية وخمس فعاليات للمشاركة المجتمعية؛ وبيانات الأداء حول كل من الحالات الفردية المدعومة وتقديم الخدمات التجريبية بشكل عام.

كيف يمكن للنظام القانوني لبلد ما أن يساهم في محو ثقافة الممارسات التقليدية الضارة؟

من العوامل المهمة في معالجة وإلغاء التقاليد الثقافية الضارة هو النظام القانوني للدولة. لكي يتم ذلك، يجب على المشرعين إصدار تشريعات تحظر بوضوح هذه الأنواع من الأنشطة وتنص على عدم قانونيتها. يجب أن تكون هذه القوانين شاملة للجميع، بحيث تغطي كل شيء من الإيذاء النفسي إلى الإيذاء الجسدي، وذلك لضمان الاهتمام بجميع جوانب العادات الثقافية الضارة بشكل كافٍ.

بالإضافة إلى ذلك، يجب وضع أطر قانونية قوية لجعل هذه القوانين قابلة للتنفيذ، مما يستلزم إنشاء أقسام داخل أجهزة إنفاذ القانون، وهي مؤسسات مجهزة خصيصًا للنظر في الحالات التي تنطوي على ممارسات ثقافية ضارة وإدارتها. لضمان فعالية هذه الوحدات، يجب توفير التمويل الكافي والعمل مع المنظمات غير الحكومية ذات الصلة وقادة المجتمع المحلي لتوسيع نطاق وتأثير إنفاذ القانون.

علاوة على ذلك، يجب أن تأتي رعاية الضحايا وحمايتهم في المقام الأول بموجب القوانين التشريعية. قد يكون من الضروري توفير الأماكن الآمنة والخدمات النفسية والمساعدات المالية لتمكين الضحايا من الإفلات من دائرة السلوك المدمر. من خلال توفير الأمن للشهود وعدم الكشف عن هويتهم، ينبغي للقوانين أيضاً أن تشجع الإبلاغ ومناخ المسؤولية في المجتمعات المحلية.

ولكن من دون حملات لزيادة الوعي وتثقيف الجمهور، تصبح التشريعات وحدها غير كافية.

يجب على النظام القضائي أن يتعاون مع المؤسسات الأكاديمية والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات المحلية ومنظمات المجتمع المدني من أجل زيادة الوعي العام بالعواقب الضارة لهذه الأفعال. قد تشهد المجتمعات المحلية تحولاً في المواقف نتيجة لذلك، مما يشجع على الرفض العام لهذه الأفعال.

بالإضافة إلى ذلك، فإن التعاون الدولي ضروري، إذ يمكن للدول أن تعمل معًا لتبادل الموارد والتكتيكات وأفضل الممارسات في مكافحة الممارسات الثقافية الخطيرة. يمكن أن يستلزم ذلك المشاركة في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تسلط الضوء على التزام جميع الدول بالقضاء على هذه الأنواع من الممارسات.

كما يجب أن تهدف القوانين الوطنية على وجه التحديد إلى القضاء على التقاليد الثقافية الضارة من خلال صياغة قوانين فعالة وإنفاذها بفعالية وتوفير خدمات دعم الضحايا وإطلاق برامج تعليمية والتعاون مع الدول الأخرى في التصدي لهذه الظواهر، علماً بأن إحداث تغيير كبير وطويل الأمد يتطلب جهداً اجتماعياً أكبر واستراتيجية قانونية شاملة.

ينبغي إدراج مسألة ختان الإناث في الأهداف الاستراتيجية الوطنية، ويمكن النظر في اتخاذ تدابير مثل تلك المذكورة أدناه:

- إدماج قضية الممارسات التقليدية الضارة في السياسات العامة المحلية والإقليمية.
- تطوير ونشر الحملات والمعلومات وإجراءات التوعية والتثقيف والتوعية والمواد الداعمة للوقاية من الممارسات التقليدية الضارة ومكافحتها.
- إدماج قضية الممارسات التقليدية الضارة في المواد والمراجع التعليمية، في تدريب أعضاء هيئة التدريس وغير المدرسين وفي مناهج التعليم العالي.
- إدماج قضية الممارسات التقليدية الضارة في التعاون الإنمائي وتعزيز المشاريع الدولية.
- تقديم الدعم للمهاجرين واللاجئين من ضحايا الممارسات التقليدية الضارة وذريتهم، لا سيما في سياق شبكات الدعم المختلفة للمهاجرين وضحايا العنف المنزلي والاتجار بالبشر.
- تعزيز التعاون الثنائي بين الدول في مجال الإشارة والحماية للفتيات والشابات اللاتي يحتمل أن يصبحن ضحايا محتملات للممارسات التقليدية الضارة، من خلال بروتوكولات ثنائية موقعة بهدف الإشارة وحماية الفتيات والشابات اللاتي يحتمل أن يكنّ ضحايا الممارسات التقليدية الضارة بهدف رصدهن في وجهتهن وإعداد تقرير تعيين الحالات المبلغ عنها و/أو المكتشفة في البيئات الحدودية.

- تقديم الدعم لمنظمات المجتمع المدني في تطوير مشاريع تهدف إلى تمكين الفتيات والنساء من المجتمعات المحلية المتضررة من الممارسات التقليدية الضارة.
- إجراء دراسات حول انتشار ختان الإناث.
- دورات الدراسات العليا المتخصصة في ختان الإناث للمهنيين الصحيين.
- تأهيل مهنيين من قطاعات العدل والصحة والضمان الاجتماعي والتوظيف والتعليم وقوات الأمن والخدمات الأمنية وغيرها من مهنيي الإدارة العامة الذين يتعاملون مع السكان المهاجرين.

المراجع

Barrett, H., Brown, K., Alhassan, Y., & Beecham, D. (2015). T*he REPLACE approach: Supporting communities to end FGM in the EU: Executive summary. Coventry University*. https://www.replacefgm2.org/documents/content/toolkit/executive_summary_print.pdf

Council of Europe, Group of Experts on Action against Violence against Women and Domestic Violence. (2018). *Comments submitted by Montenegro on GREVIO's final report on the implementation of the Council of Europe Convention on preventing and combating violence against women and domestic violence: Baseline report*. https://rm.coe.int/comments-mne-gov/16808e566a

European Institute for Gender Equality. (2013). *Good practices in combating female genital mutilation.* EIGE. https://eige.europa.eu/sites/default/files/documents/Good%20practices%20in%20combating%20female%20genital%20mutilation.pdf

Eurostat Statistics Explained. (2024). *Migrant integration statistics: Education.* https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Migrant_integration_statistics_-_education#Early_leavers_from_education_and_training

Gillespie, D., & Melching, M. (2010). The transformative power of democracy and human rights in nonformal education: The case of Tostan. *Adult Education Quarterly, 60*(5), 477-498. https://doi.org/10.1177/0741713610363017

Harte, E., Herrera, F., & Stepanek, M. (2016). *Education of EU migrant children in EU member states. RAND Europe*. https://doi.org/10.7249/RR1715

Mayoux, L. (2022a). *Participatory Action Learning System, PALS. GAMEChange Network.* https://gamechangenetwork.org/empowerment-methodology/pals/

Mayoux, L. (2022b). *Participatory Action Learning System, SNV Ethiopia. GAMEChange Network.* https://gamechangenetwork.org/toolkit/empowerment-methodology/pals-snv-ethiopia/

Mbaku, J. M. (2021). International human rights law and the tyranny of harmful customary and traditional practices on women in Africa. *California Western International Law Journal*, *52*(1), Article 2. https://scholarlycommons.law.cwsl.edu/cwilj/vol52/iss1/2

Murray, C., Cappa, C., & Khan, M. (2023). *Education: A powerful force against harmful practices*. UNICEF. https://data.unicef.org/data-for-action/education-a-powerful-force-against-harmful-practices/

Pepper, M., & McKinnon, H. (2017). *Harmful practices pilot: Final evaluation report*. MOPAC. https://www.london.gov.uk/sites/default/files/mopac_harmful_practices_pilot_final_evaluation_report.pdf

Plan International. (n.d.). *Plan International's submission to the joint CRC and CEDAW: General comment: General recommendation on harmful practices*. Retrieved January 31, 2024, from https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/HRBodies/CEDAW/HarmfulPractices/PlanInternational.pdf

Prpic, M. (2015). *Combating honour crimes in the EU: European Parliament.* https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2015/573877/EPRS_BRI(2015)573877_EN.pdf

Svanemyr, J., Scolaro, E., Blondeel, K., Chandra-Mouli, V., & Temmerman, M. (2013). *The contribution of laws to change the practice of child marriage in Africa.* Inter-Parliamentary Union. https://www.girlsnotbrides.es/documents/863/IPU-WHO-Child-marriage_study-October-2013.pdf

UN Women Africa. (2023). UN *women and partners fight gender-based violence by helping to change social norms and attitudes in Ethiopia*. https://africa.unwomen.org/en/stories/news/2023/10/un-women-and-partners-fight-gender-based-violence-by-helping-to-change-social-norms-and-attitudes-in-ethiopia

United Nations High Commissioner for Refugees. (2020). *Policy on a victim-centred approach in UNHCR's response to sexual misconduct: Sexual exploitation and abuse and sexual harassment.* UNHCR. https://www.unhcr.org/fr-fr/sites/fr-fr/files/legacy-pdf/5fdb345e7.pdf

United Nations Population Fund, & United Nations Children's Fund. (2020). *Enabling environments for eliminating female genital mutilation: Towards a comprehensive and multisectoral approach.* UNICEF. https://www.unicef.org/media/84536/file/FGM-Policy-Brief.pdf

United Nations Population Fund. (2020). *Impact of the COVID-19 pandemic on family planning and ending gender-based violence, female genital mutilation and child marriage.* UNFPA. https://www.unfpa.org/sites/default/files/resource-pdf/COVID-19_impact_brief_for_UNFPA_24_April_2020_1.pdf

United Nations, Human Rights Office of the High Commissioner. (2019). *Joint general recommendation No. 31 of the Committee on the Elimination of Discrimination against Women/general comment No. 18 of the Committee on the Rights of the Child (2019) on harmful practices.* https://www.ohchr.org/en/documents/general-comments-and-recommendations/joint-general-recommendation-no-31-committee

United Nations, Office of the Special Representative of the Secretary General on Violence against Children, & Plan International. (2016). *Protecting children from harmful practices in plural legal systems: With a special emphasis on Africa*. United Nations. https://violenceagainstchildren.un.org/sites/violenceagainstchildren.un.org/files/documents/publications/5._protecting_children_from_harmful_practices_low_res.pdf

United States Agency for International Development. (2020), *Harmful traditional practices in urban settings: A review of the evidence on prevalence and effective interventions.* USAID. https://urban-links.org/wp-content/uploads/GBV-on-HTP_4-7-2020.pdf

الفصل الخامس
تقييم وتقدير أثر التدخلات الرامية إلى منع الممارسات الضارة

نوقش تقييم البرامج الاجتماعية على نطاق واسع في أدبيات اقتصاديات التنمية والسياسات العامة. تشمل المنهجيات المعاصرة نظرية التغيير وكذلك منهجية التقييم المعاكس للواقع. أما فيما يتعلق بتقييم أثر البرامج الرامية إلى الوقاية من الممارسات التقليدية الضارة، يهدف هذا الفصل أولاً إلى وضع توصيات بشأن كيفية تنفيذ تقييم البرامج الرامية إلى الوقاية من الممارسات التقليدية الضارة،استنادًا إلى مؤشرات كمية ونوعية ملموسة، وثانياً: يهدف الفصل إلى فهم تصنيف الأدلة القائمة بشأن تدخلات ختان الإناث وأثرها، وذلك في أعقاب تقرير نشره صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية ومجلس السكان في كينيا.

5.1 مؤشرات التأثير

من أجل تقييم برامج محددة لمنع ختان الإناث وغيرها من الممارسات التقليدية الأخرى، يجب على المنظمة أن تضمن استناد البرامج إلى مؤشرات الأثر، وتحليلها باستخدام أساليب كمية أو نوعية. كما دافع العديد من المؤلفين المعاصرين عن الأطروحة القائلة بأن وضع نظرية للتغيير يمكن أن يكون وسيلة مناسبة لتقييم أثر المشروع. من أجل تصميم نظرية للتغيير لتقييم مشروع يهدف إلى منع ختان الإناث، ينبغي النظر في اتباع نهج متعدد القطاعات، كما ينبغي أن يشمل مثل هذا النهج مستويات النظام والتنظيم والمجتمع المحلي والأفراد، مع الاعتراف بأن التغييرات على هذه المستويات يمكن أن تسهم بشكل متآزر في القضاء على ختان الإناث والنهوض بالمساواة بين الجنسين (صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونبسيف، 2020).

ينبغي أن يتضمن إطار التقييم مؤشرات الأثر والنتائج والمخرجات، على أن تكون منظمة حسب مجالات مثل البيئة المواتية، وتغيير الأعراف المرتبطة بمسألة ختان الإناث، وتمكين الفتيات والنساء، ومنع ختان الإناث وخدمات الحماية والرعاية. من المهم أن يكون هناك نظام واضح لاستعراض التقدم المحرز بانتظام، بما في ذلك تحديد وتحليل العوامل التي قد تسهل أو تقيد تحقيق النتائج المتوقعة. من المهم أيضاً أن يضمن القائم بالتقييم أن تتضمن نظرية التغيير آليات التغيير والنتائج الوسيطة، مثل - على سبيل المثال - نظم حوار الأقران والعقوبات ضد ختان الإناث وطقوس المرور البديلة، والتي تعتبر حاسمة لتمكين النساء والفتيات واختفاء أعراف ختان الإناث (صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونبسيف، 2020).

يمكن أن يغطي تحديد مؤشرات ملموسة لتقييم تقليل الممارسات التقليدية الضارة أو القضاء عليها مجموعة من العوامل، اعتمادًا على مجال التدخل. إذا كان يجري تطوير برنامج تدريبي، يمكن أن تشمل هذه المؤشرات معرفة ومواقف المهنيين الصحيين والمعلمين وأفراد المجتمع المحلي الممارسات الضارة (عبد القادر وآخرون، 2017). إذا كان موضوع البرنامج هو الصحة، حينئذ يمكن أن يكون أحد مؤشرات التأثير هو مدى استعداد النظم الصحية وسرعة استجابتها للوقاية من الممارسات التقليدية والاستجابة لها، بما في ذلك توافر الخدمات والخبرات (كيماني وآخرون، 2022).

وفيما يتعلق بالمؤشرات الموضوعة في سياق الممارسة المجتمعية، فإن فهم تصورات المجتمع ومعتقداته المتعلقة بالوقاية من الممارسات الضارة ، وكذلك مدى انتشار هذه الممارسات وقبولها في سياقات ثقافية محددة، يمكن اعتبار كل ذلك مؤشراً اجتماعياً ذا صلة (ماشو وماثيوز، 2009). وبالمثل، يمكن أن تكون دراسة المعتقدات والممارسات التقليدية التي قد تسهم في الوقاية من الممارسات الضارة جزءًا لا يتجزأ من التقييم (آبيبي وآخرون، 2021).

من ناحية أخرى، فيما يتعلق بالمشروعات التي تهدف إلى تغيير النظام السياسي والتشريعي من خلال مناصرة حقوق الإنسان، يمكن اعتبار تقييم وجود أو تطبيق الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى منع الممارسات التقليدية لحقوق الإنسان والتصدي لها، بما في ذلك وجود خطط عمل ونظم تسجيل ومبادرات وقائية، مؤشرًا ذا صلة (كريستوفرسن وآخرون، 2018). كما يمكن الاستفادة من وجود الأطر القانونية في تحليل نظم الرصد وإجراءات الإحالة للأفراد المتضررين، فضلاً عن تحليل الالتزام بالقوانين الدولية والإقليمية والوطنية المتعلقة بمنع هذه الممارسات. قد يكون قياس الوعي بانتهاكات حقوق الإنسان هذه - في شكل الممارسات الضارة - وإمكانات العدالة التصالحية في معالجة هذه الانتهاكات مؤشرًا يجب أخذه في الاعتبار أيضًا (وينزل وآخرون، 2021).

يعد تقييم مدى انتشار العنف القائم على النوع والممارسات التقليدية الضارة القائمة ضد المرأة، بما في ذلك العوامل المرتبطة بهذه الممارسات، جانبًا حاسمًا لتحليل (جبر وآخرون، 2019) وفهم السياق الاجتماعي والثقافي وتأثيره على إدامة الممارسات الضارة، بما في ذلك تأثير الوضع الاجتماعي والاقتصادي والتعليم والأعراف المجتمعية، وهو أيضًا جزء لا يتجزأ من التقييم.

يمكن لهذه المؤشرات، عند تقييمها معاً، أن توفر فهماً شاملاً لانتشار ومحددات واستجابات للممارسات التقليدية الضارة وانتهاكات حقوق الإنسان في سياقات مختلفة، مما يسمح بتقييم أفضل للبرامج والتدخلات.

وفيما يتعلق بمنهجيات التقييم النوعي، يمكن تحليل الوثائق المتعلقة بختان الإناث لتحديد الأهداف القائمة على الأدلة والاستراتيجيات والميزانيات. يمكن عمل استبيانات أو رواية قصص التغيير مع الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال السياسات لتقييم كيفية تأثير الأدلة على السياسات أو الممارسات، كما يمكن قياس التغييرات في ممارسات مقدمي الخدمات من خلال استقصاءات نوعية للموظفين أو استقصاءات العملاء. من المهم التأكد من أن التقييم يستند إلى الأدلة وأن يأخذ في الاعتبار قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني في تقييمه.

5.2 فعالية تدخلات التقييم لمنع ختان الإناث

هدفت دراسة تقييم الأثر التي أعدتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة واليونيسف ومنظمة الصحة العالمية ومجلس السكان في كينيا (ماتاندا وآخرون، 2021) إلى تحليل 115 دراسة و/أو تدخل تم عمله بشأن منع ختان الإناث، من أجل تقييم بعض نتائجها. استند هذا المنشور إلى تقييم للأثر استنادًا إلى أربعة أنواع من التدخلات وهي (1): التدخل المنهجي؛ (2): التدخل المجتمعي؛ (3): الإعلام والتواصل، (4): التدخل الفردي. أما فيما يتعلق بموقع التدخلات، فقد تم تنفيذ 71% من التدخلات التي تم تعيينها في أفريقيا، وتنفيذ 13% منها في أوروبا و3% في آسيا.

يشير تأثير النموذج الأول للتدخلات (1) النظامي، إلى محاولة تغيير السياسات والتشريعات القائمة التي تساهم في القضاء على ختان الإناث، وكذلك السياسات التي تحمي النساء المعرضات لخطر الختان، وتمكينهن من الحصول على خدمات شاملة. وبالمثل، فإن الهدف هو خلق بيئة اجتماعية واقية (ماتاندا وآخرون، 2021). أما فيما يتعلق بنوع التدخل المجتمعي (2)، يمكن استنتاج أن هذا يشير إلى إجراءات التوعية التي تستهدف القيادات النسائية والجمعيات النسائية، وكذلك القيادات الدينية والثقافية، من أجل وضع مساحة للتفكير النقدي والتداول والنقاش بهدف إعادة التفكير في مجموعة الأعراف والسلوكيات التي تحتاج إلى تحسين.

ومن وجهة نظر التدخلات الفردية (4)، فإن الهدف هو تحسين الوضع الاقتصادي والقدرة على التفكير النقدي للفتيات والنساء، وتعزيز المعرفة بحقوقهن ومنظور المساواة القائم على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بمسألة الحصول على الخدمات الأساسية، من المهم الإشارة إلى أن التدخلات التي حللها التقرير تهدف إلى تطوير قدرات الخدمات الصحية والاجتماعية والقانونية في مجال الاستجابة لختان الإناث. وبالإضافة إلى ذلك، شملت أيضاً الجهود المبذولة لإضافة موضوع ختان الإناث إلى المناهج الدراسية وبرامج الحماية الاجتماعية التي تستهدف النساء والفتيات.

فيما يتعلق بتقييم الاستنتاجات في هذا المجال، خلص ماتاندا وآخرون (2021) إلى ما يلي:

1. يجب أن تكون التدخلات القائمة على التشريعات متعددة الأوجه لكي تكون فعالة;
2. يبدو أن التدخلات على مستوى المجتمع المحلي فعالة في تغيير المواقف تجاه ختان الإناث. ,ومع ذلك، هناك حاجة إلى استحداث نهج أكثر ابتكارًا، على سبيل المثال، باستخدام التكنولوجيا، من أجل تجاوز التغييرات في المواقف إلى تغييرات سلوكية;
3. فيما يتعلق بالمستوى الفردي، خلصت الدراسة إلى أن نظام التعليم الرسمي فعال في الحد من انتشار ختان الإناث بين الفتيات الصغيرات. ومع ذلك، فإن التغييرات التعليمية تستغرق وقتًا طويلاً جدًا، لذلك هناك حاجة إلى أنشطة إضافية مثل التدريب أو ورش العمل. خلصت الدراسة أيضًا إلى أن هناك حاجة إلى مزيد من المعلومات حول تقييمات التدخلات الصحية.

وباختصار، يساهم هذا الفصل في الخطاب المتعلق بتقييم وتقدير التدخلات التي تستهدف الممارسات التقليدية الضارة، مع التركيز بشكل خاص على ختان الإناث. يدمج إطار التقييم المقترح كلاً من المنهجيات الكمية والنوعية، باستخدام مجموعة متنوعة من مؤشرات الأثر على المستويات التنظيمية والمجتمعية والفردية .وتسلط الدراسة الضوء على الفعالية الدقيقة للتدخلات التشريعية والمجتمعية والفردية من خلال استخلاص الرؤى من تقييم الأثر الذي أجرته منظمة الصحة العالمية واليونيسف والذي يشمل 115 تدخلاً على مستوى العالم. وتتطلب المقاربات التشريعية استراتيجية شاملة ومتعددة الأوجه، وينبغي أن تستكشف التدخلات على مستوى المجتمع المحلي أساليب مبتكرة تتجاوز التغييرات في المواقف. كما أن الجهود المستمرة التي تكملها أنشطة إضافية ضرورية في التدخلات التعليمية. تؤكد هذه النتائج على ضرورة إجراء تقييمات مستمرة واستراتيجيات قابلة للتكيف لمعالجة الأبعاد المتعددة الأوجه لمشكلة ختان الإناث.

المراجع

Abdulcadir, J., Say, L., & Pallitto, C. (2017). What do we know about assessing healthcare students and professionals' knowledge, attitude and practice regarding female genital mutilation: A systematic review. *Reproductive Health, 14*(64). https://doi.org/10.1186/s12978-017-0318-1

Abebe, H., Beyene, G. A., & Mulat, B. S. (2021). Harmful cultural practices during perinatal period and associated factors among women of childbearing age in Southern Ethiopia: Community based cross-sectional study. *Plos One*, *16*(7), e0254095. https://doi.org/10.1371/journal.pone.0254095

Christoffersen, G. M., Bruhn, P. J., Neergaard, R., Engel, S., & Naeser, V. (2018). Mapping the lack of public initiative against female genital mutilation in Denmark. *Reproductive Health, 15*(59). https://doi.org/10.1186/s12978-018-0499-2

Gebre, T., Hagos, F., Teklu, G., Fisseha, M., & Abera, M. (2019). The prevalence of gender-based violence and harmful traditional practices against women in the Tigray region, Ethiopia. J*ournal of Asian and African Studies, 55*(1), 58-75. https://doi.org/10.1177/0021909619867110

Kimani, S., Okondo, C., Kabiru, C., Esho, T., & Muteshi-Strachan, J. (2022). Health system readiness for prevention and response to female genital mutilation in West Pokot County of Kenya. *Research Square*. https://doi.org/10.21203/rs.3.rs-2350671/v1

Masho, S., & Matthews, L. (2009). Factors determining whether Ethiopian women support continuation of female genital mutilation. *International Journal of Gynecology and Obstetrics, 107*(3), 232-235. https://doi.org/10.1016/j.ijgo.2009.07.022

Matanda, D., Groce-Galis, M., Gay, J., & Hardee, K. (2021). E*ffectiveness of interventions designed to prevent or respond to female genital mutilation: A review of evidence*. UNFPA, UNICEF, WHO and Population Council Kenya. https://www.unicef.org/media/106831/file/FGM-State-of-Evidence.pdf

United Nations Population Fund, & United Nations Children's Fund. (2020). *Measuring effectiveness of female genital mutilation elimination: A compendium of indicators.* https://www.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/026_UF_CompendiumOfIndicatorsFGM_21-online_F.pdf

Wenzel, T., Kizilhan, J. I., Alksiri, R., Dörfler, D., Messerschmidt, E. J., & Chen, A. F. (2021). FGM and restorative justice: A challenge for developing countries and for refugee women. I*nternational Journal of Environmental Research and Public Health, 18*(17), 8913. https://doi.org/10.3390/ijerph18178913

الفصل السادس
نهج متعدد القطاعات ومتعدد التخصصات لحماية المرأة

الحماية المتعددة القطاعات والمتعددة التخصصات ـ التعاريف والمناقشة

تعترف الطبيعة المتعددة التخصصات لهذا النهج بأن معالجة الممارسات التقليدية الضارة التي تنطوي على سلوكيات تقليدية تتطلب معرفة من مجموعة متنوعة من المجالات، بما في ذلك الصحة العامة والقانون وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا .يمكن تصميم التدخلات لمعالجة الأسباب الكامنة وراء هذه السلوكيات وآثارها من خلال دمج أفكار من تخصصات أخرى، مما يؤدي إلى تأثير أكثر تعقيدًا وطويل الأمد (مؤسسة أكشن إيد المملكة المتحدة وآخرون، 2013).

وبالتالي، فإن الحماية الشاملة من الممارسات التقليدية الضارة والمؤذية تتطلب نهجًا متعدد القطاعات ومتعدد التخصصات. يعترف هذا المسعى التعاوني بالطرق المعقدة التي تشكل بها الثقافة السلوك ويؤكد على أهمية تضافر الجهود لحماية الناس والنهوض بالمجتمع (منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، 1997).

المناهج قبل وأثناء التعرض للممارسات الضارة وبعدها

قبل الانخراط في الممارسات الضارة، يجب اتخاذ إجراءات وقائية لتقليل احتمالية حدوثها .

من الأهمية بمكان التدخل السريع عند التعرض الممارسات التقليدية الضارة، وذلك من خلال إنشاء خطوط ساخنة ومجموعات دعم ومناطق آمنة يمكن للضحايا اللجوء إليها لطلب المساعدة والإبلاغ عن الحوادث. يجب أن تتلقى منظمات إنفاذ القانون تدريبًا على إدارة الحالات الحساسة بحيث يتم جعل الجناة مسؤولين عن أفعالهم، كما يجب أن يكون العاملون في المجال الطبي مستعدين لإعطاء الضحايا الاهتمام والمشورة التي يحتاجونها.

تُعد مبادرات إعادة التأهيل وإعادة الإدماج أمراً بالغ الأهمية في أعقاب الحوادث المؤلمة. لمساعدة الناجين في الوقوف على أقدامهم، يجب أن يكون من السهل الوصول إلى خدمات الدعم مثل المشورة والتدريب الوظيفي ومبادرات إعادة الإدماج في المجتمع، كما يجب تعزيز الأطر القانونية من أجل مقاضاة الجناة وردع سوء السلوك في المستقبل وإظهار التزام الحكومة بالقضاء على هذه الظاهرة. تتطلب المبادرات الطويلة الأجل لإنهاء الممارسات التقليدية الضارة وتعزيز ثقافة احترام حقوق الإنسان وكرامته التعاون بين المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية وقادة المجتمعات المحلية (الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، لجنة حقوق الطفل، 2014).

6.1 الأنشطة وأوجه التآزر

الوكلاء الحاليون وما يقومون به وعلاقتهم بالوكلاء الأجانب
تعمل العديد من المنظمات الدولية بنشاط من أجل حماية اللاجئات اللاتي تعرضن للممارسات التقليد الضارة. للتصدي للمشاكل المعقدة التي تواجهها هؤلاء النساء، تعمل المنظمات الدولية والمؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في اليونان معاً.
تعتبر وزارة الهجرة واللجوء في الحكومة اليونانية لاعباً رئيسياً في وضع السياسات والبرامج التي تحمي حقوق اللاجئات ورفاههن. يشمل ذلك مبادرات لوقف ومعالجة الممارسات الضارة مثل الزواج القسري وختان الإناث.من أجل التعاون في توفير الموارد والخبرات، تعمل الحكومة في كثير من الأحيان مع منظمات أجنبية مثل المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

تقوم المنظمات التي تعمل في اليونان، مثل المجلس اليوناني للاجئين ومنظمة أطباء بلا حدود، بدور ريادي في مساعدة اللاجئات .وتوفر هذه المنظمات المساعدة القانونية والدعم النفسي والرعاية الطبية لضحايا الممارسات الضارة. تعمل هذه المجموعات في كثير من الأحيان معًا وكذلك مع المنظمات غير الحكومية الأجنبية لتبادل الموارد وزيادة تأثيرها العام.

تلتزم العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية بتلبية احتياجات اللاجئات اللاتي تعرضن لأذى الممارسات الضارة على نطاق عالمي. على سبيل المثال، منظمة بلان انترناشيونال هي منظمة عالمية تهدف إلى تمكين النساء والفتيات، بما في ذلك اللاجئات، من خلال الدفاع عن حقوقهن وتقديم المساعدة اللازمة. أما هيئة الأمم المتحدة للمرأة فهي منظمة تابعة للأمم المتحدة تعمل على تعزيز تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين مع الدفاع عن حقوق اللاجئات على نطاق عالمي.

التعاون بين المنظمات اليونانية والأجنبية ضروري لنجاح رد الفعل. يمكن تبادل أفضل الممارسات والمعلومات والموارد بين المنظمات غير الحكومية اليونانية ونظيراتها الأجنبية من خلال الجهود التعاونية. تضمن مثل هذه الشراكات استراتيجية أكثر شمولاً وتنظيماً للدفاع عن اللاجئات. وكثيراً ما تقدم المنظمات غير الحكومية الدولية أيضاً دعماً مالياً ولوجستياً للمشاريع اليونانية، مما يعزز قدرة البلد بشكل عام على التصدي للصعوبات الخاصة التي تواجهها اللاجئات اللاتي تعرضن لممارسات ثقافية ضارة (ثيودوسيادو وجوفينيل، 2017).

ما الذي تفعله الدولة اليونانية لحماية اللاجئات اللاتي تعرضن للممارسات التقليدية الضارة؟

تلتزم الحكومة اليونانية بحماية حقوق ورفاهية اللاجئات اللاتي تعرضن للممارسات التقليدية الضارة. فقد اعتمدت الحكومة استراتيجية متعددة الجوانب تشمل خدمات الدعم والأطر القانونية والجهود التعاونية مع المنظمات الأجنبية من أجل معالجة هذه المشكلة المعقدة.

قبلت اليونان رسميًا عددًا من المعاهدات والاتفاقات الدولية التي تتناول حماية حقوق المرأة، لا سيما حقوق الأفراد الذين تعرضوا للممارسات التقليدية الضارة. يعمل النظام القانوني للدولة كأساس لمحاكمة الجناة وتوفير سبل الانتصاف القانوني للضحايا. يتجلى التزام الدولة اليونانية بالحفاظ على المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان في التزامها بالمعايير الدولية (سيوتي، 2020).

أنشأت اليونان برامج دعم مصممة خصيصاً لتلبية متطلبات اللاجئات من أجل ضمان سلامتهن ورفاههن، حيث تتضمن هذه الخدمات مؤسسات الرعاية الصحية المصممة للتعامل مع الآثار النفسية والجسدية للممارسات التقليدية الضارة، بالإضافة إلى الملاجئ وخدمات المشورة. تسعى الحكومة اليونانية إلى تمكين اللاجئات من إعادة تأسيس حياتهن وتجاوز أي صدمات قد تعرضن لها من خلال تزويدهن بنظام دعم واسع النطاق.

تتمثل إحدى الاستراتيجيات الرئيسية لليونان في التعاون مع المنظمات الدولية. من خلال التعاون القوي مع منظمات مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية، تستطيع الدولة اليونانية تحسين فعالية برامجها من خلال الاستفادة من الموارد والخبرات. لا تعمل هذه الاستراتيجية التعاونية على تحسين المساعدة المقدمة للاجئات فحسب، بل تخلق أيضاً فهماً شاملاً للتحديات التي يواجهنها.

وعلاوة على ذلك، تركز الحكومة اليونانية بقوة على مبادرات التعليم والتوعية لتشجيع الحساسية الثقافية وتفكيك العادات الضارة في مجتمعات اللاجئين.
من خلال معالجة الأسباب الكامنة وراء السلوكيات السلبية ومنعها من الاستمرار، تأمل هذه الجهود في إحداث تحول مجتمعي طويل الأمد.

وختامًا، تدافع الحكومة اليونانية بقوة عن اللاجئات اللواتي تعرضن للممارسات الضارة من خلال استخدام مجموعة من الأدوات التشريعية والمساعدات الاجتماعية والشراكات مع الدول الأخرى والبرامج التعليمية. تُظهر هذه الاستراتيجية الشاملة تفاني الحكومة في دعم حقوق ورفاهية الفئات المهمشة، والالتزام بالمعايير العالمية، وإقامة مجتمع أكثر أمناً وترحيباً بالجميع (كونتوس، 2017).

6.2 التوعية المجتمعية والمشاركة المجتمعية

ووفقا للنتائج التجريبية في اليونان وبعد الاتصال بضحايا ختان الإناث، تجدر الإشارة إلى أن النقطة الرئيسية التي أثيرت من المشاركين المهنيين هي الحاجة إلى تدريب خاص من أجل التمكن من المضي قدما في الدعم والحماية. من أجل أن تأتي الوقاية بنتائج، يجب أن تكون هناك توعية للمجتمع المحلي دون الحكم على التقاليد، ولكن من خلال شرح سبب خطورة الممارسات الضارة، مثل ختان الإناث، على المرأة. يجب أن يكون الوكلاء المعنيون بالتوعية قد تلقوا التدريب المناسب حول كيفية التعامل مع الناس في المجتمعات التي تجرى فيها عمليات ختان الإناث. ولسوء الحظ، بخلاف الندوات المختلفة، لا يوجد تدريب رسمي على كيفية التواصل أو الإقناع أو توضيح سبب ضرر جوانب التقاليد على صحة المرأة. يعتمد الممارسون في هذا المجال على إرادتهم الخاصة لمساعدة الناس من خلال التركيز على "النهج المتمحور حول الشخص". أشار المشاركون إلى أنه لا ينبغي أن يقتصر الأمر على الجهات الفاعلة الفردية أو المنظمات غير الحكومية العاملة في هذا المجال، بل ينبغي أيضاً تزويد السلطات الحكومية المسؤولة والوكلاء التشريعيين بالتدريب المناسب لتخفيف آلام الأشخاص الذين عانوا من الممارسات الضارة (كوتزوكيس، 2019).

حاول الممارسون رفع مستوى الوعي وتعبئة المجتمع بشأن مسألة تطبيق هذه الممارسات. بعد أن أصبحوا على اتصال بمن تعرضوا لهذه الممارسات، ركزوا على التدريب الأساسي على كيفية التعامل مع الأشخاص أو المجتمعات التي تتم فيها هذه الممارسات عادةً، بهدف منع المزيد من ممارستها.

إن تطوير الأدوات التي تهدف إلى الكشف عن الممارسات الضارة وكذلك المؤشرات التي تمكن من التعرف على هذه الممارسات يمكن بالتأكيد أن يكون مفيدًا للغاية.

وعلاوة على ذلك، من الضروري أن يحترم الممارسون المعنيون الأشخاص الذين تعرضوا لمثل هذه الممارسات، كما أن تدريب المجتمعات المخصصة يمكن أن يساعد أيضًا كتدبير وقائي وخاصة عندما يتعلق الأمر بحماية أطفالهم.

لا يوجد أي تدريب خاص من هذا النوع. لكي يتحقق التدريب على هذه الممارسات، ينبغي أن يكون هناك أولاً توعية للعاملين في مجال الوقاية من هذه الممارسات. وحيث لا يوجد تدريب رسمي من قبل الدولة حول هذا الموضوع، فإن التدريب التجريبي يتم الحصول عليه في الغالب من قبل أطباء أمراض النساء وأطباء وحدات العناية المركزة وأخصائي المجتمع أو من قبل أي من هؤلاء الخبراء الذين شاركوا في بعثات تتعلق بالصحة الإنجابية أو من خلال الاحتكاك بالأشخاص التي يتم ممارسة هذه الممارسات الضارة في مجتمعاتهم.

إن التدريب المناسب على كيفية التعامل والتعامل مع من يتعرضوا للممارسات الضارة لن يكون مفيداً جداً لمن يتعرض لها فحسب، بل سيثبت مرة أخرى أهمية الوقاية مقارنة بالقمع.

كما أشار أحد المشاركين المهنيين، في حالات ختان الإناث إلى جانب الزواج القسري وجرائم الشرف، يواجه الممارس تقاليد ثقافة مجتمعية تنبع من خلفية تاريخية طويلة. ولذلك، فإن الممارس هو الذي يصبح العقبة

والصعوبة. كيفية إلغاء الممارسة التقليدية هو الجزء الصعب والتحدي الرئيسي.

إنها مسألة حساسة للغاية ويجب على المرء أن يكون حذرًا للغاية في كيفية التعامل معها. بالإضافة إلى التدريب اللازم الذي يجب أن يتلقاه الممارسون المعنيون، من الضروري أن يتم تسجيل حالات المهنيين المعنيين. أما حالياً، فلا توجد بيانات متاحة.

وعلاوة على ذلك، فإن الأمر الأكثر وضوحًا هو عدم كفاية التمويل الذي لا يسمح بتطوير البحث في هذا الموضوع. كما أن الإطار القانوني اليوناني هو الذي يجب معالجته بطريقة أخرى لأن عدم كفاية معرفة أو تدريب القضاة والمدعين العامين والشرطة على موضوع هذه الممارسات يؤدي إلى تأخر الإجراءات.

وأخيراً، فإن الأشخاص الذين يفتقرون إلى الوثائق القانونية والذين وقعوا ضحايا هم أكثر عرضة للترحيل بدلاً من معالجة صدمتهم لأنهم لا يستطيعون الوصول إلى خدمات الحماية - خاصة فيما يتعلق بقضايا الزواج القسري.

وفيما يتعلق بالمستفيدات، فإن النساء اللاتي تعرضن للممارسات الضارة وطبقاً لمقابلتنا البحثية الأخيرة، فإن تطبيق الممارسات الضارة قد حدث لأن المرأة في بعض الثقافات تعتبر أقل مرتبة من الرجل.

ذكرت ثلاث (3) من أصل خمس (5) مستفيدات أن الممارسات التقليدية الضارة "سيئة" و/أو أنها سلوكيات لا ينبغي أن تحدث ويجب التعامل معها. لم يتمكنوا جميعًا من الإشارة إلى ممارسات محددة.

نسبت واحدة (1) من أصل ثلاثة (3) السلوكيات/الحوادث ذات الصلة إلى صورة نمطية لمكانة المرأة في كل ثقافة.

أوضحت اثنتان (2) من أصل خمسة (5) فمهمن للممارسات التقليدية الضارة من خلال أمثلة محددة. وبشكل أكثر تحديدًا، ذكرت كلتاهما الزواج القسري ووصفاها بأنها زيجات تتم دون إرادة المرأة. ذكرت واحدة (1) من أصل اثنتان (2) أيضاً أن ختان الإناث يحدث بغض النظر عن إرادة المرأة وحقوقها من أجل البقاء على قيد الحياة.

وأخيرًا، كانت هناك أيضًا تجربة تمت مشاركتها، حيث أرادت الأسرة أن تتزوج المرأة من شخص لا تريده وبالتالي قررت مغادرة الأسرة مما أدى إلى نجاتها.

أظهرت النتائج إجماعًا في الإجابات الإيجابية فيما يتعلق بالوعي بأي من حالات الممارسات الضارة حسب دولة المشاركين. في الواقع، أشارت جميع من أجريت معهن المقابلات إلى أنهن على علم بحوادث ممارسات مختلفة، مثل جرائم الشرف، والسلوكيات العنيفة من جانب الرجال ضد زوجاتهم، والزواج القسري، وإزالة الأعضاء التناسلية الأنثوية بالإكراه.

وبشكل أكثر تحديدًا، ذكرت أربعة (4) من أصل خمسة (5) أنهن كن على علم بالزواج القسري.

ذكرت واحدة (1) من أصل خمسة (5) أن التشويه القسري للأعضاء التناسلية القسرية كممارسة حدثت في بلدها الأصلي.

كانت واحدة (1) أخرى على علم بجرائم الشرف والسلوك العنيف للرجال ضد زوجاتهم، حيث كانت شاهدة عيان عندما كان والدها يضرب والدتها بعنف.

وأخيراً، قالت واحدة (1) ممن تم مقابلتهن أنها تعرف كيف تحدث هذه الأمور وربطت هذه الممارسات بتفسير مفاده أن "بعض الناس يعتقدون أنهم أكثر قوامة من النساء أو بسبب خلفيتهم ولهذا السبب يتصرفون بشكل سيء".

يبدو أن جميع من تمت مقابلتهم اتفقوا بشدة على ضرورة وقف الممارسات المذكورة أعلاه، لأنها تسبب الأذى الجسدي والنفسي، وتكرس عدم المساواة والتمييز بين الجنسين، وتعيق تطور المجتمعات.

وقد أقرت خمسة (5) من أصل (5) بالحاجة إلى القضاء على الممارسات التقليدية الضارة وتعزيز حقوق جميع النساء ورفاههن، كما اتفقن على أن هناك حاجة إلى إيجاد طرق للتعامل مع الضغوط الاجتماعية والثقافية التي تديم هذه الممارسات. ذكرت واحدة (1) من طريقة للتعامل مع هذه الممارسات من خلال توفير الدعم والحماية للمعرضات للخطر من قبل الدولة وسلطات الشرطة.

وقد أدرجت اثنتان (2) من أصل خمسة (5) في إجاباتهن الأسباب الكامنة وراء وجود هذه الممارسات، مثل الأعراف، على سبيل المثال: اعتبار المرأة ملكاً لزوجها و/أو والدها، والحقيقة التي ربما تؤدي إلى الزواج القسري، ومعتقدات الطبقة التي تنتمي إليها بعض الأسر، ومعتقدات أخرى، على سبيل المثال: الآباء الذين يعتبرون بناتهم عبئاً ويريدون تزويجهن قسراً، والدين المحلي، وما إلى ذلك (البيانات المذكورة أعلاه مأخوذة من مقابلات مع للمهنيين في المستوى الأول والتي أجراها مركز براكسيس لغرض عمل تقرير حول النتائج التجريبية، اليونان).

المراجع

ActionAid UK, Gender and Development Network, Womankind International Planned Parenthood Federation, & Orchid Project. (2013). *Harmful traditional practices affecting women & girls*. GADN. https://www.ippf.org/sites/default/files/harmful_traditional_practices.pdf

Kontos, M. (2017). Refugee women and human rights: A study of the Greek asylum system. *Mediterranean Quarterly, 28*(4), 65-84.

Koutzoukis, Z. (2019). The protection of refugee women in Greece: Challenges and perspectives. J*ournal of Refugee Studies, 32*(3), 542-562.

Siouti, I. (2020). The Greek healthcare system's response to sexual violence against refugee women. *International Journal of Environmental Research and Public Health, 17*(22), 8471.

Theodosiadou, M., & Gavouneli, M. (2017). Refugee women's rights and the role of Greek asylum law. *Nordic Journal of Human Rights, 35*(1), 1-18.

United Nations, Committee on the Elimination of Discrimination against Women, Committee on the Rights of the Child. (2014). *Joint general recommendation, general comment no. 31 of the committee on the elimination of discrimination against women and no. 18 of the committee on the rights of the child on harmful practices.* ReliefWeb. https://reliefweb.int/report/world/joint-general-recommendationgeneral-comment-no-31-committee-elimination-discrimination

World Health Organization, United Nations Children's Fund, & United Nations Population Fund. (1997). *Female genital mutilation: A joint WHO, UNICEF, UNFPA statement*. WHO. https://iris.who.int/bitstream/handle/10665/41903/9241561866.pdf?seq

القسم 2:
الكشف المبكر

الفصل الأول
العلاقة بين السلطات والصلاحيات في سياق الممارسات التقليدية الضارة

يترتب على علاقات القوة والسلطة بين الرجل والمرأة الزواج المبكر القسري وختان الإناث وما يسمى "جرائم الشرف". ولذلك، فهي تشكل عنفًا قائمًا على النوع الاجتماعي.

يُرتكب هذا العنف على أساس النوع الاجتماعي أو الهوية الجنسية أو التعبير عن النوع الاجتماعي ويمكن أن يؤدي إلى أذى جسدي أو جنسي أو عاطفي أو نفسي أو حتى خسائر اقتصادية للضحية. هو شكل من أشكال التمييز وانتهاك للحريات الأساسية للضحية (البرتغال، المعهد الوطني للإحصاء، 2023).

عندما يستتر العنف وراء الأعراف الاجتماعية والثقافية والحياة اليومية، مما يؤثر على من تعرضوا له، ينتهي به الأمر إلى أن يكون أقل وضوحًا بل ويُفترض أنه طبيعي وغير عنيف (هان وديماركو، 2018). يؤدي غياب الوعي الفردي والجماعي إلى عدم توازن ضار في الديناميات العلائقية.

تمر المجتمعات بمراحل مختلفة تؤثر على فهمها للعالم وموقفها فيما يتعلق بثقافتها وفهمها للممارسات التقليدية الضارة. يكون العنف أكثر منهجية في مجموعات أو مجتمعات محددة متجذرة بعمق في التنظيم الاجتماعي ومدمجة في الممارسات الاجتماعية، مما يعزز أنماطًا سلوكية محددة وممارسة السلطة (فالكاو وكارفالهو، 2022).

إن حقوق الإنسان لجميع أولئك الذين يواجهون قيودًا كبيرة على ممارسة المواطنة، والذين هم ضحايا الاستخدام التعسفي للسلطة وكذلك تطبيع عدم المساواة، غير مضمونة (رانسيير، 2004).

1.1 تحليل ديناميكيات السلطة في سياق الممارسات التقليدية الضارة

في بعض أنحاء العالم، وفي ثقافات مختلفة، تعتبر الممارسات التقليدية الضارة (ختان الإناث والزواج المبكر القسري وجرائم الشرف) بمثابة إجراءات تكتنفها ديناميات سلطوية مختلفة ويمكن اعتبار الاعتقاد بسيادة الرجل على المرأة القاسم المشترك لمختلف الأسباب والعوامل التي تديمها.

يتم الحفاظ على الاعتقاد بهذه السيادة من خلال فرض ممارسات وطقوس على النساء تهدف إلى تكرار سلوكيات وأساليب حياة تحمل عبء الخضوع تجاه الرجال وعائلة الزوج المستقبلي وكبار السن من خلال أشكال مختلفة من العنف، والتي تعزز عدم مساواة المرأة فيما يتعلق بسلطة الرجل والتمييز والعنف القائم على النوع الاجتماعي (دجالو، 2020) ولا تسمح بمساحات للنساء لإسماع أصواتهن في المجالين الخاص والعام (جونزاليز، 2021).

تنهار الفكرة القائلة بأن حقوق الإنسان عالمية عندما يُذكر أن "حقوق المرأة يمكن أن تكون محدودة بتعريفات محددة ثقافيًا لدور المرأة في المجتمع" (بنش وفروست، 2000، ص 3). إن هذا التقييد للحقوق، القائم على عدم المساواة بين الجنسين، هو تقييد هيكلي متجذر في العلاقات الإنسانية ومنصوص عليه في الممارسات اليومية في المجتمعات التي تتسم بالسلطة الأبوية (دجالو، 2020) ومن الصعب جدًا تفكيكه.

في أنظمة السلطة الأبوية التي يهيمن فيها الذكور، هناك علاقة تبعية وهيمنة بين النساء والرجال على التوالي، حيث تتسم تلك العلاقة بمراكز اجتماعية لا يمكن عكسها وتستمر من خلال عدم المساواة المضمنة في التقسيم الجنسي. هذا التمييز يُخضع المرأة ويحدّ من قدرتها، ويصبح عنف الرجل ضد المرأة أداة للحفاظ على علاقة تفوق الرجال على النساء (ليرنر، 2019، سيلفا وآخرون، 2022).

لقد تم تأطير هذا النوع من التنظيم الاجتماعي وتبريره بعوامل ذات طبيعة بيولوجية مرتبطة بالاختلافات الجسدية، حيث نسلط الضوء، من جهة، على القوة الجسدية الأكبر للرجل التي يتمتع بها عند تكليفه بالحرب وغيرها من الأحداث التي تعترف به ككائن يتمتع بفحولة وسيادة أكبر، مقابل

حساسية المرأة العاطفية ومسؤوليتها عن الحمل والرضاعة ورعاية الأطفال، وبالتالي حصرها في مساحة خاصة (بورديو، 2012، بلاي، 2014). لقد أضفت هذه التصريحات الشرعية على تفوّق الرجل كما تحدده الطبيعة وتميل إلى تحديد نغمة مختلف أشكال التمييز والعنف ضد المرأة، بما في ذلك التهديدات وأعمال الإكراه و/أو الحرمان التعسفي من أي نوع من الحرية أو الاختيار أو القرار.

الهيمنة سلوك مكتسب يستخدمه الأفراد لممارسة السيطرة والتأثير على الآخرين، حيث تقوم الهيمنة على علاقة غير متكافئة ومن خصائصها السلطة والخضوع والقوة والفحولة. السلطة، بدورها، هي أي نوع من التأثير الذي يمارس على شخص أو مجموعة، يتصرف بطريقة تعسفية وسيادية (بورديو، 2012). ومن وجهة نظر بوبيو (2001)، تُعتبر السلطة مسؤولة أيضًا عن إبقاء المجتمع غير متساو وقد أدى تقسيم الجنسين والتمييز بين الجنسين إلى ممارسة السلطة من قبل المهيمن على المهيمن عليه، حيث تكون النساء هدفًا لممارسة السلطة هذه.

وبالتالي، فإن مفهوم" الهيمنة الذكورية "يأخذ بعين الاعتبار السياق التاريخي والاجتماعي والثقافي الذي يبني ويشكل حالة من تنظيم المجتمع وبنيته، من خلال ترسيم الحدود بين الذكر والأنثى، مستندًا إلى أدوار الجنسين على أساس النظام البيولوجي، الذي يصادق على تفوق الذكور على حساب دونية الإناث (بورديو، 2012). في هذه المجتمعات والثقافات، هناك اعتقاد راسخ بأن الرجال لديهم سلطة تحديد سلوك النساء، ويحظون بموافقة المجتمع أو بتنازلات منه للتحكم بأجسادهن وحياتهن.

إن استخدام السلطة الأبوية وإساءة استخدامها، والتي يُفهم منها تعزيز تفوق الرجل وسلطته، يُمارس بقسوة من خلال مجموعة واسعة من أشكال العنف المدمرة وغير اللائقة التي تضع المرأة في حالة من التمييز والإقصاء، خاصة تلك التي تخرج عما يعتبر مقبولاً ومستثنى لهذه السلطة، والتي لا تتضمن حق المرأة في اتخاذ الخيارات والقرارات (سافيوتي، 2009، استشهد به سيلفيريا وآخرون، 2014، سيلفا وآخرون، 2015، جوميس وايردمان، 2014).

في ثقافة الهيمنة الذكورية هذه، التي يرسخها النظام الأبوي، يتم تكييف النساء على عدم منافسة الرجال. بعض النساء يعشن في بيئات من العنف المستمر وهن غير مدركات للوضع المأساوي الذي يترافق مع الخضوع والخنوع، ويعيشن بشكل سلبي بسبب ما تفرضه الطبيعة وهذه البنية الاجتماعية والثقافة والعادات (بوفوار، 2009، استشهد به كانديايي، 2019؛ جونيور وآخرون، 2021). أما النساء الأخريات، وعلى الرغم من فهمهنّ لسياق العنف، إلا أنهن يدركن الممارسة غير المتكافئة للسلطة ويعزون نظرتهن للرجل كسيّد للعلاقة إلى الطريقة التي تربين عليها دون وعي منهنّ، فيعتقدن أن عليهنّ الخضوع ويحاولن مقهورات أن يعشن هذا الوضع بشيء من الطبيعية، ولو كضمان لحمايتهنّ وحماية أسرهنّ (آماريجو وآخرون، 2020).

تتبع أوجه عدم المساواة الاجتماعية بين المرأة والرجل من التمثيلات الاجتماعية والثقافية/القوالب النمطية السائدة لكل من الجنسين، والتي تتغير بمرور الوقت والمكان، ومن الهياكل الأبوية/علاقات القوة الأبوية التي تكون أكثر مقاومة للتغيير (سيلفا وآخرون، 2022).

يشكل التمسك بالمعتقدات والأصول والحقائق المفترضة والعادات المنتجة تاريخيًا عدم المساواة الهيكلية بين الرجل والمرأة، والحفاظ على الأدوار الجندرية والمواقف المتحيزة جنسيًا والعنف. ومن خلال الإبقاء على تدرج السلطة التي يترتب عليها تقييمًا اجتماعيًا غير متساوٍ للأفراد وفقًا لجنسهم، ونزع الشرعية عن المواطنة وإبعاد النساء عن المساواة والسيطرة والسلطة، يُشار إلى النظام الأبوي في الأدبيات على أنه عنف اجتماعي وسياسي ضد الجنسين غير الذكوري (اليتيرلو، 2017، فاليرو، 2007).

ومع ذلك، فإن الممارسات التقليدية الضارة هي مظهر من مظاهر علاقات القوة غير المتكافئة تاريخيًا بين النساء والرجال، والتي تؤدي إلى قهر المرأة وضعفها والتمييز ضدها، كما أنها أداة اجتماعية يغذي من خلالها الرجل موقف الهيمنة ويحافظ عليه، سواء في المجال العام أو في تجربة العلاقة الحميمة (سيلفا وآخرون، 2022).

من الأهمية بمكان تسليط الضوء على جميع الظروف والآليات والأسباب التي تمكّن وتسهّل وتديم حرمان المرأة وتبعيتها من جهة، وإعادة إنتاج امتيازات الرجل والحفاظ عليها من جهة أخرى؛ وفهم الأسباب الهيكلية الكامنة وراء أشكال العنف هذه والعمل على معالجتها.

1.2 العوامل التي تساهم في إدامة الممارسات التقليدية الضارة

ولفهم العوامل التي تساهم في استمرار الممارسات التقليدية الضارة، من المهم أن يكون لدينا فهم أعمق لمفهوم الثقافة والتجربة بين الثقافات. هناك مئات المفاهيم للثقافة وتتوقف على موضوع الدراسة المعني.

من منظور إثنوغرافي، تحدث سبرادلي (1980) عن الثقافة باعتبارها المعرفة المتراكمة التي يستخدمها الناس لتفسير التجربة واستحثاث السلوك، وتشمل كل ما يفعله الناس ويعرفونه ويقولونه. أما أفروش (1998) فيقدم رؤية أكثر ديناميكية للثقافة مستمدة من التجربة الفردية، على عكس الأفكار الأكثر ثباتاً وكلاسيكية، فكلاهما يؤثر ويتأثر بالتغيير. أما بالنسبة لوجهة نظر أفروخ (1998) المقتبسة في سبنسر-أوتي (2012)، فإن الثقافة مشتقة من التجربة الفردية، وهي شيء تعلمه أو ابتكره الأفراد أنفسهم أو نقله إليهم اجتماعياً معاصروهم أو أسلافهم. تؤكد سبنسر-أوتي (2012) على أن الثقافة مكتسبة وليست موروثة، وهي مستمدة من البيئة الاجتماعية من التفاعلات القائمة وليس من الجينات الموروثة.

القسم 2: الكشف المبكر والإحالة

الفصل الأول

العلاقة بين السلطات والصلاحيات في سياق الممارسات التقليدية الضارة

وفيما يتعلق بالتجربة بين الثقافات، يقترح بينيت (1993) بُعدين وهما: المركزية العرقية والنزعة العرقية الإثنية، ولكل منهما ثلاث مراحل .في المركزية العرقية، يكون الشخص أكثر تمركزاً حول الذات، والمراحل الثلاث المقترحة هي مرحلة الإنكار، حيث يعتبر الشخص أن تجربته الثقافية هي الوحيدة التي يعرفها، وينكر وجود كائن ثقافي آخر. الدفاع، وهي المرحلة التي يرى فيها الشخص نفسه وثقافته أسمى من الآخرين. أما التقليل من شأن الاختلافات مع الثقافات الأخرى فيحاول فقط رؤية أوجه التشابه، ويقلل من هذه الاختلافات من خلال نزع قيمتها وتفردها .في البُعد الثاني الذي اقترحه بينيت، وهو البُعد العرقي، يكون الشخص أكثر وعيًا بالآخرين. المرحلة الأولى من هذا البُعد هي التقبل، حيث يتقبل الشخص الثقافات الأخرى حتى وإن اختلفت معه . وفي مرحلة التكيّف، يرى الشخص العالم بعيون جديدة وقد يغيّر قيمه وسلوكياته عن قصد. وأخيراً، ووفقاً لمراحل بينيت المقترحة، فإن مرحلة التكامل تسمح للشخص بالتنقل بسلاسة بين مختلف الثقافات العالمية.

وبالتالي، فإن هذه التجربة المشتركة بين الثقافات تفترض مسبقًا الاحترام والحساسية تجاه الثقافة الأخرى.
ومع ذلك، هذا لا يعني قبول الممارسات التي تنتهك حقوق الإنسان الأساسية، مثل الممارسات التقليدية الضارة. هذا الفهم للواقع الثقافي المختلف ينبغي أن يُسترشد به في تعزيز
احترام هذه الحقوق غير القابلة للتنازل عنها.

هناك العديد من الحركات الدولية التي تركز على حماية حقوق المرأة من جميع الجوانب (تشافيس، 2020، البرتغال، اللجنة الوطنية لتعزيز حقوق وحماية الأطفال والشباب، 2020). لا تزال الممارسات التقليدية الضارة، مثل ختان الإناث والزواج المبكر القسري وجرائم الشرف، مستمرة في مناطق مختلفة من العالم، مما يجعل من الضروري دراسة هذه الظواهر. لا توجد أسس دينية معروفة للإبقاء على هذه الممارسات، على الرغم من أنها مدعومة في بعض الجماعات بمعتقدات دينية وتقاليد وممارسات ثقافية عمرها آلاف السنين، والتي يعتقدون أنها يمكن أن تحافظ على الهوية الثقافية للجماعة والشعور بالانتماء إلى المجتمع.

تحاول عوامل مختلفة تأطير بل وتبرير استمرار هذه الممارسات، وتختلف هذه العوامل باختلاف الممارسة: 1) الثقافة والتقاليد؛ 2) الاعتقاد في منع ضرر أكبر؛ 3) الحفاظ على العذرية/العفة في الزواج؛ 4) التحكم في الحياة الجنسية للمرأة؛ 5) القبول الاجتماعي؛ 6) شرط الزواج (في حالة ختان الإناث)؛ 7) طقوس العبور (في حالة ختان الإناث)؛ 8) الحفاظ على شرف العائلة والأخلاق؛ 9) الصورة النمطية للجنسين؛ 10) الإحساس بالانتماء والهوية إلى مجموعة معينة) اللجنة الوطنية لتعزيز حقوق وحماية الأطفال والشباب، 2020)؛ 11) التبعية الاجتماعية والاقتصادية؛ 12) الحصول على بعض" المزايا الاجتماعية."

وفي المجتمعات التي لا تزال توجد فيها الممارسات التقليدية الضارة، غالباً ما يُنظر إلى المرأة التي لا تخضع له على أنها غير مخلصة ومنحلة وغير جديرة "بخدمة الرجل".

تُعرض هذه النظرة مستقبل المرأة للخطر، إذ تجعل من المستحيل عليها الزواج، وتضعها في حالة من الضعف الشديد، وهدفًا للإساءة التي تتم برضا المجتمع والتي تعتبر طبيعية، وبالتالي يُنظر إليها على أنها ضرورية لتجنب الوصم والتمييز في سياقات مجتمعها (سيريجو وآخرون، 2017). يعتبر ختان الإناث طقسًا من طقوس العبور الذي يمثل نهاية مرحلة الطفولة وبداية مرحلة البلوغ بالنسبة للمرأة، وهو شرط للزواج، ووسيلة للتحكم في الرغبات الجنسية للمرأة، وضمان العذرية والإخلاص والمتعة الجنسية الأكبر للزوج (برانكو 2006؛ تشافيز، 2020؛ مارتينغو، 2009).

في أي حالة من حالات الممارسات التقليدية الضارة المذكورة، فإن الرغبة في الحفاظ على الطهارة والعفة و"شرف العائلة" والأخلاق تديم سلطة الرجل أو العائلة، إلى جانب السيطرة المبكرة والدائمة على الحياة الجنسية للمرأة (ليسبوا وآخرون، 2015).

يتجلى في هذه الممارسات التمييز بين الجنسين لأن ذلك التميز متجذر بعمق في عدم المساواة والتفاوت بين الرجل والمرأة، مما يقوض حقوق المرأة. لا تزال هذه الممارسات التقليدية الضارة بمثابة عنف قائم على نوع الجنس، حتى عندما تقوم بها النساء، لأن تلك الممارسات بمثابة مناورة تستخدم كوسيلة لتخليد ثقافة عدم المساواة التي تميز ضد المرأة وتقهرها وتلغيها وتنتهك حقوقها الأساسية مثل المساواة والكرامة والنزاهة، وكذلك الحق في التحكم في حياتها.

وعلاوة على ذلك، فإن العديد من النساء اللاتي يتأثرن مباشرة بهذه الممارسات يقعن ضحايا مرتين، فهن لا يتعرضن فقط للعنف المؤلم والمميت في بعض الأحيان، بل يشعرن أيضًا بالتواطؤ والرضا عن كونهن ضحايا. يمكن أن يؤدي ذلك إلى الشعور بالذنب والمشاعر المتضاربة مدى الحياة. تحدث هذه الممارسات التقليدية الضارة في سياقات تكون فيها المرأة غير مرئية اجتماعيًا ولا يمكنها الحصول على الأمن الاقتصادي والمكانة الاجتماعية إلا من خلال الزواج، من خلال وظيفة الإنجاب، مما يدفع الأمهات، على الرغم من أنهن قد لا يوافقن على هذه الممارسات، إلى إخضاع بناتهن للختان أو إجبارهن على الزواج المبكر وهن عذارى، من أجل إرضاء الرجال، لاعتقادهن أنها الطريقة الوحيدة لضمان مستقبل أفضل لهن (برانكو، 2006؛ تشافيس، 2020). في المجتمعات التي يهيمن عليها الذكور، حيث لا قيمة للمرأة، يعتبر ختان الإناث شكلاً من أشكال التمييز القائم على النوع الاجتماعي (نوع الجنس) الذي يمنع المرأة من ممارسة مواطنتها بشكل كامل (مارتينجو، 2009؛ برانكو، 2006؛ شافيز 2020)والتمتع بحقوق الإنسان التي يفترض أنها حقوق عالمية. يُفترض أن هذه الممارسة هي أحد الأعراف الاجتماعية وهي متأصلة الهوية الجنسية (هوية النوع) وشرط للاعتراف بالمرأة، مما يبرر انتشارها (برانكو، 2006، شافيز، 2020).

إن هذه المجتمعات التي تفرض هذه الممارسات تلغي المرأة كشخص، وتحرمها من حقوقها المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتلقي بها في تبعية الرجل أو أسرتها.

لا يمكن إنكار التقاطع بين العوامل التي تم تحديدها، والتي تغذي بعضها البعض وتلقي بالمرأة في حالة من الانتقاص التام من قيمتها في هذه المجتمعات. تساهم هذه الممارسات التقليدية الضارة في عدم المساواة بين الجنسين وانتهاك الحقوق الإنسانية والجنسية والإنجابية للفتيات والنساء من العديد من الثقافات والمجموعات العرقية حول العالم. يُنظر إليها على أنها ذات صلة بهوية المجتمع واندماجه، وقادرة على رفع شرف الأسرة من خلال ضمان فكرة/اعتقاد ما يعنيه أن تكون زوجة وزوجة الابن وأخت الزوجة وأم في المستقبل. تستمر هذه الممارسات التي يغذيها الاعتقاد بالدفاع عن الأسرة/الفتيات والنساء عند اللجوء إليهن سواء في سياق الأسر الممتدة أو في سياق المجتمعات المحلية والقيادات الدينية الأكثر انغلاقًا والأقل تنويرًا (اللجنة الوطنية لتعزيز حقوق وحماية الأطفال والشباب، 2020).

المراجع

Amarijo, C. L., Figueira, A. B., Ramos, A. M., & Minasi, A. S. A. (2020). Relações de poder nas situações de violência doméstica contra a mulher: tendência dos estudos. *Revista Cuidarte, 11*(2), 2. https://doi.org/10.15649/cuidarte.1052

Avruch, K. (1998). *Culture and conflict resolution*. United States Institute of Peace Press. https://www.usip.org/publications/1998/11/culture-and-conflict-resolution

Bennett, M. J. (1993). Towards ethnorelativism: A developmental model of intercultural sensitivity. In R. M. Paige (Ed.), *Education for the intercultural experience* (pp. 21-71). Intercultural Press.

Blay, E. A. (2014). *Feminismos e masculinidades: Novos caminhos para enfrentar a violência contra a mulher*. Cultura Acadêmica Editora.

Bobbio, N. (2001). *Estado, governo, sociedade para uma teoria geral da política*. Editora Paz e Terra.

Bourdieu, P. (2012). *A dominação masculina* (11ª ed.). Bertrand Brasil. https://edisciplinas.usp.br/pluginfile.php/4300332/mod_resource/content/1/BOURDIEU%2C%20Pierre.%20A%20domina%C3%A7%C3%A3o%20masculina.pdf

Branco, S. (2006). *Cicatrizes de mulher*. Público.

Bunch, C., & Frost, S. (2000). Women's human rights: An introduction. In C. Kramarae & D. Spender (Eds.), *Routledge International Encyclopedia of Women: Global Women's Issues and Knowledge.* Routledge.

Candiani, H. R. (2019). O que pode ser criticado nas críticas a 'O segundo sexo'. *Cadernos Pagu, 56*, e195601. https://doi.org/10.1590/18094449201900560001

Cerejo, D., Teixeira, A. L., & Lisboa, M. (2017). Contextos socioculturais, discursos e percepções sobre a mutilação genital feminina. *Faces de Eva: Estudos sobre a Mulher, 37*, 83-103. https://scielo.pt/pdf/eva/n37/n37a07.pdf

Chaves, G. C. L. (2020). *Eliminar a mutilação genital feminina/corte: Relatório de estágio na Associação para o Planeamento da Família* [Dissertação de mestrado, Universidade de Lisboa]. ULisboa. https://www.repository.utl.pt/handle/10400.5/20769?locale=en

Djaló, A. (2020). *Mutilação genital feminina em Portugal nos últimos 20 anos* [Dissertação de mestrado, Instituto Universitário de Lisboa]. Repositório do ISCTE. https://repositorio.iscte-iul.pt/handle/10071/21548

Eleutério, J. M. B. (2017). *(Des) Igualdade de gênero nas relações do trabalho: Por um novo paradigma relacional a partir da desconstrução da cultura machista*. Empório do Direito.

Falcão, R., & Carvalho, C. (2022). Women rights crossing border and FGM/C: Violent traditions, cultural differences, and juridical conundrums. In G. Daniele, M. J. Ramos & P. F. Neto (Eds.). *Crossings in and out of Europe* (Chap. 9, pp. 155-168). CEI-Iscte. https://cei.iscte-iul.pt/publicacao/border-crossings-in-and-out-of-europe/

Faleiros, E. (2007). Violência de gênero. In S. R. Taquette (Org.), *Violência contra a mulher adolescente/jovem* (pp. 61-65). EdUERJ. Doi:10.13140/2.1.4000.2245

Gomes, N. P., & Erdmann A. L. (2014). Conjugal violence in the perspective of 'Family Health Strategy' professionals: A public health problem and the need to provide care for the women. *Revista Latino-Americana de Enfermagem, 22*(1), 76-84. https://doi.org/10.1590/0104-1169.3062.2397

González, J. (2021). Alcançar a igualdade de género no mundo: O papel das políticas de cooperação. *Revista da Plataforma Portuguesa das ONG, 23*, 6-11. https://www.plataformaongd.pt/revista

Han, B.-C., & DeMarco, A. (2018). *Topology of violence*. The MIT Press.

Junior, A. C. S., Melo, C. R. A., Diane, & V. A. P. (2021). A sociedade patriarcal e a opressão da mulher: Uma mirada sobre as personagens femininas em 'O Primo Basílio'. *Revista Água Viva*, *6*(3). https://periodicos.unb.br/index.php/aguaviva/article/view/41796

Lerner, G. (2019). *A criação do patriarcado: História da opressão das mulheres pelos homens*. Cultrix.

Lisboa, M., Cerejo, D., Teixeira, A. L., Frade, A., Moreira, C., Brasil, E., Oliveira Martins, R., & Moita, G. (2015). *Mutilação genital feminina em Portugal: Prevalências, dinâmicas socioculturais e recomendações para a sua eliminação*. Húmus.

Martingo, C. (2009). Mutilação genital feminina: Abordagens possíveis. In A. Frade (Coord.), *Por nascer mulher: Um outro lado dos direitos humanos* (pp. 122-130). APF.

Portugal, Comissão Nacional de Promoção dos Direitos e Proteção das Crianças e Jovens. (2020). *Colaborar ativamente na prevenção e eliminação da mutilação genital feminina: Manual de procedimentos*. CNPDPCJ. https://www.cig.gov.pt/wp-content/uploads/2021/02/Colaborar-Ativamente-na-Prevencao-e-Eliminacao-da-Mutilacao-Genital-Feminina-Manual-de-Procedimentos_CPCJ.pdf

Portugal, Instituto Nacional de Estatística. (2023). *Inquérito sobre segurança no espaço público e privado, ISEPP: Dois quintos das pessoas já viveram pelo menos uma situação de violência ao longo da vida: 2022*. https://www.ine.pt/xportal/xmain?xpid=INE&xpgid=ine_destaques&DESTAQUESdest_boui=625453725&DESTAQUESmodo=2

Rancière, J. (2004). Who is the subject of the rights of man? *South Atlantic Quarterly, 103*(2/3), 297-310. Doi:10.1215/00382876-103-2-3-297

Silva, A., Madeira, E., Coelho, L. S., Moura, M. J., & Alvarez, T. (2022). I*nterseções: Igualdade entre mulheres e homens e a educação para o desenvolvimento*. Plataforma Portuguesa para os Direitos das Mulheres, Comissão para a Cidadania e Igualdade de Género. https://drive.google.com/file/d/1evuSsTYDPxNSvRAv31BZPoawnxUHh8Bx/view

Silva, E. B., Padoin, S. M. M., & Vianna, L. A. C. (2015). Violence against women and care practice in the perception of health professionals. *Texto & Contexto Enfermagem, 24*(1), 29-37. https://doi.org/10.1590/0104-07072015003350013

Silveira, R. S., Nardi, H. H., & Spindler, G. (2014). Articulações entre gênero e raça, cor em situações de violência de gênero. *Psicologia & Sociedade, 26*(2), 323-334. https://doi.org/10.1590/S0102-71822014000200009

Spencer-Oatey, H. (2012) *What is culture? A compilation of quotations*. GlobalPAD Core Concepts. https://warwick.ac.uk/fac/soc/al/globalpad-rip/openhouse/interculturalskills_old/core_concept_compilations/global_pad_-_what_is_culture.pdf

Spradley, J. P. (1980). *Participant observation*. Holt, Rinehart & Winston.

الفصل الثاني
الحماية القانونية للنساء المهاجرات

2.1 الحماية القانونية لضحايا الممارسات الضارة

إن الممارسات الضارة هي سلوكيات اجتماعية وثقافية تقليدية راسخة تنبع من المواقف والعادات والأعراف الاجتماعية وتبررها. وغالبًا ما تنطوي هذه الممارسات، التي تفرضها الأسرة أو المجتمع المحلي أو المجتمع ككل، على العنف وتسبب الأذى الجسدي أو النفسي، كما أنها تنتهك كرامة الفرد وتؤدي إلى أشكال مختلفة من الأذى وتعيق المشاركة الكاملة في المجتمع. أسبابها متعددة الأبعاد، وتشمل القوالب النمطية المتعلقة بأدوار الجنسين ومحاولات السيطرة على جسد المرأة وحياتها الجنسية وهياكل السلطة غير المتكافئة وأوجه عدم المساواة الاجتماعية، فغالباً ما يتم تبرير هذه الممارسات بالعادات أو القيم الاجتماعية والثقافية والدينية على حد سواء، ولكنها في الواقع ترتكز في الأساس على أشكال التمييز القائمة على نوع الجنس والمتداخلة (تو-بودا وناراين، 2022).

إن عدم المساواة بين الجنسين والعنف المرتبط بها متجذران في ثقافة أبوية عالمية تؤثر بأشكال مختلفة على النساء في جميع المجتمعات. وفي الوقت نفسه، في جميع المجتمعات، قاومت المرأة تاريخيًا، فرديًا وجماعيًا، الممارسات الثقافية القمعية وتفاوضت بشأنها (إرتورك والأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، 2007).

إن الترابط بين الثقافة والعنف وصلته بتنفيذ إطار حقوق الإنسان، هو ترابط يتسم بالنقاشات المثيرة للجدل.

منذ نشأة حقوق الإنسان، كانت عالميتها[1] وسريانها على المستوى المحلي محل خلاف، لا سيما فيما يتعلق بحقوق المرأة. تؤدي التفسيرات الجوهرية للثقافة إما إلى تبرير انتهاكات حقوق المرأة باسم الثقافة، على الرغم من المبدأ الواضح الملزم لحقوق الإنسان الذي ينص على أنه "لا يمكن التذرع بأي عرف أو تقليد أو اعتبار ديني لتبرير العنف ضد المرأة" (إرتورك والأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، 2007، ص 3) أو "غير ذلك" من هذا العنف باعتباره متأصلًا في ثقافات معينة، متجاهلين الأبعاد العالمية للثقافة الأبوية. ترتكز هذه الآراء على أساطير ترى الثقافة على نحوٍ خاطئ على أنها ثابتة وغير قابلة للتغيير ومتجانسة وتتجاهل العلاقات بين الثقافة والقمع وهياكل السلطة، كما تعتبرها غير سياسية أو منفصلة عن الظروف المعيشية المادية. كلا المفهومين يحابيان تفسيرًا واحدًا لثقافة ما على أنها مهيمنة على غيرها، ويتجاهلان كذلك الوكالة النشطة للنساء في جميع أنحاء العالم في مقاومة الثقافة والتفاوض بشأنها للقضاء على جوانبها السلبية وتعزيز جوانبها الإيجابية (إرتورك والأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، 2007).

تُعد التشريعات أحد الجوانب الحاسمة للقضاء على الممارسات الضارة كعامل رادع لمرتكبيها، فضلاً عن كونها إشارة قوية للمجتمع بأن هذه الأشكال من العنف غير مقبولة ولحماية ضحاياه. ومع ذلك، فقد أظهرت الأبحاث أن التشريعات وحدها ليست فعالة في تغيير المواقف تجاه انتشار العنف الأسري.

إن الأطر القانونية القوية ضرورية، ولكن يجب أن تكون مصحوبة بآليات إنفاذ مناسبة ومصحوبة بمزيج من التدخلات الأخرى ذات الموارد الجيدة التي تعتبرها المجتمعات المحلية مقبولة (ماتاندا وآخرون، 2023). وبالتالي، فإن اتباع نهج متعدد القطاعات والوكالات لمكافحة هذه الظاهرة وضمان وجود نظام شامل ومتكامل لحماية ودعم ضحاياها هو أمر بالغ الأهمية

[1] في الواقع، تحمي حقوق الإنسان قيمًا أساسية مثل الكرامة أو المساواة، وهي قيم تم توضيحها في الأدب والأديان والممارسات الثقافية في جميع أنحاء العالم. ردًا على معاناة الإنسان، تم تشكيل هذه القيم وتم توثيق حقوق الإنسان في القانون الدولي من خلال جهود الاتفاق التي قامت بها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، نتيجة لجهود الدعوة التي قامت بها جماعات المجتمع المدني (إرتكوك واي والأمم المتحدة، 2007).

في هذا القسم، سنستكشف بإيجاز كيف تشكل الممارسات الضارة انتهاكاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان وماهية الالتزامات التي تقع على عاتق الدول بموجب هذا الإطار، كما سنتناول بعض الجوانب الرئيسية للإطار الأوروبي الخاص بالحقوق الإقليمية وآثاره على مستوى الدول من حيث الحماية في القانون. تهدف هذه المعلومات الأساسية إلى تزويد المهنيين من مختلف المجالات الذين يتفاعلون مع الضحايا والضحايا المحتملين للممارسات الضارة في أوروبا بفهم أساسي عام لاعتبارات حقوق الإنسان في مجال حقوق الإنسان، لا سيما زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري وختان الإناث وبعض الجوانب الرئيسية للحماية القانونية التي يمكن تقديمها في السياق الأوروبي.

2.2 الممارسات الضارة بوصفها انتهاكات لحقوق الإنسان الدولية

تشكل الممارسات الضارة انتهاكاً لحقوق الإنسان للنساء والأطفال، كما هو معترف به في الإطارات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان. بينما لا تشير الأدوات المبكرة لحقوق الإنسان بشكل خاص إلى أشكال معينة من الممارسات الضارة، إلا أنها توفر أساساً للحق في أن يكون الشخص محمياً من مختلف أشكال العنف، بما في ذلك الممارسات الضارة. ينطوي ختان الإناث وزواج الأطفال المبكر والقسري على انتهاك حقوق الإنسان المنصوص عليها في القانون الدولي لحقوق الإنسان، وهما معترف بهما على وجه التحديد كأشكال للعنف القائم على النوع الاجتماعي، وكأشكال للعنف والتمييز ضد النساء والأطفال، بينما تعتبر انتهاكات لفئات أوسع من الحقوق (على وجه التحديد: ضمن الحقوق المنصوص عليها في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

هناك ميثاقان من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان يجب التركيز عليهما بسبب أهميتهما الخاصة وهما: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) واتفاقية حقوق الطفل (CRC). تنص المادة 19 من اتفاقية حقوق الطفل على ضرورة التزام الدول بحظر جميع أشكال العنف ضد الأطفال، بينما تنص الفقرة (3) من المادة 23 على ضرورة اتخاذ تدابير مناسبة وفعالة للقضاء على الممارسات الضارة التي تؤثر على صحة الأطفال. بالمثل، تلزم المادة 5 والمادة 2(و) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الدول باتخاذ إجراءات ضد الممارسات الضارة التي تنتهك حقوق للنساء، بما في ذلك من خلال التشريعات (الأمم المتحدة، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، 2019).

التحرر من العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف ضد الأطفال

لم تُحدد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بوضوح ختان الإناث أو زواج الأطفال المبكر والقسري كأشكال للعنف ضد النساء، لكن مصطلحها الشامل للتمييز ضد المرأة يشمل حظر هذه الممارسات، حيث تلزم الدول الأطراف بتعديل أو إلغاء القوانين أو العادات التي تدعم الممارسات التي تعزز التمييز بناءً على الجنس بقصد أو نتيجة تقويض الحقوق الأساسية للمرأة. تقر هذه الاتفاقية بضرورة أن تمنع الدول وتحارب التمييز داخل الأسرة، حي كانت هذه الاتفاقية هي الأولي من نوعها في شمول حقوق المرأة في النطاق الخاص. منذ ذلك الحين، عززت لجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تدابير للقضاء على ختان الإناث والزواج القسري من خلال توصيات متتالية.

على المستوى الإقليمي الأوروبي، كانت الآلية الأكثر أهمية وابتكارا هي اتفاقية مجلس أوروبا لعام 2011 بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف الأسري، المعروفة باسم اتفاقية إسطنبول، وهي أول آلية قانونية ملزمة قانونيًا بشأن هذا الموضوع في أوروبا. يقع ختان الإناث وزواج الأطفال المبكر ضمن التجليات المختلفة للعنف ضد المرأة التي تحددها الاتفاقية بوضوح كممارسات يجب معاقبتها كجرائم. تنص الاتفاقية في تعريف "النساء" على أنها تشمل الفتيات دون سن 18 عامًا (المادة 3و).

على مستوى الاتحاد الأوروبي، تتضمن الإرشادات الأوروبية بشأن العنف ضد النساء والفتيات ومكافحة جميع أشكال التمييز ضدهن ختان الإناث وزواج الأطفال المبكر والقسري بوصفها أشكالًا من أشكال العنف ضد النساء والفتيات.

تُلزم اتفاقية حقوق الطفل، وهي المعاهدة الدولية الأكثر تصديقًا، في مادتها 19، جميع الدول الأطراف بحماية الأطفال من جميع أشكال العنف الجسدي أو العقلي، بما في ذلك الممارسات الضارة، كما أوضحت لجنة حقوق الطفل[2]، وهي هيئة المعاهدة، في تعليقها العام رقم 13، حيث تم الإشارة بشكل خاص إلى ختان الإناث وغيرها من الممارسات الضارة، بما في ذلك زواج الأطفال المبكر والقسري (الفقرة 29). تلزم الاتفاقية الدول على وجه التحديد بإلغاء أي "ممارسات تقليدية تضر بصحة الأطفال" (المادة 24).

إن انتهاكات حقوق الإنسان من خلال الالتزام بختان الإناث وزواج الأطفال المبكر والقسري

تُعرب الأمم المتحدة ختان الإناث، بجميع أنواعه الأربعة، على أنه أحد الممارسات الضارة وهو شكل من أشكال العنف ضد الفتيات والنساء وانتهاك لحقوق الطفل. يرجع ذلك إلى آثاره قصيرة المدى التي تهدد الحياة وعواقبه الجسدية والجنسية والنفسية الخطيرة طويلة المدى، فضلاً عن أساسه العميق في عدم المساواة بين الجنسين (كابلان وآخرون، 2017). تُعرض هذه الممارسة للخطر التمتع بحقوق الإنسان مثل الحق في السلامة البدنية والحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه (بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية، بمجرد الوصول إلى مرحلة النضج)، بل إنها قد تعرض حقهم في الحياة للخطر، سواء مباشرة من أداء هذه الممارسة، أو كعامل مساهم في وفيات الأمهات.

---

[2] كل من لجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ولجنة حقوق الطفل هما هيئات معاهدة، مما يعني أنهما تتكونان من مجموعات من الخبراء المستقلين الذين يراقبون تنفيذ الاتفاقيتين المعنيتين، وبروتوكولاتهما الاختيارية، كما هو محدد في كل اتفاقية.

فهو يؤثر على الحق في عدم التعرض للعنف الجسدي أو العقلي أو الإصابة أو سوء المعاملة، والحق في عدم التعرض للتمييز على أساس الجنس، فضلاً عن حقوق الطفل، بما في ذلك حقوق الطفل في التنمية والحماية والمشاركة (منظمة الأمم المتحدة للطفولة [اليونيسيف]، 2005).

أما بالنسبة لحقوق الطفل، يمكن العثور عليها في اتفاقية حقوق الطفل في المادة 2 (الحق في عدم التعرض للتمييز والمادة 19 (الحق في عدم التعرض لجميع أشكال التعذيب الجسدي أو العقلي) والمادة 37 (الحق في عدم التعرض للتعذيب) والمادة 12 (الحق في التعبير بحرية عن الرأي، نظرًا لأنه يتم بدون موافقة الطفل، وهو أمر يظل قائمًا حتى لو كان الطفل على دراية بالممارسة عندما يكون صغيرًا جدًا ليعطي موافقته بشكل فعال[3]). يعتبر ختان الإناث أيضًا انتهاكًا جسيمًا للمادة 3 من اتفاقية حقوق الطفل، حيث تتعارض الآثار السلبية للممارسة مع مصلحة الطفل الفضلى، وهو مفهوم محوري في الاتفاقية.

تم الاعتراف بختان الإناث على أنه أحد أشكال التعذيب أو سوء المعاملة[4]، لأنه يسبب ألم ومعاناة شديدة، حيث يتم الختان بدون أسباب طبية وبقرار متعمد من شخص آخر غير الضحية (الوالد أو الأسرة أو أحد أفراد المجتمع)، ويتم إجراؤه للنساء والفتيات بدوافع خاصة بنوع الجنس تجعله ممارسة تمييزية، إذ تكون الضحية في حالة من عجز عن اتخاذ قرار[5]. وفي هذا الصدد، تتقاعس الدول عن توفير تدابير فعالة لمنع هذه الممارسة والوقاية منها، حيث يؤدي عدم الاهتمام والتقاعس إلى تشجيع هذه الممارسة (لي وكيهرر، 2018).

بالنظر إلى العنف المشترك في ممارسة الزواج المبكر والقسري للأطفال، التي قد ترتكب لفرضها كواقع مفروض، يؤثر الزواج المبكر والقسري للأطفال على تحقيق حقوق الانسان والتمتع بها للضحايا بطرق كثيرة ومهمة للغاية. الفارق في العمر والقوة بين الزوجين يمكن أن يضعف وكالة واستقلالية الضحية، التي غالبًا ما تكون فتاة.
أبرز ممثل الأمين العام للأمم المتحدة المعني بالعنف ضد الأطفال (2012)[6] كيف يتسبب زواج الأطفال في جعل الفتيات أكثر عرضة للاعتداء والعنف، مثل العنف الجسدي والنفسي والاقتصادي والجنسي، وكذلك تقييد الحركة. في بعض الحالات، قد يتعرضن حتى لحالات تلبي التعريف القانوني للعبودية أو الممارسات المشابهة للعبودية، مثل العبودية الجنسية وعبودية الأطفال والاتجار بالأطفال والعمل القسري. يمكن أن يصل حد العنف إلى انتهاك منع التعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية[7].

ينتهك زواج الأطفال المبكر والقسري أيضًا حقهم في احترام حياتهم الخاصة أو الأسرية وخصوصًا مع النظر إلى طبيعته الجنسانية، وحظر التمييز. كما أن الحمل المتكرر والمبكر شائع أيضًا في سياق الزواج المبكر والقسري، مما ينطوي على آثار مختلفة على الصحة الجنسية والإنجابية للفتيات، اللواتي يفتقرن أيضًا إلى المساحة للتفاوض بشأن تنظيم الأسرة واستخدام وسائل منع الحمل، مما يزيد من احتمالية الإصابة بالأمراض المنقولة جنسياً .في هذا السياق، يتعرض حقهن في الصحة الجسدية والعقلية، ولكن أيضًا حقهن في الحياة، للخطر. كما يشكل عقبات

---

[3] على الرغم من أنه يمكن أن يتم تنفيذ ختان الإناث في أي وقت خلال حياة المرأة، وخاصة أيضًا خلال مرحلة المراهقة المتأخرة والشباب المبكر، إلا أنه يُجرى بشكل أساسي على الفتيات الصغيرات بين الرضاعة وسن 15 عامًا .انظر القرار البرلماني الأوروبي المؤرخ 12 فبراير 2020 بشأن استراتيجية الاتحاد الأوروبي لوضع حد لختان الإناث في جميع أنحاء العالم.

[4] من بين الأمثلة الأخرى، في لجنة مكافحة التعذيب، التعليق العام رقم 2: تنفيذ المادة 2 من قبل الدول الأطراف، وفي لجنة حقوق الإنسان، التعليق العام رقم 28، المادة 3

[5] المقرر الخاص مانفريد نوفاك اقترح مفهوم العجز (شخص يمارس السيطرة الكاملة على شخص آخر) يتم تطبيقه على سياق التعذيب عندما يكون الضحية غير قادر على الفرار أو يجبر بطريقة ما على البقاء، مع مراعاة الوضع الخاص للضحية، الذي يتم تحقيقه دائمًا في حالة الأطفال بسبب اعتمادهم وقيود ولائهم تجاه آبائهم وحقوق الإنسان الاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية :تقرير المقرر الخاص بشأن التعذيب وسائر أشكال المعاملة أو العقوبات القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، منفرد نوفاك

[6] الممثل الخاص للأمين العام لمكافحة العنف ضد الأطفال ومنظمة "بلان انترناشيونال" "حماية الأطفال من الممارسات الضارة في الأنظمة القانونية المتعددة" (2012).

[7] لجنة مكافحة التعذيب، المسؤولة عن تفسير ومراقبة التزام الدول الأطراف بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب وغيرها من المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، قد أدانت بشكل خاص القوانين التي تمكّن من زواج القاصرات وحددتها كممارسة ضارة. في عام 2016، أدان المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب وغيره من المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، زواج القاصرات كشكل من أشكال التعذيب أو المعاملة السيئة، خاصةً عندما تتغاضى الحكومات عن تحديد الحد الأدنى للسن للزواج وفقًا للمعايير الدولية أو يسمحون بزواج القاصرات على الرغم من وجود قوانين تحظر ذلك.

كبيرة أيضًا لتحقيق واستمتاع حقهن في التعليم والحق في العيش بكرامة، بما في ذلك الوصول إلى العمل والفرص الاقتصادية الأخرى (المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، 2014).

الحق في الزواج بالرضا الكامل والحر كحق من حقوق الإنسان

هذا الحق منصوص عليه في العديد من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو ميثاق غير ملزم، ولكنه حجر الزاوية في حقوق الإنسان، ينص في الفقرة 1 من المادة 16 منه على أن لكل شخص وصل لسن البلوغ "الحق في الزواج وتأسيس أسرة، ويحق لهم التمتع بحقوق متساوية عند الزواج وأثناء الزواج وعند فسخه"، دون أي أسس تمييزية، وتنص الفقرة 2 على أن الزواج لا يُسمح به إلا "بالموافقة الحرة والكاملة" لكلا الطرفين. وبالتالي، فإنه يستلزم الحق في عدم الإكراه على الزواج، وعدم جواز زواج الأطفال القاصرين. وعلى المستوى الأوروبي، فإن هذا الحق نفسه محمي أيضًا بموجب إطاره القانوني الإقليمي، أولاً وقبل كل شيء في المادة 12 من الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي أيضًا .في المادة 9 من ميثاق الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية.

ينص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وهو ملزم للدول الأطراف فيه وتم التصديق عليه على نطاق واسع، على هذا الحق نفسه في المادة 23 منه. يكرس هذا الحق أيضًا في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (المادة 23) وكذلك في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المادة 23).) المادة .(23 العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي نص في المادة (10) منه على حق الزواج فقط بالرضا الحر. من الجدير بالذكر أن هذا الحق منصوص عليه أيضًا في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، في المادة 16 منه. وعلى الرغم من أن النساء أو الفتيات والرجال أو الأولاد قد يقعون ضحية للزواج القسري، فإنه يؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات، وغالبًا ما يتم ارتكابه على أسس ناتجة عن بنيات ثقافية أبوية.

علاوة على ذلك، تؤكد اتفاقية الرضا بالزواج والحد الأدنى لسن الزواج وتسجيل الزواج على هذا الحق، حيث تنص على أن الزواج لا يتم بشكل قانوني إلا بشرط الموافقة الكاملة والحرة لكلا الطرفين، معبراً عنها شخصياً، بعد الإعلان المطلوب، أمام السلطة المختصة ووفقاً للقانون، كما يتطلب من الدول اتخاذ التدابير القانونية اللازمة لتحديد الحد الأدنى لسن الزواج. وبالتالي، فإن هذا الحق يستلزم اعتبار الزواج المبكر والقسري بمثابة انتهاك للحق في الزواج، لأن الزواج يتطلب موافقة حرة وكاملة، بما في ذلك أن يكون الشخص أكبر من حد أدنى معين لسن معينة.

تفرض معايير قانون حقوق الإنسان هذه التزامًا على الدول بمنع ومعالجة حالات الزواج المبكر والقسري، وهو ما يتم في المقام الأول عن طريق تنفيذ التشريعات المحلية أو تنقيحها. وعند القيام بذلك، تكون مجالات القانون المختلفة (مثل القانون الجنائي، والقانون المدني، والقانون الدولي الخاص، وقانون الهجرة، وقانون اللجوء) ذات صلة وقد تتطلب اتخاذ تدابير مختلفة.

الموافقة الكاملة والحرة في سياق الزواج القسري

إحدى المشكلات الأولى التي تنشأ هي الحد الأدنى لسن الموافقة على الزواج. وقد قررت اتفاقية حقوق الطفل، في تعليقها العام رقم 4، أن الدول الأطراف في الاتفاقية بحاجة إلى ضمان أحكام قانونية محددة بموجب قانون محلي لتحديد الحد الأدنى لعمر الرضا الجنسي والزواج والعلاج الطبي، وأن تكون هذه الأعمار هي الحد الأدنى بالنسبة للفتيان والفتيات. علاوة على ذلك، فإن كلا من اتفاقية حقوق الطفل ولجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (الأخيرة، في توصيتها العامة رقم 21) توصي بتحديد الحد الأدنى لسن الزواج بموافقة الوالدين أو بدونها بـ 18 عامًا، للفتيات والفتيان على حد سواء.

ومع ذلك، هناك تنوع في هذا الصدد عبر مختلف البلدان، وتظهر التحديات حتى في حالة وجود ضمانات للزواج تحت سن 18 عامًا. في الواقع، وفقًا للمركز العالمي لتحليل السياسات، في عام 2019، لم يكن هناك سوى 34 دولة من أصل 170 دولة تتمتع بالزواج دون سن 18 عامًا. الحد الأدنى القانوني لسن الزواج المحدد بـ 18 عامًا ليس له أي استثناءات لهذه القاعدة. علاوة على ذلك، من بين 147 دولة، تسمح 54 دولة للفتيات بالزواج في سن أصغر من الأولاد. وفي معظم الحالات، تحتوي الأنظمة القانونية التعددية على أحكام زواج تتعارض مع الالتزامات الدولية. تتعرض الجهود المبذولة لمنع زواج الأطفال للخطر في بعض الأحيان بسبب عوامل مثل استثناءات الزواج دون السن القانونية المسموح بها بموافقة الوالدين أو القضاء أو وجود قوانين عرفية أو دينية بشأن الزواج مع حد أدنى للسن أو وجود أشكال أخرى من الشراكة المقبولة اجتماعيا التي ليست محظورة صراحة (الأمين العام للأمم المتحدة، 2018). لدى العديد من دول الاتحاد الأوروبي استثناءات لقاعدة الـ 18 عامًا باعتبارها السن القانوني للزواج. على سبيل المثال، في البرتغال، يمكن الزواج اعتبارًا من سن 16 عامًا بموافقة الوالدين، على أساس أسباب استثنائية شرعية مقررة قانونا، دون الرجوع إلى الثقافة أو التقاليد. في ليتوانيا، بموافقة المحكمة، في حالة أن الفتاة حامل، يمكن أن يكون عمر الزواج أقل من 18 عاماً)وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية، 2014، فتيات لا عرائس، منشور بدون تاريخ). تقترح الوكالة الأوروبية للحقوق الأساسية وجود ضمانات حيثما توجد مثل هذه الاستثناءات. يمكن أن تتمثل هذه التدابير، على سبيل المثال، في الاستماع إلى كل طرف في الزواج دون حضور أي من الوالدين أو الأوصياء القانونيين أو أزواج المستقبل، مما يسمح بفهم ما إذا كانت الظروف تبرر هذا الاستثناء ومن ناحية أخرى، قد يساعد أيضًا في تحديد حالات الزواج القسري (الوكالة الأوروبية للحقوق الأساسية، 2014).

يعتبر الإكراه والموافقة في سياق الزواج المبكر والقسري من الجوانب ذات الأهمية الخاصة، حيث أظهرت الأبحاث أن الأشكال الخفية من السيطرة والإكراه، وخاصة الضغط الأسري، تُستخدم في أغلب الأحيان لإجبار الضحية على الزواج، خاصة عندما تكون الضحية طفلة، ويظهر العنف بشكل أكثر شيوعًا لاحقًا (بايسال، 2020، توريس وفيلاكامبا، 2021). يشمل نطاق تجارب المرأة في مجال اختيارات الزواج مجموعة

من المواقف، حيث تمثل الموافقة والإكراه حدين متعارضين في سلسلة متصلة. تشكل درجات مختلفة من التوقعات المجتمعية والثقافية قرارات المرأة، بما في ذلك ممارسة السيطرة والإقناع والضغط والتهديدات والقوة في سياق عدم المساواة على أساس النوع الاجتماعي، وبالتالي خلق إمكانية الاستغلال (أنيثا وجيل، 2009). وبينما تعترف المحاكم بسهولة بأن التهديدات الجسدية والضغوط العاطفية ترقى إلى مستوى الإكراه، فإنه من الصعب العثور على فقه قانوني يقبل تأثير العوامل التي قد تؤدي إلى الإكراه في بعض المجتمعات، والتي يمكن أن تشكل عبئًا ثقيلًا على النساء بشكل خاص، مثل الخوف من النبذ المجتمعي أو المفاهيم المجتمعية عن العار (الوكالة الأوروبية للحقوق الأساسية، 2014).

يتطلب ضمان الموافقة الحرة أن تنظر الدول في مسألة الوقاية أيضًا من خلال الأحكام القانونية، وفي بعض البلدان، لعب القانون المدني دورًا رئيسيًا في تقديم الحلول. على سبيل المثال، وضعت بعض دول الاتحاد الأوروبي تدابير مثل ألمانيا، حيث يشترط أن يعلن كلا الزوجين المحتملين أمام مسؤول الأحوال الشخصية عن رغبتهما في عقد الزواج، وإذا كان هناك أي شك، هناك إمكانية إجراء مقابلات فردية لتقييم الموافقة الكاملة؛ أو في هولندا، حيث قد تسمح المحكمة للمدعي العام بعرقلة الزواج حتى إشعار آخر إذا كانت هناك أدلة كافية على الإكراه (الوكالة الأوروبية للحريات الأساسية، 2014). هناك آلية أخرى مهمة وهي إمكانية إعلان بطلان الزواج بسبب غياب الموافقة الحرة من قبل أحد الطرفين. في الواقع، تنص المادة 32 من اتفاقية اسطنبول على أنه "يجب على الأطراف اتخاذ التدابير التشريعية اللازمة أو غيرها من التدابير لضمان إمكانية إبطال الزيجات المبرمة قسريًا أو فسخها دون تحميل الضحايا أعباء مالية أو إدارية لا لزوم لها" وبالتالي فهي أيضًا تمثل التزاماً للدول باعتماد تدابير القانون المدني هذه. ومن الناحية العملية، قد تكون هذه الإجراءات مرهقة ومكلفة وصعبة نفسياً على الضحية. ولذلك، للحد من "العبء المالي أو الإداري غير المبرر"، تتمثل أفضل الممارسات، على سبيل المثال، في إمكانية قيام القاضي بنفسه ببدء الإجراء بحكم منصبه إذا كان يعتقد أنه قد يكون هناك زواج قسري بدلاً من مطالبة الضحية بتقديم التماس والبطلان في حد ذاته، كما هو منصوص عليه في التشريع البلجيكي (بايسال، 2020)، أو العملية التي تبدو غير منطقية من الناحية القانونية، ولكنها أسرع وأكثر كفاءة المنصوص عليها في النظام القانوني السويدي، والتي من خلالها يمكن لضحية الزواج القسري أن تطلب الطلاق الفوري (مجلس أوروبا، اللجنة التوجيهية لحقوق الإنسان، 2017).

2.3 اعتبارات بشأن الإطار القانوني لحماية ضحايا الممارسات الضارة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة

الممارسات الضارة كجرائم جنائية

لقد صدقت معظم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وكذلك المملكة المتحدة، على اتفاقية اسطنبول، وبالتالي فهي ملزمة بالاحترام الكامل والوفاء بالالتزامات المنصوص عليها فيها. وقد صدق الاتحاد الأوروبي أيضًا على الاتفاقية، مما يعني أنها تنطبق على المسائل التي تقع ضمن نطاق اختصاصه، وتحديدًا في مجالات التعاون القضائي واللجوء وعدم الإعادة القسرية للاجئين[8]. تفرض المادة 37 من اتفاقية اسطنبول التزامات على الدول الأطراف بحظر الزواج والمبكر والقسري من خلال تشريع أو اعتماد تدابير أخرى لتجريم ما يلي: (أ) إجبار شخص بالغ أو طفل على الزواج عمدًا، (ب) استدراج شخص بالغ أو طفل إلى بلد آخر غير بلده لإجباره على الزواج. يجب أيضًا تجريم ختان الإناث بموجب الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية، وتحديداً في المادة 38، حيث تلتزم الدول باعتماد تدابير لضمان تجريم كل من إجراء ختان الإناث وتحريض الفتاة وإكراهها وحملها على إجراء الختان.

يتم تجريم ختان الإناث في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي، إما من خلال أحكام محددة في قوانين العقوبات أو التشريعات المخصصة، أو من خلال أحكام عامة في قوانين العقوبات الوطنية. وهذا الأخير هو الحال في فرنسا، وهي الدولة التي تسجل حتى الآن معظم الإدانات في القضايا المتعلقة بختان الإناث، حيث تم تجريم هذه الممارسة بموجب الأحكام القانونية المتعلقة بالأذى الجسدي الذي يسبب عاهة دائمة أو تشويه، أو الإشارة إلى أعمال التعذيب وحيثما يتم ارتكاب جريمة ضد الطفل هو ظرف مشدد (المعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين، 2018).

أما فيما يتعلق بالزواج المبكر والقسري، وفقاً لاتفاقية اسطنبول، يتكون النهج المعياري المعتمد في الاتحاد الأوروبي من اتجاه متزايد لتجريم هذه الممارسة، ومع ذلك تختار بعض البلدان عدم إدراجها في التشريعات كجريمة جنائية محددة، بل بدلاً من ذلك تحاكمها بقدر ما تشكل جريمة

[8] دول الاتحاد الأوروبي التي وقعت على الاتفاقية، ولكنها لم تصدق عليها هي في الوقت الحاضر :بلغاريا وتشيكيا والمجر وليتوانيا وجمهورية سلوفاكيا . انظر الرسم البياني للتوقيعات والتصديقات هنا :القائمة الكاملة - مكتب المعاهدة (coe.int)

أخرى، مثل الاغتصاب، أو الأذى الجسدي، أو التعدي على الحرية والسلامة، من بين أمور أخرى (الوكالة الأوروبية للحقوق الأساسية، 2104؛ توريس وفيلاكامبا، 2021). عندما يتم تشريعه كجريمة جنائية محددة، يُعاقب على الزواج القسري عمومًا باعتباره شكلاً محددًا من أشكال الإكراه ويجب أن يتضمن وسائل معينة لارتكابه :العنف أو التخويف، مما قد يؤدي إلى صعوبات في كثير من الحالات - كما رأينا أعلاه في الملاحظات المقدمة حول الإكراه في سياق الزواج المبكر والقسري (بايسال، 2020). امتد التركيز على التدابير الجنائية إلى دول مثل المملكة المتحدة، حيث تم في البداية اعتماد نهج أكثر وقائية (توريس وفيلاكامبا، 2021).

أحد الجوانب المهمة للقانون الجنائي في حالات الممارسات الضارة هو تطبيقه خارج الحدود الإقليمية، وهو أمر ممكن في معظم الولايات القضائية للاتحاد الأوروبي. داخل الاتحاد الأوروبي، في دول مثل فرنسا وإسبانيا، يعني هذا أنه إذا تم نقل مواطن أو مقيم إلى الخارج لارتكاب الجريمة في بلد آخر، فإنها تظل جريمة جنائية في بلد المغادرة ويمكن محاكمته عند العودة (التوازنات والسكان وآخرون، 2018، بايسال، 2020). في المملكة المتحدة، توجد مثل هذه الولاية القضائية عندما يكون مرتكب الجريمة مواطنًا أو مقيمًا في المملكة المتحدة (المركز الوطني لختان الإناث وآخرون، 2023).

وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي، تمت معالجة ظاهرة الزواج القسري بشكل خاص باعتبارها شكلاً من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي وشكلاً من أشكال الاتجار بالبشر (كامماجو، 2020). ومما له أهمية خاصة في هذا الصدد التوجيه رقم (2011/36/EU) الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس بتاريخ 5 أبريل 2011 بشأن منع ومكافحة الاتجار بالبشر وحماية ضحاياه، والذي ينص صراحةً على الزواج القسري كشكل من أشكال الاتجار بالبشر (THB) عندما تستوفي العناصر المكونة للتجار في البشر، أي سلوك الجريمة ووسائلها وهدفها (الجزء المقتبس 11)[9]. أدخلت بعض دول الاتحاد الأوروبي (مثل اليونان أو هولندا) الزواج القسري كشكل من أشكال الاستغلال في تشريعاتها الجنائية الوطنية، كعامل مشدد أو كأحد الأغراض الاستغلالية للإتجار بالبشر (المفوضية الأوروبية، 2022)[10]. يعتمد التوجيه نهجاً شاملاً لحقوق الإنسان ويضع معايير دنيا للوقاية من الاتجار بالبشر ومكافحتها، فضلاً عن حماية ضحاياه.

أحد الجوانب المهمة للتجريم هو دوره في منع الجريمة بشكل عام، مما يرسل إشارة قوية بأنها غير مقبولة، وقد تؤدي إلى عقوبة شديدة. ومع ذلك، ينبغي لتحقيق ذلك وضع تشريعات قوية وإنفاذها[11]. علاوة على ذلك، لا يكفي التشريع، بل يجب توعية الجمهور، حيث يتعين أن تكون المعلومات معروفة ومفهومة بشكل خاص من قبل المجتمعات المتضررة، وفهم العناصر التي ترقى إلى مستوى الجرائم الجنائية، وسبب تجريمها (أي انتهاكات الحقوق، والمخاطر الصحية، وما إلى ذلك) وحقيقة إمكانية محاكمة الجناة حتى لو تم ارتكاب الفعل خارج نطاق الأراضي الوطنية (مجلس أوروبا، اللجنة التوجيهية المعنية بحقوق الإنسان، 2017). ومع ذلك، فإن مجرد التجريم لا يبدو كافياً لوقف ختان الإناث أو الزواج المبكر والقسري. أحد العوامل الرئيسية هو أنه إذا تم تنفيذ التشريع دون دراسة متأنية للأسباب الجذرية للممارسات وسياق المجتمعات المحلية المتضررة، فقد يؤدي ذلك إلى نتائج عكسية، وغير فعال في القضاء على الممارسات الضارة، بل وقد يكون ضارًا.
على سبيل المثال، في حالة ختان الإناث، أدى ذلك إلى حالات يتم فيها ختان الفتيات في سن أصغر لتقليل احتمال اكتشاف هذه الممارسة، أو إلى إضفاء الطابع الطبي على هذه الممارسة.
إن إنفاذ التشريعات دون التوافق مع استراتيجية شاملة أوسع نطاقًا للقضاء على الممارسات الضارة، بما في ذلك رفع مستوى الوعي المستهدف، قد يؤدي أيضًا إلى تقليل عدد الضحايا الذين يقومون بالإبلاغ وطلب الدعم والحماية (ماتاندا وآخرون، 2023). علاوة على ذلك، إذا لم يتم اتخاذ تدابير أخرى في وقت واحد ولم تتم معالجة هذه الظاهرة بطريقة شاملة ومتعددة الجوانب، فإن الضحايا الذين قد لا يرغبون في بدء إجراءات جنائية أو مدنية ضد أفراد الأسرة يمكن ردعهم عن طلب الحماية تمامًا (أنيثا وجيل، 2009).

يحتاج النهج الشمولي الحقيقي الذي يتمحور حول الضحايا إلى إعطاء الأولوية للوقاية (بما في ذلك التواصل مع المجتمعات المتضررة ومشاركتها) والكشف المبكر، فضلاً عن الدعم الممول تمويلاً جيداً الذي يستهدف احتياجات الضحايا وتمكينهم وتدابير الحماية بما يتجاوز الاستجابات العقابية (توريس وفيلاكامبا، 2021).

حماية ضحايا الممارسات الضارة في إطار الإجراءات الجنائية وغيرها من التدابير الاحترازية

تنطوي جهود الحماية على اعتبارين رئيسيين :أولاً، حماية الأفراد المعرضين للخطر، من أجل التدخل وتجنب تنفيذ هذه الممارسة (أو الاستمرار في تنفيذها)، وثانياً، دعم الضحايا. إن خدمات الدعم التي ينبغي أن تكون في متناول الضحايا وتستجيب لاحتياجاتهم، بغض النظر عن استعدادهم

[9] لتوضيح بعض السيناريوهات المحتملة: يمكن ربط الزواج بنقل أو انتقال الضحية من قبل أسرتها إلى أسرة الزوج، الذين يقومون بعد ذلك باستقبالها وإيوائها، أو كوسيلة لتسهيل نقل الشخص إلى بلد المقصد لوضعها في حالة من الاستغلال؛ وقد يكون مرتبطًا أيضًا بشكل مباشر بالخداع والاختطاف وإساءة استغلال وضع ضعيف والحصول على مكاسب مالية في شكل مبالغ مالية أو هدايا، وهي وسائل يمكن استخدامها لإجبار الضحايا على الوقوع في حالات الاستغلال.

[10] كشف تقييم الأثر أن الزواج القسري أصبح أكثر انتشارًا في الاتحاد الأوروبي منذ عام 2011 ولم يعد يعتبر مجرد اتجاه "ناشئ". يتضمن التعديل القادم للتوجيه (2011/36/EU) ، الذي يخضع لإجراءات تشريعية، الزواج المبكر والقسري، كشكل صريح من أشكال الاتجار بالبشر..

[11] يشير قرار البرلمان الأوروبي الصادر في 12 فبراير 2020 بشأن استراتيجية الاتحاد الأوروبي لوضع د لختان الإناث في) جميع أنحاء العالم إلى القلق بشأن عدم وجود قضايا ملاحقة قضائية، وبالتالي عدم فعالية تدابير القانون الجنائي وحدها بشكل واضح.

لتوجيه الاتهامات أو الإدلاء بشهادتهم، هو الجانب الذي يجب أن تضمنه الدول الأطراف على النحو المنصوص عليه في المادة 18 من اتفاقية اسطنبول، كما يجب معالجة كلا الجانبين بطريقة متكاملة وشاملة لضمان الحماية الفعالة ومنع المزيد من الضرر ومعالجة العواقب المستمرة للعنف. وينطوي ذلك على مجموعة كبيرة من الوكالات والجهات الفاعلة، والتنسيق الفعال بينها، واتباع نهج يركز على الأفراد. تشمل التدخلات، من بين أمور أخرى، حماية الطفل وتقييم المخاطر والملاحقة القضائية والحماية الدولية (مجلس أوروبا، اللجنة التوجيهية المعنية بحقوق الإنسان، 2017).

تتمتع اتفاقية اسطنبول بأهمية خاصة في السياق الأوروبي، إذ تتبنى الاتفاقية نهجًا شاملاً مترابطًا (المنع، والحماية، والملاحقة القضائية، والتعويض) وتنص على تدابير تتضمن نوعين من سيناريوهات الحماية: للنساء أو الفتيات المعرضات (الفوري) لخطر ختان الإناث أو الزواج المبكر والقسري وللفتيات المتأثرات بختان الإناث أو الزواج المبكر والقسري.

إن الكشف المبكر والفوري عن الممارسات الضارة يعني أن المهنيين قد تم تدريبهم بشكل صحيح، وأن هناك مبادئ توجيهية واضحة تحت تصرفهم، وبمجرد اكتشاف الحالة، يجب أن تكون هناك مسارات وآليات واضحة تؤدي إلى استجابة وقائية. من الأمثلة على الممارسات الجيدة ما حدث في إسبانيا، حيث تستطيع سلطات الرعاية الصحية توصيل تقييمات المخاطر إلى السلطات الأخرى. ومن الأمثلة على ذلك الحالات التي يكون فيها خطر ممارسة ختان الإناث والسفر للخارج مدروس، يمكن إجراء اتصالات مباشرة مع سلطات حماية الطفل والمدعي العام، الذي سيبدأ الإجراء لاحتمال اعتماد تدابير احترازية. وهذا يعني مراعاة السرية المهنية. لقد تم تناول هذا الأمر أيضًا في اتفاقية اسطنبول، في المادة 28 منها، والتي تنص على ضرورة ضمان ألا تشكل قواعد السرية عقبات أمام الإبلاغ عندما تكون هناك أسباب معقولة للاعتقاد بأنه سيتم ارتكاب أعمال عنف خطيرة (مجلس أوروبا، اللجنة التوجيهية المعنية بحقوق الإنسان، 2017 ومجلس أوروبا ومنظمة العفو الدولية، 2014). في الواقع، يجب النظر في التشريعات التي تشجع الإبلاغ، وفهم أن ختان الإناث والزواج المبكر والقسري هي جرائم يصعب الإبلاغ عنها بشكل خاص، في حين أن ضمان "أسباب الشك المعقولة" هو مصطلح محدد جيدًا في القانون واللوائح ولا يستند فقط إلى الأصل العرقي للأسرة (مجلس أوروبا ومنظمة العفو الدولية، 2014). أحد الجوانب المهمة التي يجب مراعاتها فيما يتعلق بالإبلاغ هو أن المهاجرين في أوروبا يمكن أن يتعرضوا لنقاط ضعف معينة، بما في ذلك ما يتعلق بوضعهم القانوني، من بين أمور أخرى. وقد يزيد الوضع القانوني للاجئين وطالبي اللجوء والمقيمين المهاجرين، وخاصة المهاجرين غير الشرعيين، من مخاوفهم من الإبلاغ عن الجرائم وطلب الحماية. تحدد اتفاقية اسطنبول حق ضحايا جميع أشكال العنف المشمولة بالاتفاقية في الحصول على تصريح إقامة مستقل بعد فسخ العلاقة في حالة وجود صعوبات (المادة 59).

وهذا ذو صلة في حالات الزواج المبكر والقسري ويؤثر بشكل خاص على المهاجرين الذين يعتمد وضعهم على وضع شركائهم، حيث تقدم بلدان مختلفة تدابير قانونية لهذا الغرض، لا سيما في إطار العنف المنزلي (الوكالة الأوروبية للحقوق الأساسية، 2014)

وفيما يتعلق بحماية الأفراد المعرضين للخطر، تنص الاتفاقية على ضرورة وجود استجابة سريعة وكافية من جانب أجهزة إنفاذ القانون، على أن تكون استجابة تسترشد بتقييم المخاطر الذي تم تنفيذه بشكل جيد واللجوء إلى التدابير الأكثر ملاءمة للاستجابة للوضع. قد تتراوح التدابير من التدابير التشغيلية الوقائية (المادة 50) إلى التزامات محددة فيما يتعلق بالملاجئ المتخصصة للإقامة المؤقتة وخدمات دعم التمكين المتكاملة (المادة 23) لأوامر الحماية لضمان السلامة الجسدية والتي قد تنطوي على الانفصال المؤقت عن الأسرة (المادة 53). في المبادئ التوجيهية التي نشرها مجلس أوروبا، بالتعاون مع منظمة العفو الدولية، لدعم تنفيذ توجيه اسطنبول (2014) فيما يتعلق بختان الإناث، ترد التوصية التالية بموجب المادة 50:

عندما تكون طفلة أقل من 18 عامًا معرضة لخطر الختان، فمن المستحسن أن يفكر المختصون أولاً في اعتماد تدابير طوعية لحماية الطفل[12] والتي قد تشمل:

- تقديم معلومات عن عواقب ختان الإناث والتشريعات الوطنية للآباء
- جلسات استماع مع العائلة
- نصائح وتحذيرات للأسرة

[12] على الرغم من وجود جوانب مهمة يجب مراعاتها فيما يتعلق بتشريعات حماية الطفل، إلا أننا لن نتناولها في هذا القسم

إذا ثبت أن هذه التدابير الطوعية غير كافية، فيمكن النظر في اتخاذ تدابير إلزامية لحماية الطفل، بما في ذلك إصدار أمر حماية لضمان السلامة الجسدية للطفلة المعرضة للخطر وقد تشمل أيضًا الإبعاد المؤقت عن الأسرة (ص 34).

تعتبر أوامر الحماية في حالات ختان الإناث والزواج المبكر والقسري ممارسة واعدة في ضمان سلامة الفتيات المعرضات للخطر في المملكة المتحدة، في حالة استخدام الآباء المعنيين لممارسة ختان الإناث أيضًا لمقاومة ضغط الأسرة أو المجتمع (المركز الوطني لمكافحة ختان الإناث وآخرون، 2023، كامبيل وآخرون، 2020). في حالة ختان الإناث، يمكن طلب أوامر الحماية إما من قبل البالغين أو الأطفال، ويتم إعلانها بمبادرة من المحكمة أو تقديمها من قبل طرف ثالث داخل محاكم الأسرة. هناك مجموعة واسعة من الأوامر الممكنة، بما في ذلك شروط مثل عدم السماح بأخذ طفل خارج البلاد أو عدم الارتباط بأشخاص معينين. قد يؤدي خرق هذا الأمر إلى جريمة جنائية، حيث هناك ضمانات خاصة في حالة ارتفاع المخاطر، مثل إصدارها دون إشعار المدعى عليه حيث تبرر المخاطر مثل هذا القرار أو حجب أجزاء من الأدلة على أساس جلسة الاستماع. يجب تسجيل أوامر الحماية هذه ومراقبتها، وقد تكون مؤقتة أو غير محددة بوقت معين. ومن ثم، فهي تُفرض خارج إطار الإجراءات الجنائية ولا تعتمد عليها. ومع ذلك، من الممكن أيضًا طلبها في إطار الإجراءات الجنائية المتعلقة بجرائم ختان الإناث. وبالمثل، في حالات الزواج القسري، يمكن أيضًا إصدار أوامر الحماية كأوامر قضائية مدنية في محاكم الأسرة (المركز الوطني لمكافحة ختان الإناث وآخرون،، 2023 2023، كامبيل وآخرون، 2020).

يعد التوجيه (2019/29/EU) (التوجيه المعني بحقوق الضحايا) (الاتحاد الأوروبي، 2012) علامة فارقة ضمن الإطار القانوني للاتحاد الأوروبي. يعد ختان الإناث جريمة جنائية وشكلاً من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي في جميع دول الاتحاد الأوروبي. من ناحية أخرى، يتم الاعتراف بختان الإناث كشكل من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي ولكنه ليس جريمة جنائية محددة في بعض دول الاتحاد الأوروبي، على الرغم من أنه يمكن ضمان الحماية من خلال مجموعة من الأحكام الجنائية الأكثر عمومية (المتعلقة بالأفعال الإجرامية المعنية في سياق الزواج المبكر والقسري، مثل الاغتصاب أو الإكراه أو الاختطاف أو الاتجار بالبشر)[13]. وبالتالي، يحق لضحايا جرائم ختان الإناث والزواج المبكر والقسري التمتع بالحقوق المنصوص عليها في التوجيه، وبعضها ذو أهمية قصوى ولا يعتمد على وجودهم أو مشاركتهم في الإجراءات الجنائية (على سبيل المثال، الحق في الوصول إلى خدمات الدعم). يحدد التوجيه فقط الحد الأدنى من المعايير التي يمكن للدول الأعضاء التوسع فيها.

فيما يتعلق بالحماية، يحق لجميع ضحايا الجريمة وأفراد أسرهم الحصول على الحماية من الإيذاء المتكرر والثانوي وحماية كرامتهم أثناء الاستجواب وجلسات الاستماع (المادة 18) و وتدابير لتجنب الاتصال بالجناة أثناء الإجراءات الجنائية (المادة 19) وتدابير لمنع الاتصال بالجناة أثناء الإجراءات الجنائية (المادة 19) وتدابير لحمايتهم أثناء الإجراءات الجنائية، بما في ذلك تقليل عدد المقابلات أثناء التحقيقات أو أن يكونوا برفقة شخص موثوق به في الاستجوابات أو جلسات المحكمة (المادة 20) وكذلك حماية الحياة الخاصة (المادة 21). يحق للضحايا الحصول على تقييم فردي لاحتياجاتهم الخاصة من الحماية، وفقًا للتشريعات الوطنية، مع مراعاة خصائصهم الشخصية وطبيعة الجريمة وظروفها (المادة 22).

وباعتبارهم ضحايا لأشكال العنف القائم على نوع الجنس، وفي بعض الحالات تعرضوا لضرر كبير، فإن ضحايا ختان الإناث والزواج المبكر والقسري يستحقون اهتمامًا خاصًا (الحيثية 17) ويُفترض دائمًا أن الأطفال الضحايا لديهم احتياجات حماية محددة ويخضعون لتقييم فردي. وعلى هذا النحو، قد يستفيدون من تدابير الحماية الإضافية المنصوص عليها في المادة 23 من التوجيه، بما في ذلك، على سبيل المثال، الشروط الخاصة لجلسات الاستماع وتجنب الاتصال مع الجناة. تحدد المادة 24 جوانب محددة من الحماية الممنوحة للأطفال الضحايا، بما في ذلك إمكانية تعيين ممثل خاص لهم والحق في الحصول على المساعدة القانونية باسمهم في حالات تضارب المصالح مع الوالدين أو الأوصياء القانونيين الآخرين، وهو أمر ذو أهمية خاصة لحالات ختان الإناث والزواج المبكر والقسري، مع الأخذ في الاعتبار أن أفراد الأسرة والمجتمع هم عادة الجناة. يلعب أفراد الأسرة، وخاصة الوالدين، دورًا رئيسيًا، بطريقة سلبية وإيجابية، إما من خلال إدامة الممارسات أو معارضتها (الشبكة الأوروبية لإنهاء تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، 2019). وبالتالي، فهم لاعبون رئيسيون يجب إشراكهم في جهود الوقاية والحماية، بطرق متباينة اعتمادًا على دورهم في القضية، بما في ذلك توفير الحماية لهم في الحالات التي يتعرضون فيها أيضًا لخطر معارضة الممارسات الضارة.

الممارسات الضارة كمطالبة بالحماية الدولية

أحد الجوانب المهمة للحماية الفعالة للنساء المهاجرات المتأثرات أو المعرضات لخطر تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية أو الزواج المبكر والزواج القسري هو حقهن في طلب الحماية الدولية، عندما يتقاعس بلدهن الأصلي أو مكان إقامتهن المعتاد عن منع الاضطهاد أو توفير الحماية وسبل الانتصاف الكافية.

تنص اتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين (اتفاقية اللاجئين) على العناصر الضرورية للتأهل للحصول على وضع اللاجئ "الخوف المبرر من التعرض للاضطهاد لأسباب تتعلق بالعرق أو الدين أو الجنسية أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب الرأي السياسي". إذا كان وكيل الشخص المضطهد جهة فاعلة غير حكومية، فيجب على مقدم الطلب إثبات أن السلطات في بلده غير قادرة أو غير راغبة في حمايته. المبادئ التوجيهية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن الاضطهاد المرتبط بنوع الجنس، والتي تقدم إرشادات غير ملزمة للدول بشأن المطالبات المتعلقة بنوع الجنس، في تفسير مصطلح "الاضطهاد" في هذا السياق تشير إلى أنه" على الرغم من أن المتقدمين من

[13] انظر البرلمان الأوروبي، رأي لجنة حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين للجنة الشؤون الخارجية، بتاريخ 2018/4/18

الإناث والذكور قد يتعرضون ويخضعون لنفس أشكال الأذى، إلا إنهم قد يواجهون أيضًا أشكالاً من الاضطهاد خاصة بجنسهم" (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2002، ص 3). وتنص كذلك على أنه "ليس هناك شك في أن الاغتصاب وغيره من أشكال العنف المرتبط بنوع الجنس، مثل [...] تشويه الأعضاء التناسلية للإناث [...] هي أفعال تسبب ألماً ومعاناة شديدين [...] وقد استُخدمت كأشكال من أشكال الاضطهاد، سواء ارتكبته الدولة أو الجهات الفاعلة الخاصة" (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2002، ص 3). فيما يتعلق بتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (ختان الإناث)، أصدرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام 2009 مبادئ توجيهية محددة تعترف فيها أيضًا بهذه الممارسة كشكل من أشكال الاضطهاد الخاص بالأطفال، فضلاً عن الإشارة إلى أن "الخوف من تعرض فتاة أو امرأة لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (ختان الإناث) قد يكون لأسباب تتعلق بالانتماء إلى جماعة اجتماعية معينة، ولكن أيضًا ذات رأي سياسي وديني (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2009، ص 11)، والأخيرة بسبب كيفية النظر إليها في مجتمعات معينة، حتى لو لم تكن في الواقع قاعدة دينية.

توفر اتفاقية إسطنبول، وهي ميثاق قانوني ملزم، تعزيزًا مهمًا للمطالبات القائمة على النوع الاجتماعي للحصول على الحماية الدولية في أوروبا، والالتزام بنداء المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل اتباع نهج أكثر مراعاة للنوع الاجتماعي وحساسية للأطفال في إجراءات تحديد وضع اللاجئ[14]. الاتفاقية تُلزم الدول بتشريع أو اتخاذ تدابير أخرى لضمان الاعتراف بالعنف القائم على النوع الاجتماعي كشكل من أشكال الاضطهاد بالمعنى المقصود في اتفاقية اللاجئين وكشكل من أشكال الأذى الجسيم، مما يجعله في حد ذاته سببًا صالحًا للحماية الثانوية (المادة 60(1))، فضلاً عن الاعتراف بأن المرأة قد تتعرض للاضطهاد بسبب هويتها ووضعها كامرأة، وزيادة اعتماد نهج يراعي الفوارق بين الجنسين تجاه الأسس الخمسة لاتفاقية اللاجئين (المادة 60(2)).

داخل الاتحاد الأوروبي، يدرج توجيه مؤهلات الاتحاد الأوروبي[15] "الأفعال ذات الطبيعة الخاصة بنوع الجنس أو ذات طبيعة خاصة بالطفل" ضمن أعمال الاضطهاد المحتملة (المادة 9)، كما يفرض على الدول الأعضاء أن تأخذ في الاعتبار الجوانب الخاصة بنوع الجنس عند تحديد العضوية في فئة اجتماعية معينة أو تحديد سمة من سمات هذه المجموعة (المادة 10). يضمن التوجيه أهلية الحماية الدولية للنساء والفتيات اللاتي لديهن خوف مبرر من الاضطهاد بسبب قضايا ناشئة عن جنسهن، بسبب عادات مثل تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (الحيثية 30) سواء أولئك اللاتي تعرضن لهذه الممارسة أو أولئك المعرضين لخطرها، وكذلك الحماية الدولية للآباء الذين يخشون الاضطهاد أو يواجهون خطرًا حقيقيًا بالتعرض لضرر جسيم بسبب رفضهم السماح لأطفالهم بالخضوع لهذه الممارسة الضارة (الحيثيات 36).

يتباين تطبيق معايير التأهيل هذه على نطاق واسع بين مختلف البلدان، مع اختلاف الاعتبارات حول ما إذا كان خطر التعرض المستقبلي للممارسات الضارة، وخاصة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، شكلاً من أشكال الاضطهاد أم لا، وكذلك فيما يتعلق بمعايير تحديد خطورة الضرر من المخاطر الماضية أو المستقبلية لهذه الممارسة (لي وكيهرر، 2018). وقد لوحظ تطور إيجابي في اتجاه المزيد من الاعتراف بشكل خاص في الاجتهادات القضائية الأخيرة الصادرة عن المحكمة الوطنية الفرنسية للجوء. في الدعوى المرفوعة ضد المكتب الفرنسي لحماية اللاجئين وعديمي الجنسية (*J. v. OFPRA*) (2022)، منحت المحكمة الحماية الدولية لامرأة بسبب انتمائها إلى فئة اجتماعية معينة. كان هؤلاء نساء وفتيات إثيوبيات هربن من الزواج القسري، ونساء وأطفال إثيوبيين من عرقية أمهرة المعرضين لخطر تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. حدث هذا لأن السلطات الوطنية كانت عاجزة عن توفير الحماية الفعالة. وفي الدعوى المرفوعة ضد المكتب الفرنسي لحماية اللاجئين وعديمي الجنسية (*E. v. OFPRA*) (2022)، مُنحت الحماية الدولية لفتاة مصرية مع الاعتراف بانتمائها إلى فئة اجتماعية معينة، وهي فئة النساء والأطفال المعرضين لختان الإناث، مع الأخذ في الاعتبار أيضًا دعم الخالات لهذه الممارسة وعجز الأب (لاجئ في فرنسا) عن حماية ابنته منهم.

---

[14] كما أصدرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مبادئ توجيهية بشأن طلبات اللجوء الخاصة بالأطفال، مع الأخذ في الاعتبار أهمية التفسير المراعي للأطفال والإشارة إلى تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية كشكل من أشكال الاضطهاد الخاص بالأطفال. انظر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2009). المبادئ التوجيهية بشأن الحماية الدولية رقم 8: طلبات لجوء الأطفال بموجب المواد 1 (أ) 2 و 1 (و) من اتفاقية عام 1951 و/أو بروتوكول عام 1967 المتعلق بوضع اللاجئين..

[15] التوجيه رقم 2011/95/EU الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس بتاريخ 13 ديسمبر 2011، بشأن معايير تأهيل مواطني الدول الثالثة أو الأشخاص عديمي الجنسية كمستفيدين من الحماية الدولية، للحصول على وضع موحد للاجئين أو للأشخاص المؤهلين للحصول على الحماية الفرعية، ومحتوى الحماية الممنوحة.

Anitha, S., & Gill, A. (2009). Coercion, consent and forced marriage debate in the UK. *Feminist Legal Studies, 17*(2), 165-184. https://link.springer.com/article/10.1007/s10691-009-9119-4

Campbell, G., Roberts, K. A., & Sarkaria, N. (2020). H*armful traditional practices: Prevention, protection and policing.* Palgrave Macmillan.

Campmajó, M. B. (2020). Forced marriages in Europe: A form of gender-based violence and a violation of human rights. *The Age of Human Rights Journal, 14*. https://revistaselectronicas.ujaen.es/index.php/TAHRJ/article/view/5474/4771

Council of Europe, & Amnesty International. (2014). *The Council of Europe Convention on preventing and combatting violence against women and domestic violence: A tool to end female genital mutilation*. Council of Europe.https://book.coe.int/en/human-rights-and-democracy/6299-pdf-the-council-of-europe-convention-on-preventing-and-combating-violence-against-women-and-domestic-violence-a-tool-to-end-female-genital-mutilation.html

Council of Europe, Steering Committee for Human Rights. (2017). *Guide to good and promising practices aimed at preventing and combating female genital mutilation and forced marriage*. Council of Europe. https://rm.coe.int/steering-committee-for-human-rights-cddh-guide-to-good-and-promising-p/168073418d

End FGM European Network. (2019). *Framing the European Commission's 10 principles for integrated child protection systems in the context of female genital mutilation*. Enf FGM EU. https://www.endfgm.eu/content/documents/10-principles_Final.pdf

Equilibres and Populations, Excision parlons-en, & End FGM European Network. (2018). *Joint shadow report: France*. http://rm.coe.int/09000016807b41ab

Ertürk, Y., & United Nations, Human Rights Council. (2007). *Report of the special rapporteur on violence against women, its causes and consequences, Yakin Ertürk: Intersections between culture and violence against women*. UN. https://digitallibrary.un.org/record/595330

European Commission. (2022). *Impact assessment report accompanying the document proposal for a directive of the European Parliament and of the Council amending Directive 2011/36/UE on preventing and combating trafficking in human beings and protecting its victims*. European Commission. eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:52022SC0425

European Institute for Gender Equality. (n.d.). *Mutilations génitales féminines: Combien de filles courent-elles un risque en France?* Retrieved January 31, 2024, from https://eige.europa.eu/sites/default/files/documents/20182891_mh0418458frn_pdf.pdf

European Union. (2012). Directive 2012/29/EU of the European Parliament and of the Council of 25 October 2012 establishing minimum standards on the rights, support and protection of victims of crime, and replacing Council Framework Decision 2001/220/JHA. *Official Journal of the European Union.* https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:32012L0029

European Union Agency for Fundamental Rights. (2014). A*ddressing forced marriage in the EU: Legal provisions and promising practices*. Publications Office of the European Union. https://fra.europa.eu/en/publication/2014/addressing-forced-marriage-eu-legal-provisions-and-promising-practices

Girls not Brides. (n.d.). *Lithuania: Prevalence rates.* Retrieved January 31, 2024, from https://www.girlsnotbrides.org/learning-resources/child-marriage-atlas/regions-and-countries/lithuania/

Kaplan, A., & Nuño Gómez, L. (Dir.). (2017). *Multisectoral academic training guide on female genital mutilation/cutting*. Editorial Dykinson. https://www.cawtarclearinghouse.org/en/en-topic/assets-7234

Leye, E., & Kehrer, I. (2018). Female genital mutilation as a form of torture and other cruel, inhuman, or degrading treatment or punishment: Intersections with the migration context. *In Gender perspectives on torture: Law and practice* (pp. 105-122). American University Washington College & Law, Center for Human Rights & Humanitarian Law.

https://www.academia.edu/36940951/Female_Genital_Mutilation_as_a_Form_of_Torture_and_Other_Cruel_Inhuman_or_Degrading_Treatment_or_Punishment_Intersections_with_the_Migration_Context

Matanda, D. J., Van Eekert, N., Croce-Galis, M., Gay, J., Middelburg, M. J., & Hardee, K. (2023). What interventions are effective to prevent or respond to female genital mutilation? A review of existing evidence from 2008-2020. *PLOS Global Public Health, 3*(5), e0001855. https://doi.org/10.1371/journal.pgph.0001855

National FGM Centre, Foundation for Women's Health Research and Development, We Speak Out, Orchid Project, & End FGM European Network. (2023). *Joint shadow report: United Kingdom.* https://www.endfgm.eu/editor/files/2023/11/FINAL_GREVIO_Shadow_Report_UK.pdf

Paisal, M. S. (2020). Derecho penal y matrimonios forzados: Es adecuada la actual política criminal? *Política Criminal, 15*(29), 386-405. https://www.scielo.cl/scielo.php?script=sci_arttext&pid=S0718-33992020000100386

Toe-Bouda, F., & Narain, A. (2022). *Harmful practices as gender-based violence against women and girls: CEDAW Convention, general recommendations Nos 12, 14, 19, 31 and 35 and practice of the committee with recommendations and guidance to state Parties to the Convention.* OHCHR. https://www.ohchr.org/en/documents/tools-and-resources/harmful-practices-gender-based-violence-against-women-and-girls-cedaw

Torres, N., & Villacampa, C. (2021). Intervention with victims of forced marriage. Women and *Criminal Justice, 32*(3). https://doi.org/10.1080/08974454.2021.1875107

United Nations Children's Fund. (2005). *Changing a harmful social convention: Female genital mutilation/cutting*. UNICEF. https://www.unicef-irc.org/publications/396-changing-a-harmful-social-convention-female-genital-mutilation-cutting.html

United Nations High Commissioner for Refugees, Division of International Protection Services, Protection Policy and Legal Advice Section. (2009). *Guidance note on refugee claims relating to female genital mutilation*. UNHCR. https://www.refworld.org/policy/legalguidance/unhcr/2009/en/65361

United Nations High Commissioner for Refugees. (2002). *Guidelines on international protection: Gender-related persecution within the context of article 1A(2) of the 1951 Convention and/or its 1967 protocol relating to the status of refugees.* UNHCR. https://www.unhcr.org/sites/default/files/legacy-pdf/3d58ddef4.pdf

United Nations, General Assembly, Human Rights Council. (2014). Preventing and eliminating child, early and forced marriage: Report of the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights. UN. https://digitallibrary.un.org/record/771505

United Nations, Office of the High Commissioner for Human Rights. (2019). *Joint general recommendation No. 31 of the Committee on the Elimination of Discrimination against Women/general comment No. 18 of the Committee on the Rights of the Child 2019 on harmful.* https://www.ohchr.org/en/documents/general-comments-and-recommendations/joint-general-recommendation-no-31-committee

United Nations, Secretary General. (2018). *Report of the Secretary-General on the issue of child, early and forced marriage*. UN. https://digitallibrary.un.org/record/1639165

الفصل الثالث
التدخلات الاجتماعية: تقييم المخاطر والإحالة

3.1 التدخلات الاجتماعية

إن الاحترام والحساسية تجاه الثقافة لا يعني قبول الممارسات التقليدية الضارة أو انتهاك حقوق الإنسان الأساسية، كما أن فهم الحقائق الثقافية المختلفة ينبغي أن يقودنا، في إطار الشراكة، إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان. الثقافات ليست ثابتة، بل ديناميكية. إنهم يؤثرون ويتأثرون بالتغيير، وهذا هو التغيير الذي يجب تنفيذه ولا ينبغي أن يكون هناك تعارض بين حقوق الإنسان والقيم الثقافية، ولكن ينبغي إحراز تقدم نحو تحييد الممارسات الثقافية الضارة وتعزيز الممارسات الإيجابية.

يجب اعتماد تعزيز الحوار التأملي والمفتوح، بما في ذلك الحوار الذي يتمحور حول الاختلافات الثقافية بين المجتمعات، كعنصر أساسي في مكافحة جميع أشكال العنف. تعتبر القوانين التي تحظر الختان (تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية) إجراءً مهمًا، ولكنها أيضًا مجرد نقطة بداية، فنحن نعلم أن وجود خطط عمل وطنية يسمح للمجتمعات المحلية والزعماء المحليين والدينيين ومقدمي الخدمات بالتوحد لضمان قدر أكبر من الالتزام بالتدابير الرامية إلى إنهاء هذه الممارسات.

إن العمل على تغيير العقليات، مع التركيز على الوقاية والتدخل، لا ينبغي أن يركز فقط على تغيير الأعراف الاجتماعية، بل يتعين علينا أن نذهب إلى أبعد من ذلك ونتناول قضايا أوسع نطاقا، مثل دور النساء والفتيات، وحقوق الإنسان الخاصة بهن، وحصولهن على الفرص .إن المعتقدات والهويات الاجتماعية والثقافية المحيطة بالمواقف المرتبطة بتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية لا تجعل من السهل العمل مع مجموعات المجتمع حيث تنتشر هذه الممارسة، كما إنه من المهم جدًا أن تعمل جميع الكيانات المجتمعية معًا، على سبيل المثال، الوحدات الصحية ودور الحضانة ورياض الأطفال والمدارس وقوات الأمن والمنظمات غير الحكومية والجمعيات ومجموعات المهاجرين غير الرسمية والمشاريع، وذلك دائمًا بهدف تبادل المعلومات والتخطيط بشكل منهجي إجراءات الوقاية، وكذلك التدخل في حالات ختان الإناث المعروفة.

هناك العديد من عواقب تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (ختان الإناث) على الأفراد والمجتمع المحلي/المجتمع، سواء في المجتمع المضيف أو في المجتمع الأصلي، ولهذا السبب من المهم أيضًا رفع مستوى الوعي والوقاية والمعلومات أيضًا في قطاعات مختلفة، مثل التدخل الاجتماعي في المجتمع والصحة والتعليم والتدريب والبحث والتعاون مع البلدان التي تتم فيها هذه الممارسات دون أي نوع من اللوم الجنائي و/أو الاجتماعي.

في المناطق التي يوجد فيها خطر أكبر لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (ختان الإناث)، ستكون هناك حاجة أكبر لاتخاذ إجراءات وقائية، مثل المعلومات والتعليم والاتصالات والأنشطة/البرامج لتغيير السلوكيات والمواقف، سواء في المدارس أو في المجتمعات المحلية نفسها، والصحافة وغيرها من السياقات التي تعتبر ذات صلة.

ومن الأهمية بمكان بناء الجسور وإشراك القيادات النسائية والزعماء الدينيين، فضلا عن الشخصيات الرئيسية الأخرى في المجتمعات المحلية نفسها، الذين يعد عملهم مهما، لرفع مستوى الوعي بين أقرانهم والنجاح في التخلي عن ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والقضاء عليها في اسرع وقت ممكن.

عندما نفكر في المشاريع والبرامج في مجال ختان الإناث، ينبغي أن تعتمد على تقديم معلومات واضحة ودقيقة ومتسقة ومقبولة ثقافيًا أيضًا، مع إشراك المجتمعات المحلية في التخطيط والمشاركة في الأنشطة، مع الأخذ في الاعتبار دائمًا الاحتياجات المختلفة لكل جماعة وقيمها ومعتقداتها وتطلعاتها وتوقعاتها وصراعاتها ومجموعاتها المرجعية.

وكاستراتيجية لعملية صنع القرار وتغيير السلوك هذه، غالبًا ما تكون مجموعات المساعدة المتبادلة ضرورية، فنحن نعلم أن المجتمع يلعب دورًا أساسيًا في هذا التغيير. ولذلك، من الضروري تعزيز الحاجة إلى مشاركته وإشراك المتضررين بشكل مباشر من تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (وليس فقط ممثليهم والقادة) مع السلطات العامة والمنظمات غير الحكومية والحكومة الهيئات المسؤولة عن السياسات العامة المتعلقة

بالمساواة وعدم التمييز. يمكن أن تكون هذه المشاركة من خلال الاجتماعات وجلسات الاستماع وغيرها من الأنشطة التي تتضمن، على سبيل المثال، تعزيز المعلومات العامة والتثقيف وحملات الوقاية حول المخاطر الصحية المرتبطة بتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (ختان الإناث).

إذا نظرنا إلى العواقب الجسدية والنفسية المختلفة التي تنجم عن هذه الممارسة، فإن الخدمات والرعاية الصحية، بحكم خصائصها ومواردها، عوامل أساسية للوقاية؛ سواء في النهج المشترك بين الثقافات في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، أو في إعطاء الأولوية لتعزيز المهارات الشخصية والاجتماعية للنساء وأسرهن. ولذلك، فإن التعامل مع تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية باعتباره مشكلة صحية يجب أن يشجع على تطوير وهيكلة البرامج وتعميم الوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية، بما في ذلك الرعاية الجنسية والإنجابية.

وباعتبارها وسيطًا بين المجتمع المحلي والمجتمع المضيف، يمكن للوساطة الاجتماعية والثقافية أن تلعب دورًا أساسيًا في تسهيل الحوار والتفاوض بين الأطراف، والسعي إلى خلق توافق في الآراء دون فرض تسلسلات هرمية ثقافية. بالإضافة إلى الدعم المحدد في مجالات مختلفة مثل الصحة والتعليم والعمل الاجتماعي، تعمل الوساطة أيضًا على تسهيل التواصل بين المتخصصين في الخدمة العامة/الخاصة والمواطنين من أصول ثقافية مختلفة، والعمل على مستوى الوقاية والتعاون بنشاط مع جميع المشاركين في عمليات وإجراءات التدخل.

وإلى جانب التدخلات التي سيتم تنفيذها مع المجتمعات المعرضة للخطر والنساء ضحايا تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (ختان الإناث)، من المهم العمل مع المهنيين الصحيين لتدريبهم على التعرف على تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والتعامل معه بشكل أفضل، فضلاً عن التعلم والتدريب على إجراءات التشخيص والتصحيح. ختان الإناث ليس مجرد مسألة جسدية أو تشريحية. هذه الممارسة هي جزء من عالم اجتماعي وثقافي وديني خاص بها في كثير من الأحيان، والذي ينظم الطريقة التي تعيش بها المرأة وتفكيرها وشعورها ورؤيتها في المجتمع.

لإقامة علاقة وثيقة مع هؤلاء النساء، من الضروري أن نكون على دراية بهذا الواقع لأنه بدون ذلك، لا يمكن إنشاء تدخلات كافية وفعالة في المجتمع. على الرغم من أنه من المسلم به أن النهج المتبع تجاه هؤلاء النساء يجب أن يكون فرديًا وموجهًا نحو الاحتياجات والاهتمامات التي يعبرون عنها بأنفسهن، إلا أنه يمكن وضع معايير الممارسة (أدلة الممارسات الجيدة) لتوزيعها على مختلف الأجهزة لتسهيل هذا النهج..

3.2 تقييم مخاطر ختان الإناث

لتقييم مخاطر ختان الإناث، تم إعداد استمارة للتمييز بين النساء المصابات بتشويه الأعضاء التناسلية والفتيات المعرضات لذلك الخطر. ويتم تنظيم هذا التمييز بين كلا النوعين على أساس عمر الضحية بالتزامن مع العمر السائد لضحايا الختان في البلد الأصلي. لا تدعي لائحة البيانات والوقائع أنها تقدم إشارة محددة لأوضاع النساء والفتيات، ولكنها تشير إلى الاحتمال القوي إلى حد ما بأنه يجب مقارنتها بامرأة أو طفلة يتم تعريضها للختان. علاوة على ذلك، فإن تحديد عمر الضحية المعرضة لخطر الختان يسمح "بمعالجة" القاصرين وفقًا للاحتياجات المحددة لأولئك الذين خضعوا للختان، وقبل كل شيء، العمل في سياق الأسرة لمنع ذلك (جمعية بارسيك للبحوث والتدخلات الاجتماعية Associazione Parsec Ricerca e Interventi Sociali" وآخرون، 2018).

مجموعة المؤشرات اللازمة لتحديد درجة احتمالية تتعلق بامرأة تعاني من ختان الإناث - مرتبة من 1 إلى 6 وربما إعادة تصنيفها إلى عالية ومتوسطة ومنخفضة - تستخدم المعلومات القابلة للرجوع إليها الموجودة في بلدان المنشأ.

إن تقدير نسبة انتشار ختان الإناث في الفئة العمرية من 15-49 سنة إلى عدد النساء في نفس الفئة العمرية (%) يشهد على تطور الظاهرة مع مرور الوقت. تم إنشاء المؤشر المرجعي، المقسم إلى ثلاثة أوضاع (انخفاض قوي، منفصل، ضعيف) من خلال مقارنة انتشار تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (ختان الإناث) في البلدان الأصلية للأجيال الأكبر سنا (49-45 عاما) مع انتشاره بين أصغرهم (19-15 عاما). ولكن هذا الرقم الأخير كان بعد التدخل لمنع الختان المحتمل. يؤدي هذا المؤشر وظيفة تعزيز أو تخفيف قيمة المخاطر المنسوبة. إذا كان الاتجاه آخذًا في الانخفاض بشدة وكانت النساء أقل من 30 عامًا، فمن الممكن أن ينخفض معدل الانتشار بمقدار الربع (انخفاض حاد) أو ما بين 10-20 (مقبول) أو أنه غير ذي صلة (لا شيء) (جمعية بارسيك للبحوث والتدخلات الاجتماعية Associazione Parsec Ricerca e Interventi Sociali" وآخرون، 2018). يتم عرض النتيجة المجمعة للمعلومات في علامة التبويب أدناه.

الجدول - 1 انتشار تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية) ختان الإناث (بين النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 عامًا حسب بلد المنشأ، وتحديد المخاطر) جمعية بارسيك للبحوث والتدخلات الاجتماعية "Associazione Parsec Ricerca e Interventi Sociali" وآخرون،(2018

الجنسية	نسبة ختان الإناث	الاتجاه نحو الانخفاض	الخطر
الصومال	98	لا يوجد	6 مرتفع
غينيا	97	لا يوجد	6 مرتفع
جيبوتي	93	لا يوجد	6 مرتفع
سيراليون	90	مقبول	6 مرتفع

الجنسية	نسبة ختان الإناث	الاتجاه نحو الانخفاض	الخطر
مالي	89	لا يوجد	5 مرتفع
مصر	87	مقبول	5 مرتفع
السودان	87	مقبول	5 مرتفع
إريتريا	83	مقبول	5 مرتفع
نيجيريا* ستاتي: إيمو، إيبونيل، أوسون، أويو	80-70		5 مرتفع
السنغال* المناطق الجنوبية	80-70		5 مرتفع
بوركينا فاسو	76	شديد	5 مرتفع
جامبيا	75	لا يوجد	4 متوسط
السنغال* إيتني: مادينغي، سونينكي	70		4 متوسط
إثيوبيا	74	مقبول	4 متوسط
غانا* المناطق الشمالية	75		4 متوسط
كوردستان، العراق	70	شديد	4 متوسط
موريتانيا	69	مقبول	4 متوسط
ليبيريا	50	شديد	3. متوسط
بنين* إيتني: باريبا، بول، ؛ منطقة بورغو	50	شديد	3. متوسط
السنغال* إيتني: ديولا، بولار	50-.40		3. متوسط
غينيا بيساو	45	لا يوجد	3. متوسط
نيجيريا* الولايات: إيدو (مدينة بنين)؛ لاغوس، أوندو، دلتا؛ كانو؛ كوارا، إينوغو	50-30		3. متوسط
نيجيريا* إيتني: إيكوي، إغبو، يوروبا	50-30		3. متوسط
تشاد	44	مقبول	3. متوسط
كوت ديفوار	38	مقبول	3. متوسط
نيجيريا	25	شديد	2 منخفض
السنغال	25	مقبول	2 منخفض
جمهورية إفريقيا الوسطى	24	شديد	2 منخفض
كينيا	21	شديد	2 منخفض
اليمن	19	مقبول	2 منخفض
تنزانيا	15	شديد	2 منخفض
بنين	9	غير مؤثر	1 ثرخفض
العراق	8	غير مؤثر	1 منخفض
توغو	5	غير مؤثر	1 منخفض
غانا	4	غير مؤثر	1 منخفض
النيجر	4	غير مؤثر	1 منخفض جدا
الكاميرون	1	غير مؤثر	1 منخفض جدا

خضعت معظم الفتيات لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (ختان الإناث) في سن التاسعة، مما يسمح للعاملين في استقبال ورعاية النساء المهاجرات أو طالبي اللجوء بتنفيذ المعلومات والتدخلات الوقائية. ومع العلم بالعمر السائد لختان الإناث في بلد المنشأ، يمكن التصرف مع الفتيات، وخاصة الآباء، لأغراض وقائية.

الجدول 2 - العمر حتى إجراء عملية ختان الإناث (جمعية بارسيك للبحوث والتدخلات الاجتماعية " Associazione Parsec Ricerca e Interventi Sociali" وآخرون، 2018)

< 5 سنوات		< 9 سنوات		10-14 سنة	
اليمن	%100	بوركينا فاسو	%91	جمهورية أفريقيا الوسطى	%52
مالي	%98	الصومال	%88	سيراليون	%37
غانا	%83	إثيوبيا	%86	كينيا	%30
نيجيريا	%82	جيبوتي	%84	مصر	%29
موريتانيا	%81	بنين	%84	تنزانيا	%21
السنغال	%74	ساحل العاج	%83		
		جامبيا	%83		
		النيجر	%83		
		غينيا	%82		
		السودان	%74		
		إيجيتو	%71		
		تشاد	%71		
		توغو	%68		
		تنزانيا	%68		
		إريتريا	%68		
		العراق	%67		
		غينيا بيساو	%62		
		كينيا	%52		

إرشادات الإحالة

يعد تحديد النساء اللاتي تعرضن لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية أو الزواج القسري أمرًا ضروريًا لضمان الوصول إلى الحقوق وإحالتهن لاحقًا إلى الخدمات المختصة أو المتخصصة. ومن خلال هذه الآلية، يتلقى الضحايا المساعدة ويتم إعلامهم بشكل كامل بخياراتهم المستقبلية ويتم إحالتهم إلى منظمة أو أكثر تقدم كل الدعم اللازم.

يجب إرسال النساء اللاتي تعرضن لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، والتي تم تحديدها بناءً على المعايير المذكورة أعلاه، بشكل مناسب، مع الأخذ في الاعتبار مستوى الاستعجال الذي أبلغ عنه أطباء مراكز الاستقبال، إلى المرافق الصحية التابعة لهيئة الخدمات الصحية الوطنية من أجل الإدارة العلاجية المناسبة (القانون الإيطالي رقم 7 المؤرخ 9 يناير 2006 بشأن أحكام منع وحظر ممارسات تشويه الأعضاء التناسلية للإناث).

3.3 نماذج تقييم المخاطر

يعد جمع بيانات موثوقة حول مدى انتشار تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (ختان الإناث) أمرًا ضروريًا للعمل مع المجتمعات المتضررة ولإنشاء سياسات فعالة لها تأثير حاسم على حياة النساء والفتيات اللاتي يتعرضن لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، بهدف حماية المعرضات للخطر. ونظراً لوجود تدفقات هجرة من البلدان التي يتم فيها إجراء ختان الإناث، فقد حذرت منظمة الصحة العالمية من خطر ممارسة هذه الممارسة في بلدان أخرى، وخاصة في الاتحاد الأوروبي.

العدد الدقيق للفتيات والنساء اللاتي تعرضن لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية غير معروف، ولكن للعمل بشكل أكثر اتساقًا مع الفتيات والنساء المتأثرات بهذه الممارسة، يمكن أن تساعد الدراسات حول مدى انتشار تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في حساب المخاطر. ومن الممكن أن يعود البحث وتجميع المعلومات الصحية، إلى جانب البحوث الوطنية، بفوائد كبيرة على النساء المتأثرات بتلك الممارسة، اللاتي يمكن أن تتحسن حياتهن بشكل كبير. وبناءً على هذه الدراسات، يمكن للمنظمات غير الحكومية تعزيز البرامج وإنشاء بروتوكولات عمل محلية، بالتعاون مع السلطات المحلية، بهدف اكتشاف حالات الخطر المحتملة.

بالإضافة إلى هذه الدراسات السائدة، فإن تسجيل الحالات على منصة صحية يمكن أن يحدد أيضًا النساء ضحايا هذه الممارسة، بالإضافة إلى الإشارة إلى الحالات التي يوجد فيها خطر حدوث المزيد من تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. ومن خلال سجل صحي، مثل منصة السجل

الصحي الإلكتروني في البرتغال، من الممكن إجراء مراقبة وبائية لظاهرة العنف مع تعزيز الإحالات والدعم للضحايا أو النساء المعرضات للخطر.

بالنسبة للبيانات السريرية المتعلقة بتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، تم إنشاء علامة تبويب فردية حيث يمكن تسجيل المتغيرات التالية لكل امرأة تعرضت للختان: العمر الحالي، تاريخ التسجيل، المؤسسة التي يتم فيها التسجيل، نوع التشويه (النوع 1، 2، 3، 4)، العمر والبلد الذي تم فيه إجراء التشويه، سواء تم إجراؤه أثناء الإقامة في البرتغال (نعم / لا) والنطاق الذي تمت ملاحظة المرأة فيه (التشاور؛ الاستشفاء؛ الحمل؛ النفاس) وما إذا كانت النساء تم إبلاغهن بالإطار القانوني (نعم / لا) وما هي المضاعفات المرتبطة به (أمراض الجهاز البولي التناسلي، الجنسي، التوليدي، النفسي).لقد ساعدت هذه المعرفة، المستندة إلى المزيد من البيانات الملموسة، المنظمات غير الحكومية على إقامة شراكات مع المنظمات الرسمية، وتوجيه عملها نحو المناطق الأكثر تضرراً واتخاذ قرارات أكثر استناداً إلى خصائص واحتياجات المجتمعات المتضررة. ونظرًا لتعقيد تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، يتطلب تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية تدخلاً متكاملاً ومنسقًا يشمل جميع المجالات المهنية التي قد يتعين عليها، بشكل مباشر أو غير مباشر، التعامل مع حالات قائمة أو حالات محتملة لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية.

إن وجود بروتوكولات العمل، فضلاً عن المبادئ التوجيهية للعاملين في مجال الصحة، والخدمات الاجتماعية، وخدمات حماية الأطفال والشباب والشرطة، أمر في غاية الأهمية لمعالجة هذه المشكلة. ينبغي أن تكون الأولوية في التدخل لضمان الحماية الفورية للفتاة أو الفتيات أو الأم أو أفراد الأسرة الذين طلبوا المساعدة، لمنع حدوث هذه الممارسة..

لذا فإن تحليل المخاطر ليس مهمًا فحسب، بل هناك أيضًا أنشطة مهمة جدًا لمكافحة هذه المخاطر التقليدية، مثل: تنفيذ أنشطة المعلومات/التوعية والتدريب؛ وإشراك القادة الدينيين والنساء ذوات المهارات القيادية في المجتمعات المحلية؛ عقد اجتماعات مجتمعية أوسع، مثل الندوات وورش العمل والتجمعات، من بين أشكال أخرى، كمساحات للمشاركة والتعلم المتبادل؛ تعزيز تمكين النساء والفتيات داخل المجتمعات، وتمكينهن من أن يصبحن عوامل تغيير بين أقرانهن؛ إقامة شراكات مع المهنيين والكيانات العامة والخاصة التي تعمل بشكل وثيق مع المجتمعات المحلية في البلدان التي يتم فيها تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية واستخدام ديناميكيات المشاركة والتعبئة بين جيل الشباب، وإشراك الشابات أيضًا.

المراجع

Associazione Parsec Ricerca e Interventi Sociali, Coop. Soc. Parsec, Università di Milano-Bicocca, A.O. San Camillo Forlanini, Nosotras Onlus e Associazione Trama di Terre. (2018). *Linee guida per il riconoscimento precoce delle vittime di mutilazioni genitali femminili o altre pratiche dannose.* Dipartimento per le Pari Opportunità persso la Presidenza del Consiglio dei Ministri. https://www.simmweb.it/attachments/article/909/riconoscimento_precoce_vittime_MGF.pdf

القسم 3:
التدخل في حالة الأزمات

الفصل الأول
الدعم النفسي والقانوني لضحايا الممارسات الضارة

إن الممارسات الضارة، وعلى وجه الخصوص، تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (ختان الإناث)، والزواج القسري المبكر والعنف والقتل على أساس الشرف، لها تأثير كبير ومعقد على ضحاياها. ونظرًا لطبيعة الجريمة والعنف، غالبًا ما يعاني الضحايا من عواقب جسدية ونفسية خطيرة، والتي يجب معالجتها بشكل مناسب من قبل المتخصصين الذين يتعاملون معهم. قد يكون المتخصصون الذين يتعاملون مع الضحايا أو الضحايا المحتملين للممارسات الضارة قادرين بالفعل على منع واكتشاف مخاطر الممارسات الضارة والتخفيف من حدتها، بالإضافة إلى مساعدة الأشخاص الذين وقعوا ضحية بالفعل وتزويدهم بالدعم المخصص بناءً على الاحتياجات المحددة والفردية للضحية. .

تماشيًا مع توجيه حقوق الضحايا لعام 2012 (المادة 8) واتفاقية إسطنبول (هوبر، 2019)، يحق لضحايا الممارسات الضارة الوصول إلى خدمات الدعم ورعاية من الخبراء والعلاج لدعم تعافيهم، بما في ذلك أفراد عائلة الشخص المتوفى نتيجة جريمة أيضًا، في حالة القتل بسبب الشرف. لقد تم الاعتراف بأن الدعم النفسي والقانوني لضحايا الممارسات الضارة أمر بالغ الأهمية والحسم بشكل خاص. في حين أن الحصول على الدعم هو أمر أساسي لتعافي الضحايا، فقد كان تركيز الدول في العقود الأخيرة منصبًا بشكل أساسي على منع وملاحقة الممارسات الضارة، وبالتالي تم تجاهل وضع نظام مناسب وعالي الجودة لتقديم الدعم كأمر ثانوي (الشبكة الأوروبية لإنهاء ختان الإناث في الاتحاد الأوروبي، 2021). وهذا تسبب في ترك ضحايا ما زالوا يواجهون العديد من العوائق في الحصول على الرعاية والدعم الذي يلبي احتياجاتهم.

سيتناول هذا القسم احتياجات الدعم لضحايا تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، والزواج القسري المبكر، والعنف/القتل بسبب الشرف، مع التركيز بشكل خاص على الاحتياجات النفسية والقانونية. وسوف يدرس بعد ذلك كيف يمكن للمتخصصين تقديم الدعم الأفضل لهؤلاء الضحايا والاستجابة لتلك الاحتياجات بطريقة مناسبة.

1.1 أثر الجريمة والاحتياجات الأساسية لضحايا الممارسات الضارة

يمكننا تحديد خمسة احتياجات رئيسية مشتركة بين جميع ضحايا الجريمة والتي يجب أن تكون نقطة البداية لأي استجابة لدعم ضحايا الجريمة. وهذه الاحتياجات، التي أقرها توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن حقوق الضحايا، هي كما يلي (ميندر-شوتراند وآخرون، 2022، الاتحاد الأوروبي، 2012):

1. المعاملة المحترمة والاعتراف بهم كضحايا؛
2. الوصول إلى الدعم؛
3. الوصول إلى العدالة؛
4. الحماية من الإيذاء الثانوي والمتكرر والترهيب والانتقام؛
5. التعويض والجبر.

قد تتغير هذه الاحتياجات بمرور الوقت، وقد تختلف تبعًا للعوامل المشتركة المرتبطة بمجموعات مختلفة (على سبيل المثال: نوع الجريمة، فئة الضحية) وحالة كل ضحية. تم تحديد الخصائص الشخصية والتفاعل الاجتماعي والظروف كعوامل تلعب دورًا مهمًا في كيفية تأثر الضحية بالجريمة وكيفية تعافيها (ويدلوك وتابلي، 2016). هناك احتياجات محددة تتعلق بهوية الضحية وخلفيته الثقافية؛ نقاط القوة الشخصية؛ آليات التعاون؛ شبكة الدعم الاجتماعي المتاحة؛ مستوى الصدمة السابقة للضحية، والتجارب السابقة مع أنظمة العدالة والمستجيبين الأوائل وكذلك الصحة الجسدية والنفسية للضحايا (ميندر-شوتراند وآخرون، 2022). يجب تحديد هذه الاحتياجات المحددة، إلى جانب الاحتياجات العامة، وأخذها في الاعتبار في أي استجابة من استجابات الدعم.

1.2 التأثير النفسي للممارسات الضارة والاحتياجات المحددة للضحايا

في حالة ضحايا الممارسات الضارة، تم الاعتراف بالأثر النفسي المهم للجرائم من قبل المتخصصين، والحصول على الدعم النفسي والرعاية كمفتاح لتعافي الضحايا (الشبكة الأوروبية لإنهاء ختان الإناث في الاتحاد الأوروبي، 2021). ففي حالات العنف القائم على الشرف على سبيل المثال، يتبين أن العنف الجسدي والنفسي الذي يتعرض له الضحايا يمكن أن يؤدي إلى حالات صدمة ما بعد الصدمة (شبكة الزواج والهجرة، 2018). لاحظ المختصين الذين يتعاملون مع ضحايا تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والناجين منه أيضًا أن الناجين يمثلون معدلات أعلى بشكل عام من اضطرابات/عواقب الصحة العقلية مقارنة بالضحايا الآخرين (الشبكة الأوروبية لإنهاء ختان الإناث في الاتحاد الأوروبي، 2023) ويمكن أن تشمل هذه الاضطرابات اضطرابات ما بعد الصدمة (PTSD) ، واضطرابات القلق، والاكتئاب، من بين أمور أخرى (الشبكة الأوروبية لإنهاء ختان الإناث في الاتحاد الأوروبي، 2023)، بما في ذلك بين الفتيات الصغيرات اللاتي غالبًا ما تظهر عليهن علامات التهيج والاكتئاب والقلق وتقلب المزاج (الأمم المتحدة، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بدون تاريخ). بالإضافة إلى ذلك، تظهر الأبحاث على سبيل المثال، أن النساء اللاتي يتعرضن لمواقف وبيئات السيطرة/الإكراه والمراقبة، حيث يُتوقع منهن الأدوار التقليدية المرتبطة بالمرأة ويعانين من القلق الناجم عن الحالة الزوجية، وهو ما ينطبق على العديد من النساء والفتيات اللاتي في حالات الزواج المبكر والقسري، يكونون أكثر عرضة لإيذاء النفس و/أو السلوكيات الانتحارية (باستيل، 2015).

تنشأ الاحتياجات النفسية المحددة للضحايا أولاً من الخصوصيات المرتبطة بطبيعة الجرائم. في كثير من الحالات، ينطوي تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (ختان الإناث)، والزواج القسري المبكر، والعنف/القتل بدافع الشرف، على أشكال من العنف الجسدي والنفسي، والتي يمكن أن تحدث على مدار سنوات عديدة. ومن ثم، فإن هذا الاعتداء طويل الأمد يخلق تأثيرات نفسية مهمة على الضحايا، بما في ذلك في كثير من الحالات، محاولات السيطرة على الضحية وعزلها عن الشبكات الخارجية، ولكن أيضًا تأثير الاعتداء الجسدي المتكرر، على سبيل المثال الاغتصاب المتكرر في حالة ضحايا الزواج المبكر والقسري (باستيل، 2015). إن طبيعة هذا العنف تجعل ضحايا الممارسات الضارة في حاجة إلى حماية خاصة عند ترك حالة سوء المعاملة، لضمان الحماية من الإيذاء المتكرر والترهيب والانتقام من الجاني/ الجناة. هناك حاجة أيضًا إلى حماية محددة لضمان عدم تصاعد الجرائم، على سبيل المثال، خطر تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والزواج القسري المبكر ليصبح عنفًا/قتلًا على أساس الشرف إذا حاولت الضحية ترك الأسرة، أو الكشف عما حدث لشخص خارجي، سواء بدون أو خارج المجتمع (جانسينز وآخرون، 2015).

بالإضافة إلى ذلك، تعد الممارسات الضارة جرائم معقدة بطبيعتها، وترتبط بجرائم أخرى، على سبيل المثال، يتم الاعتراف بالممارسات الضارة أيضًا على أنها شكل من أشكال العنف المنزلي والإساءة، وهو أمر معروف جيدًا أنه يؤثر بشكل كبير على رفاهية الضحايا وحياتهم. يشير المتخصصون في خدمات الدعم إلى أن التأثيرات الرئيسية على ضحايا العنف المنزلي يمكن أن تشمل (دعم الضحايا، بدون تاريخ) والاكتئاب؛ ونوبات الخوف والقلق والذعر والوحدة والعزلة وانعدام الثقة أو احترام الذات؛ والشعور بالذنب أو اللوم الذاتي واضطرابات النوم وصعوبة في العمل أو في علاقات أخرى. في بعض الحالات، يمكن ربط الأمراض الصحية، وخاصة الزواج القسري المبكر، بالإتجار بالبشر أيضًا، مع تحديد الحالات في بلجيكا والمملكة المتحدة والمزيد في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي (جانسينز وآخرون، 2015). يؤثر الاتجار بالبشر، المعترف به كجريمة عنيفة واستغلالية، على جميع مجالات حياة الضحايا ويقوم على الاستغلال والإساءة المتكررين والمطولين، وبالتالي يخلق صدمات متكررة وطويلة الأمد (المنظمة الدولية للهجرة، 2020).

أخيرًا، تظهر الأبحاث أنه في كثير من الأحيان، تحديث بعض الممارسات الضارة نفسها نتيجة لتفضيل الأطفال الذكور على الإناث. ونتيجة لذلك، يصبح الإهمال هو القاعدة ويمكن أن يؤدي إلى سلوك عنيف ومسيئ، والذي يشمل الأشخاص ذوي الإعاقة (الأمم المتحدة، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، 2009).

تنشأ أيضًا احتياجات نفسية محددة لضحايا الممارسات الضارة من الروابط مع المجتمع والثقافة في الجريمة والإساءة. تظهر الأبحاث أن الضحايا يمكن أن يتشاركوا في كثير من الأحيان مشاعر معقدة من التناقض تجاه أسرهم ومجتمعهم في هذا الصدد (الأمم المتحدة، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، 2009). وهذا هو الحال بالنسبة لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (ختان الإناث)، والزواج القسري المبكر، والعنف/القتل بدافع الشرف، حيث يمكن أن تكون الأسرة مرتبطة بالجريمة، إما بارتكابها أو المشاركة فيها. وفي حالة الضحايا الذين ينتمون إلى أسر مهاجرة ويعيشون في بلد تختلف ثقافته كثيراً، فقد يؤدي ذلك إلى تضارب القيم بين قيم الأسرة وقيم بلد الإقامة.

بالنسبة للضحايا، يتناقض الولاء للأسرة مع رفض أو خوف الخضوع للممارسة/ الممارسات، مما يؤدي إلى هذا التناقض، وإلى خوف الضحايا من انتقام الأسرة إذا طلبوا المساعدة أو الدعم (الأمم المتحدة، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، 2009). يمكن أن تشمل تدابير الانتقام الاستبعاد من المجتمع، وهو ما يخشاه الضحايا في كثير من الأحيان نتيجة لطلب المساعدة أو الإبلاغ عن الجريمة. تخلق هذه الديناميكيات تأثيرات عاطفية ونفسية معقدة على الضحايا، والتي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند الاستجابة للدعم.

وأخيرًا، هناك بعض العناصر الإضافية التي يجب أخذها في الاعتبار عند النظر في الاحتياجات النفسية لضحايا الممارسات الضارة. تقع هذه الجرائم في كثير من الحالات عندما يكون الضحايا في سن مبكرة - سواء قاصرين أو مراهقين أو شباب بالغين - ولا سيما في حالات الزواج القسري والمبكر وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. إن الأبحاث راسخة فيما يتعلق بتأثير العنف على الأطفال وتوضح كيف تؤدي الأحداث المجهدة والصادمة والعنف والإهمال إلى عواقب طويلة المدى على سلامة الضحايا الجسدية والنفسية والعاطفية والاجتماعية، من بين أمور أخرى. توضح الأبحاث أيضًا كيف

يمكن أن يتأثر دماغ الطفل ونموه العاطفي، وتحدث صعوبات، على سبيل المثال، في القدرات المعرفية، ومشاكل الذاكرة، والتأخر في تطور اللغة، ولكنها أيضًا مخاطر تتمثل في تطور حالات خطيرة مثل اضطراب ما بعد الصدمة (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2019). كما أن صغر سن الضحايا يعني عادة أنه يتم إخراجهم في كثير من الأحيان من المدارس، وخاصة في حالة الزواج المبكر والقسري، وبالتالي لا يستطيعون الوصول إلى التعليم والمعرفة (اليونيسيف، 2023).وهذا بالتالي يحد من وصولهم إلى الفرص المهنية وبالتالي استقلالهم المالي (باستيل، 2015). يمكن للضحايا في كثير من الأحيان أن يكونوا في حالة اعتماد على أسرهم للحصول على احتياجاتهم الأساسية، على سبيل المثال الإسكان والأمور المالية / العمل والأمور الاجتماعية والصحية. عندما تلعب الأسرة أو أفرادها دورًا في الجريمة، فهذا يعني أن الضحايا يجب أن يعتمدوا على الجناة في هذا الأمر. ومما يعزز ذلك أعمار الضحايا، كما هو موضح أعلاه، فغالبًا ما يكون ضحايا الممارسات الضارة صغارًا في السن وبالتالي أكثر ضعفًا وأكثر اعتمادًا على الآخرين للوصول إلى احتياجاتهم الأساسية.

يتزايد هذا أيضًا حيث تظهر الأبحاث أنه في حالات الزواج القسري المبكر أو العنف القائم على الشرف على سبيل المثال، غالبًا ما يقوم أفراد الأسرة (الزوج، الوالدين) بتنفيذ تدابير العزل والمراقبة على الضحية، كوسيلة للسيطرة (باستيل، 2015).

تعزز هذه العزلة الحواجز التي تحول دون قيام الضحايا بإنشاء شبكات دعم اجتماعي - أي شبكة أو مجموعة من الأصدقاء - خارج نطاق الأسرة وطلب المساعدة، سواء إلى شبكة الدعم الخاصة بهم إذا كانت لديهم، أو إلى المنظمات الخارجية (الشرطة، خدمات الدعم، خدمات الرعاية الصحية وما إلى ذلك). عندما يغادر الضحايا الوضع والبيئة، فإن هذا النقص المحتمل في شبكة الدعم يخلق مخاطر أكبر تتمثل في عودة الضحايا إلى بيئتهم العائلية التي وقعوا فيها ضحية ويزداد هذا الوضع مرة أخرى عندما يكون لدى الضحايا الذين يرغبون في ترك الوضع أو البيئة المسيئة معالون/أطفال. وهذا لا يؤدي فقط إلى زيادة الصعوبات التي يواجهها الضحايا في مغادرة الوضع، لتوفير الوصول إلى الاحتياجات الأساسية للأطفال أيضًا، ولكنه يعزز أيضًا مخاطر العودة إلى البيئة المسيئة في مرحلة لاحقة (باستيل، 2015).

في حالات القتل بدافع الشرف، يمكن أن يكون الضحايا أيضًا أفراد أسرة الشخص المتوفى نتيجة للجريمة، بما يتماشى مع تعريف" الضحية" في توجيهات حقوق الضحايا لعام 2012 والذي يشمل "أفراد عائلة الشخص المتوفى الذي كانت وفاته ناجمة بشكل مباشر عن جريمة جنائية وهم الذين تعرضوا لضرر نتيجة لوفاة ذلك الشخص" (الاتحاد الأوروبي، 2012). وهذا يتطلب نهجا محددا وهادفا من أجل الاستجابة لاحتياجاتهم وفقا لحالتهم.

منظمة الدفاع عن ضحايا جرائم القتل (AdVIC) هي منظمة مقرها إيرلندا تدافع عن أصوات الأسر الثكلى بسبب جرائم القتل. تعمل هذه المنظمة على توفير المعلومات والدعم لأفراد الأسر التي فقدت أحد أفرادها بسبب جريمة القتل. تؤكد المنظمة (ADVIC) أن الاستشارة يمكن أن تكون أداة فعالة للتعامل مع جريمة قتل أحد الأحباب. فيما يلي بعض الأمثلة ((منظمة الدفاع عن ضحايا جرائم القتل، بدون تاريخ):

- المساعدة في تقبل فقد الأحباب؛
- مساعدة الثكالى على تجاوز الألم والحزن؛
- خلق مساحة يشعر فيها الثكالى بالأمان والحرية للحديث عن الجريمة وعواقبها ومشاعرهم؛
- دعم الأشخاص في فهم ردود أفعالهم تجاه الجريمة وتمكينهم من التنقل فيها وتعديلها (إذا لزم الأمر)؛
- توفير المعلومات والمشاركة والطمأنينة والقبول للضحية غير المباشرة من خلال تقديم الدعم والتثقيف.

جميع العناصر الموصوفة أعلاه تخلق تأثيرًا نفسيًا كبيرًا على ضحايا الزواج القسري المبكر، وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، وجرائم الشرف. ينبغي أن تشكل الاحتياجات الناشئة عن تأثير الجريمة على الضحايا أساس الاستجابة الداعمة وأي مشاركة يقوم بها المتخصصين مع هؤلاء الضحايا أو الضحايا المحتملين، عبر القطاعات.

1.3 الاحتياجات القانونية لضحايا الممارسات الضارة

بالنسبة لضحايا الجريمة، قد يكون التنقل في نظام العدالة، بدءًا من الإبلاغ عن الجريمة وحتى الإجراءات الجنائية ونتائجها، تجربة صعبة. يمكن أن تكون أنظمة العدالة معقدة بشكل خاص في التعامل معها، خاصة عندما لا يكون الضحايا على دراية بكيفية عملها(بلوندي وآخرون، 2023). يزداد هذا الأمر بالنسبة للضحايا العابرين للحدود الذين ليسوا على دراية بالتشريعات الوطنية وأنظمة العدالة والذين يواجهون عوائق إضافية

في الوصول إلى المعلومات والخدمات بسبب الحواجز اللغوية وعدم توفر معلومات يمكن الوصول إليها، من بين أمور أخرى (بادوين-نانيكس وآخرون، 2022). بالتالي، يمكن تحسين مساعدة الضحايا على التنقل عبر أنظمة العدالة من خلال توفير المعلومات حول حقوقهم، والحصول على المساعدة القانونية والمرافقة والدعم من بين أمور أخرى.

بالنسبة لضحايا الممارسات الضارة، تتمثل الخطوة الأولى في إعلامهم بالإطار القانوني الخاص بالممارسات الضارة، أي إبلاغهم بأن الممارسات الضارة يتم تجريمها كجريمة (حيثما ينطبق ذلك)، حيث قد لا تكون الضحية على علم بذلك؛ وكذلك إبلاغ الضحايا بالخيارات المختلفة وحقوقهم (شبكة الزواج والهجرة، 2018). ينبغي بعد ذلك إبلاغ الضحايا الحاليين /الضحايا المحتملين بكيفية عمل نظام العدالة والخطوات المختلفة (مثل الإبلاغ عن جريمة وعواقبها)، ولكن أيضًا بالدعم القانوني المتاح، بما في ذلك المرافقة القانونية والتمثيل في الإجراءات الجنائية، حيثما ينطبق ذلك.

تعتبر آليات الإحالة حاسمة لتسهيل الوصول إلى الخدمات (إيفانكوفيتش وآخرون، 2019)، سواء كان الدعم أو خدمات الرعاية الصحية أو إنفاذ القانون أو أي "خدمات دعم أخرى من شأنها أن تساعدهم على أفضل وجه على التعافي من الأحداث التي أدت إلى أن يصبح الفرد ضحية" (كارمو وآخرون، 2020). تعتمد أفضل الممارسات في الإحالات على أنظمة الإحالات الإلزامية لمن لا يقبلون الخضوع للممارسات الضارة، حيث يتم إخبار الضحية أنه سيتم تمرير تفاصيل الاتصال الخاصة به إلى أجهزة الخدمات، ما لم يعترض على ذلك. وقد أظهر هذا أفضل الممارسات في تخفيف العبء الواقع على الضحايا وتحقيق نتائج أفضل في الاتصال بالضحايا من خلال خدمات الدعم وتقديم معلومات حول المساعدة التي يمكنهم الحصول عليها (إيفانكوفيتش وآخرون، 2019).

المراجع

Advocates for Victims of Homicide. (n.d.). *Counselling support*. Retrieved January 31, 2024, from https://advic.ie/counselling/one-to-one-counselling-support-2/

Baudouin-Naneix, S., & Altan, L. (2022). T*ransforming how we communicate with victims: Moving beyond information provision to a system of communication*. Victim Support Europe.https://victim-support.eu/wp-content/files_mf/1681918001TransformingHowWeCommunicateWithVictims_compressed.pdf

Blondé, A., Altan, L., Boychenko, O., & Van Den Heuvel, L. (2023). Safe justice for victims of crime: Discussion paper: *Challenging how we perceive success in justice: Moving towards an* i*ntegrated, victim-sensitive system. Victim* Support Europe. https://victim-support.eu/wp-content/files_mf/1699611215SafeJusticeforvictimsofCrime_compressed.pdf

Carmo, M., David, C., Meindre-Chautrand, L., & Valerio, L. (2020). *Manual of effective and secure referrals of victims*. Victim Support Europe. https://victim-support.eu/wp-content/files_mf/1626338096Manualfinalforprint.pdf

End FGM European Network. (2021). *Support services for survivors of female genital mutilation in Europe*. End FGM EU. https://www.endfgm.eu/content/documents/reports/Final-SPP-report.pdf

End FGM European Network. (2023). *End FGM EU's contribution to the call for evidence on a comprehensive approach to mental health.* End FGM EU. https://www.endfgm.eu/resources/eu/end-fgm-eus-contribution-to-the-call-for-evidence-on-a-comprehensive-approach-to-mental-health/

European Union. (2012). Directive 2012/29/EU of the European Parliament and of the Council of 25 October 2012 establishing minimum standards on the rights, support and protection of victims of crime, and replacing Council Framework Decision 2001/220/JHA. *Official Journal of the European Union*. https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:32012L0029

Hooper, L. (2019). *Gender-based asylum claims and non-refoulement: Articles 60 and 61 of the Istanbul Convention: A collection of papers on the Council of Europe Convention on preventing and combating violence against women and domestic violence*. Council of Europe. https://rm.coe.int/conventionistanbularticle60-61-web/1680995244

International Organization for Migration. (2020). *Trafficking in persons: Victim identification and assistance: Training guide*. IOM. https://publications.iom.int/system/files/pdf/trafficking-in-persons-training-guide.pdf

Ivanković, A., Altan, L., Carpinelli, A., Carmo, M., & Valério, M. (2019). *VOCIARE Synthesis Report*. Victim Support Europe. https://victim-support.eu/wp-content/files_mf/1564677465VOCIARE_Synthesis_Reportweb.pdf

Janssens, S., Le Cocq, P., De Smet, F., Dewulf, K., Baeyens, P., Büchler, A., De Vis, K., Lejeune, J., Swankaert, J., & Vanhoren, T. (Eds). (2016). Victims of early and forced marriages. *In Trafficking and smuggling in human beings: Annual report 2015: Tightening the links* (Chap. 1, pp. 5-22). https://www.myria.be/files/Pages_from_Annual-report-2015-trafficking-and-smuggling-P1C1.pdf

Meindre-Chautrand, L., Baudouin-Naneix, S., & Lokerse, I. (2022). *National framework for comprehensive victim support.* Victim Support Europe. https://victim-support.eu/wp-content/files_mf/1673427018NationalFrameworkforComprehensiveVictimSupportcompressed.pdf

Pasteel, M. (Ed.). (2015). *Mariage forcé? Guide à l'usage des professionnel-le-s.* Institut pour L'Égalité des Femmes et des Hommes.https://igvm-iefh.belgium.be/sites/default/files/downloads/84%20-%20Mariage%20forc%C3%A9.%20Guide%20%C3%A0%20l%27usage%20des%20professionelles.pdf

Réseau Mariage et Migration. (2018). Les violences liées à l'honneur? *Guide à destination des professionnel-le-s.* https://mariagemigration.org/wp-content/uploads/2021/11/Guide_VLH_final.pdf

United Nations Children's Fund. (2023, July). *Harmful practices: Child marriage and female genital mutilation are internationally recognized human rights violations*. https://www.unicef.org/protection/harmful-practices

United Nations Office on Drugs and Crime. (2019). *Violence against children: Impact of violence on children. In University module series: Crime prevention and criminal justice* (module 12, topic 2). UNODC. https://www.unodc.org/e4j/en/crime-prevention-criminal-justice/module-12/key-issues/2--the-impact-of-violence-on-children.html

United Nations, Office of the High Commissioner for Human Rights. (n.d.). *Factsheet n°23, harmful traditional practices affecting the health of women and children*. Retrieved January 31, 2024, from https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Publications/FactSheet23en.pdf

Victim Support. (n.d). *Domestic abuse*. Retrieved January 31, 2024, from https://www.victimsupport.org.uk/crime-info/types-crime/domestic-abuse/

Wedlock, E., & Tapley, J. (2016). *What works in supporting victims of crime: A rapid evidence assessment.* Victims Commissioner. https://pure.port.ac.uk/ws/portalfiles/portal/3695582/What_works_in_supporting_victims_of_crime.pdf

الفصل الثاني
التعددية الثقافية والتواصل مع ضحايا الممارسات الضارة

مدفوعًا برغبة أساسية في التواصل، يمتلك الأفراد ميلًا فطريًا للاندماج في دوائر اجتماعية محترمة وذات صلة، مع الابتعاد عن الانحراف عن معايير هذه المجموعات. إن ميل الفرد إلى الالتزام بمعايير المجموعة، والضغط الداخلي داخل المجموعة من أجل الاتساق، وفرض المجموعة للعقوبات على الأعضاء الذين ينحرفون عن معاييرهم، يختلف بناءً على السياق والتأثيرات الثقافية. ومع ذلك، فإن حقيقة انتشار آليات التوافق هذه على نطاق واسع تؤكد أن الانحياز إلى مجموعة ما ليس عيبًا في الشخصية الإنسانية يجب التغلب عليه؛ بل هو جانب جوهري من علم النفس البشري الذي يؤدي إلى نتائج إيجابية ومعادية للمجتمع. يعد هذا الدافع للتوافق مع مجموعتهم ذا صلة بفهم قوة الأعراف الاجتماعية (بالوك وآخرون، 2010).

تميل آليات التوافق هذه إلى أن تكون أقوى في ما يسمى بالمجتمعات الجماعية، حيث ينحدر معظم المهاجرين في الاتحاد الأوروبي. توجد مفاهيم الجماعية (الأفقية والعمودية) والفردية (الأفقية والعمودية) على نطاق واسع، وقد تظهر المجتمعات درجات متفاوتة من الميول الجماعية والفردية (فتحي وآخرون، 2020). بالإضافة إلى ذلك، قد يتأثر توجه الفرد بالعوامل الثقافية والعائلية والظرفية. ومع ذلك، بشكل عام، في السياقات التي يتم فيها إعطاء الأولوية للجماعية، قد تكون لاحتياجات وأهداف المجتمع أو الأسرة أو المجموعة الاجتماعية الأسبقية على الرغبات الشخصية الفردية، حيث يوجد قدر أكبر من الاعتماد المتبادل داخل المجموعة، فضلاً عن فهم أقوى للهوية الشخصية كجزء من المجموعة (درويش وهوبر، 2003). ومن أجل مساعدة الضحايا بشكل أفضل، من المهم أن نفهم أن مثل هذه السياقات والهياكل قد تؤثر على طريقة تفاعل الناس مع الظروف، والأبعاد المحددة لمخاوفهم، وشكل الصعوبات التي يواجهونها، والدعم الخاص الذي يقدرونه ويحتاجون إليه.

من أجل توفير الدعم الفعال، من المهم أيضًا إدراك أن المتخصصين قد يحملون الصور النمطية أو التحيزات السائدة في مجتمعاتهم فيما يتعلق بفئات اجتماعية معينة. وهذا مهم بشكل خاص بالنظر إلى أنه، بالإضافة إلى الإيذاء الأولي الناتج عن عمل إجرامي، قد يتعرض الضحايا للإيذاء الثانوي عند التعامل مع نظام العدالة الجنائية (إنفاذ القانون، والنظام القضائي، وما إلى ذلك) والنظام الصحي، والخدمات الاجتماعية، ووسائل الإعلام، وكيانات أخرى (هيريك وبيريل، 1992). لا ينشأ خطر الإيذاء الثانوي فقط من القضايا النظامية، مثل التكرار المتكرر للبيانات المقدمة إلى السلطات، ولكن أيضًا من احتمال أن يكون لدى المتخصصين توافق غير واعي مع التحيزات المجتمعية، مما قد يؤثر على معاملتهم للضحية. مثل هذه المواقف يمكن أن تعزز لدى الضحية مشاعر اليأس وانعدام الثقة تجاه المؤسسات.

باعتبارهم متخصصين في الخطوط الأمامية ويتفاعلون مع الضحايا والضحايا المحتملين للممارسات الضارة، من المهم بالنسبة لهم التفكير في الطرق التي يتواصلون بها مع الأفراد، وموقعهم وبنيتهم الخاصة، بالإضافة إلى الخصائص التي قد تعيق أو تدعم الشخص الذي يقدمون الخدمة له. لاحظ أن المعلومات الواردة هنا تركز بشكل خاص على ختان الإناث، والزواج المبكر والقسري والاتجار بالبشر، وعلى سياق انتشاره في دول الاتحاد الأوروبي، حيث تكون المجتمعات الأكثر تضرراً هي مجتمعات المهاجرين أو الأقليات. يهدف هذا القسم إلى أن يتناول بإيجاز بعض الجوانب الرئيسية التي يجب مراعاتها عند التعامل مع ضحايا الممارسات الضارة (أي الجوانب الأساسية، ومبادئ التدخل، والحساسية الثقافية، والوعي الثقافي، والتواصل بين الأشخاص)، وهي ليست خاصة بفئة مهنية ولكنها تنطبق على أي تعامل مهني مع الضحية الحالية أو الضحية المحتملة في بعض الصفات.

التواصل الفعال مع ضحايا الممارسات الضارة

المبادئ الأساسية ومهارات الاتصال

بناء علاقة

يعد تطوير علاقة إيجابية مع الضحية أمرًا بالغ الأهمية لغرس مشاعر الأمان والراحة التي تسمح لهم بمشاركة قصتهم. على الرغم من أن العلاقة تتطور تدريجيًا، يمكنك إنشاء علاقة جيدة من خلال سلوكك واحترافيتك منذ أول اتصال، باتباع هذه المبادئ الأساسية لتأطير التواصل:

- التعاطف - القدرة على الاعتراف بأقصى حد ممكن وفهم كيف يشعر شخص آخر، ويفكر، وكذلك الدافع وراء سلوكه، فهذا بدوره يسهل التواصل الفعال، وإقامة علاقة بين المتخصص والضحية، وبالتالي تعزيز القدرة على نقل المعلومات الأساسية.
- الحياد – يعني معاملة كل شخص على قدم المساواة بغض النظر عن صفاته الشخصية ووضعه، وعدم إصدار الأحكام فيما يقال وكيف يقال، وفي موقفك تجاه الضحية، وتجنب التأثير لتبني فكرة أو فرض نتيجة.
- الموضوعية - موقف محايد، وتجنب التصورات النمطية أو غيرها من التأثيرات الخارجية عند التواصل، وعدم تشويه أي معلومات أو المبالغة فيها أو التقليل من شأنها.

الاستماع الفعال

لكي تكون مستمعًا فعالًا، يجب على المرء أن يأخذ في الاعتبار سلوكيات لفظية وغير لفظية محددة، بما في ذلك تقليل عوامل التشتيت والمقاطعة أثناء التواصل، وإظهار الانفتاح، وتجنب الأحكام القيمية، وتشجيع الضحية على التعبير عن نفسه بحرية، وتوفير إشارات واضحة (لفظية وغير لفظية) للإشارة إلى الاهتمام النشط، وطرح أسئلة واضحة ومفتوحة تركز على أولويات الضحية. يتطلب الانخراط في الاستماع النشط والتعاطفي، خاصة عند التعامل مع ضحايا الممارسات الضارة، من المهنيين التعامل مع الموقف بتواضع، والاعتراف بحدودهم في فهم الاحتياجات والظروف الفريدة للضحية والاعتراف بها. سوف يتعلم المتخصصين هذه الأمور، بالإضافة إلى المعتقدات الثقافية الأساسية، مع ومن الضحية، بما في ذلك إيلاء اهتمام دقيق للتواصل اللفظي وغير اللفظي للضحية والبقاء على اطلاع بالقضايا ذات الصلة بالتفاعلات مع الأفراد من الفئات الاجتماعية التي قد تكون أقل دراية بالمتخصصين.

فهم موقف المتخصص وقوته

يجب على المهنيين/ المتخصصين الذين يعملون مع الضحايا الحاليين والضحايا المحتملين من ثقافات مختلفة أن يدركوا وضعهم كمخلوقات ذات ثقافة، يتأثرون بالمعايير الثقافية والتحيزات في مجتمعهم. تشكل الجهود الرامية إلى التغلب على النزعة العرقية أهمية خاصة، لأنها قد تؤدي إلى سوء الفهم والتحيز، كما أن فهم التحيزات والأحكام المسبقة تجاه المجتمع الذي تنتمي إليه الضحية وقيمها الثقافية أمر ضروري لتجنب المواقف السلبية ومنع التدخل في السلوك المهني.

قد تنشأ الآراء أو المشاعر السلبية تجاه الآخرين بسبب السمات أو الظروف الشخصية من الصور النمطية، فهي تبالغ في التبسيط، وتقدم حكمًا ضيقًا وأحادي البعد يتجاهل الحقيقة أو الدقة، مما قد يؤدي إلى تقييمات وقرارات متحيزة وسلوكيات تمييزية وعنصرية محتملة.

لمواجهة هذه الميول المتأصلة، من الضروري تنمية الوعي الذاتي والتغلب على التحيزات بشكل فعال، حيث يساعد التفاعل مع الأفراد ذوي وجهات النظر المتنوعة في التعرف على التفرد الذي يتجاوز الانتماءات الجماعية، ويساعد أيضًا في فهم التنوع داخل المجموعات الثقافية نفسها. قد يؤدي الفشل في إدراك الفروق الثقافية وتقديرها إلى ظهور افتراضات متحيزة، كما أن افتراض أن معايير معينة قابلة للتطبيق عالميًا يمكن أن يساهم في التحيز الثقافي عند التعامل مع أفراد من خلفيات متنوعة.

علاوة على ذلك، يجب على المهنيين (المتخصصين) التفكير في الاختلافات وعدم المساواة وديناميكيات القوة بينهم وبين الضحية، بما في ذلك العمر والجنس ولون البشرة والانتماء العرقي والثقافة والدين/المعتقد والجنسية والتوجه الجنسي والهوية الجنسية والطبقة الاجتماعية. يُعد الاعتراف بالمكانة المميزة للفرد والوعي بالامتيازات المرتبطة بها أمرًا حيويًا، كما يُعد التعرف على اختلالات توازن القوى أمرًا بالغ الأهمية، فهو يؤثر على التفاعلات والنتائج. ضع في اعتبارك أن الضحايا والأشخاص المعرضين للخطر قد يتعاملون مع الصدمة والتمييز وعدم اليقين، بينما تقوم بوظيفتك مدفوعة الأجر، والتي تعلمت من أجلها، لديك معرفة بالنظام ودور تلعبه فيه مما يمنحك مستوى معينًا من اتخاذ القرار.

بالنظر إلى المفاهيم الموضحة بالفعل في المقدمة والفصول السابقة، لمساعدة الضحايا والأشخاص المعرضين للخطر بشكل أفضل، من المهم فهم ماهية الممارسات الضارة لصحية المختلفة، وانتشارها والضرر الذي تسببه؛ التعقيدات الثقافية المرتبطة بالممارسات والعوامل المتقاطعة؛ الآليات الموجودة محليا واستراتيجيات الوقاية الفعالة. ومع ذلك، فإن فهم هذه الأمور وحده لا يكفي للتمكن من التحدث مع الأشخاص المتضررين حول هذه القضايا بطرق فعالة ومحترمة ومستنيرة وتمكينية (كوستيلو وآخرون، 2013).

المبادئ الأساسية التي يجب مراعاتها عند التعامل مع ضحايا الممارسات الضارة

- السلامة كأولوية

تشير السلامة إلى الأمان الجسدي بالإضافة إلى الشعور بالأمان النفسي والعاطفي. للضحايا الحق في السلامة الشخصية، وكذلك في أن يكونوا على علم بحقوقهم وخياراتهم، كما أن البحث عن الخدمات ليس آمنًا دائمًا للضحية وقد يؤدي إلى المزيد من الضرر.
على سبيل المثال، قد يكتشف أصدقاء الضحية و/أو عائلته و/أو مجتمعه الوضع، مما قد يؤدي إلى الوصمة والطرد من المنزل أو المجتمع وزيادة التعرض لمزيد من العنف.

- السرية

الحرص على الحفاظ على سرية التفاعلات والمعلومات المتعلقة بالضحية، مما يعزز سلامتهم وثقتهم وتمكينهم. على المتخصص دائماً بإبلاغ الضحايا بالخيارات المتاحة لهم والسماح لهم باتخاذ خياراتهم الخاصة بشأن ما يشعرهم بالأمان، في أي وقت ممكن.

- عدم التمييز

يجب على المهنيين (المتخصصين) ضمان المعاملة المتساوية لضحايا الممارسات الضارة، وتجنب التمييز على أساس الهوية والخصائص الاجتماعية. لتحقيق نهج غير تمييزي، يحتاج المهنيون إلى التفكير في ممارساتهم ومواقعهم وعلاقات القوة، كما ذكرنا سابقًا. كما أنه من المهم التأكيد على أن المعاملة غير التمييزية لا تعني معاملة موحدة لجميع الضحايا. إلى جانب الاعتراف بالأبعاد الفردية لكل ضحية، تعتبر الحساسية ضرورية في معالجة قضايا وتجارب محددة بين الضحايا وعائلاتهم والمجتمع. إن عدم احترام هذا المبدأ قد يجعل الضحية يشعر بمزيد من اليأس، وعدم الثقة في المهنيين وتثبيطهم عن طلب المساعدة.

- نهج يركز على الضحية

النهج الذي يركز على الضحايا هو النهج الداعم والرحيم، الذي يركز على تعزيز سلامة الضحية وكرامته وتعزيز قدراته. فهي تعترف بضرورة تصديق كل ضحية ومعاملتها باحترام وتعاطف؛ وأن الضحايا فريدون في ردود أفعالهم واحتياجاتهم، فضلاً عن نقاط قوتهم ومواردهم وآليات التكيف لديهم؛ وأن لهم الحق في تقرير من يجب أن يعلم بما حدث لهم وما سيحدث لهم بعد ذلك.

- التركيز على الحقوق وتجنب النسبية الثقافية الراديكالية

الممارسات الضارة هي انتهاكات لحقوق الإنسان .وتعتبر هذه أيضًا جرائم جنائية في معظم البلدان، ولضحاياها الحق في الحماية والحصول على الدعم، كما أن تعزيز وتعزيز التنوع الثقافي لا يعني قبول العنف والإساءة المرتكبة على أساس أي أعراف أو تقاليد اجتماعية أو تصور لوجودها.

تجنب خطر الوقوع في النسبية الثقافية المتطرفة، حيث يتم تجاهل فكرة حقوق الإنسان وبالتالي عالمية حقوق الإنسان بشكل كامل، ويتم النظر إلى التنوع الثقافي في مجال غير أخلاقي وغير قابل للنقاش (فان جيلز، 2010). لا ينبغي أن يصبح العنف وسوء المعاملة موضوعًا محظورًا عند ممارسته داخل مجتمعات أخرى غير مجتمعك، ولكن بدلاً من ذلك، يجب معالجته على قدم المساواة، مع إدراك أنه على الرغم من اختلاف أشكاله، إلا أن العنف القائم على النوع الاجتماعي وأنواع أخرى من سوء المعاملة موجودة في كل ثقافة وقد يؤدي التقاعس عن القيام بذلك في نهاية المطاف إلى تفسيرات مقارنة للثقافات وربما قبول التمييز ضد الناس لأنهم ينتمون إلى ثقافة أخرى، وهو ما لن يكون خطأ فحسب، بل يعرض حياة الناس للخطر أيضًا. من أجل المشاركة في الرد على هذه الجرائم ودعم ضحاياها، يعد منظور المتضررين من الممارسات الضارة أمرًا أساسيًا.

وفي سياق تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (ختان الإناث)، يرى بومبيو (2017) أنه يجب إيلاء اهتمام خاص للموضوعات الذاتية، وبالتالي اللغة، من أجل تهيئة الظروف للحوار مع النساء المتأثرات، باعتباره السبيل الوحيد للمضي قدمًا للقضاء على هذه الممارسة:

بدلاً من استخدام مصطلح" التشويه"، سيكون من الأفضل استخدام التعديل، لبناء مساحة "محايدة" مع الممثلات الاجتماعيات، خالية نسبيًا من التحيز، حيث يتطور الحوار والوساطة بين الثقافات. إن تغيير التركيز لا يبرر الممارسات بأي شكل من الأشكال، بل إن توسيع النظر من الأسفل ومن بعيد (التحدث عن الناس ومع الناس) يسمح لنا بفهم كيفية بناء الجسد اجتماعيًا في السياقات المحلية وكيف يتم من خلالها إعطاء المعاني المرتبطة بالعلاقات بين الجنسين والتفاوض بشأنها..

المراجع

Costello, S., Quinn, M., Tatchell, A., Jordan, L., & Neophytou, K. (2013). In the best interest of the child: Preventing female genital cutting (FGC). *British Journal of Social Work, 45*(4), 1259-1276.

Darwish, A.-F., & Huber, G. (2003). Individualism vs. collectivism in different cultures: A cross-cultural study. *Intercultural Education, 14*(1), 47-56. https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/1467598032000044647

Fatehi, K., Priestley, J. L., & Taasoobshirazi, G. (2020). The expanded view of individualism and collectivism: One, two or four dimensions? *International Journal of Cross Cultural Management, 20*(1), 7-24. https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/1470595820913077

Herek, G. M., & Berrill, K. T. (Eds.) (1992). *Hate crimes: Confronting violence against lesbians and gay men*. Sage Publication, Inc.

Paluck, E. L., & Ball, L., Poynton, C., & Sieloff, S. (2010). S*ocial norms marketing aimed at GBV: A literature review and critical assessment.* International Rescue Committee. https://www.alignplatform.org/resources/social-norms-marketing-aimed-gender-based-violence-literature-review-and-critical

Pompeo, F. (2017). Anthropological perspectives. In A. Kaplan & L. Gómez (Dir.). *Multisectoral academic training guide on female genital mutilation/cutting* (pp. 36-38). Editorial Dykinson.https://www.cawtarclearinghouse.org/en/en-topic/assets-7234

Van Gils, L. (2010). *Cultural relativism and harmful traditional practices: A consideration of the efforts to eradicate FGM* [Master thesis, Tilburg University]. https://tilburguniversity.on.worldcat.org/oclc/1362461311

الفصل الثالث
المنهجية المتعددة القطاعات في الوساطة بين الثقافات وتقنياتها

3.1 النهج التعاوني

الوساطة الثقافية هي أداة مستخدمة على نطاق واسع للعمل مع المهاجرين .ومن الضروري تمكين التواصل الفعال بين المهنيين والأشخاص ذوي الخلفية المهاجرة، وخاصة النساء. الوسيط الثقافي (CM) ليس مجرد شخص يقوم بتسهيل التبادل من وجهة نظر لغوية، ولكنه يعمل كجسر حقيقي لجلب الثقافات المختلفة إلى الحوار. يهدف هذا الدور المهني إلى تجاوز الحواجز الثقافية التي تنشأ عند التعامل مع المهاجرين، ومن المفترض أن يتقن اللغة اللفظية وغير اللفظية، بما في ذلك استخدام المساحة والإيماءات والتقليد. وهذا وحده يجعل من الممكن إنشاء حوار فعال بين المهنيين والمهاجرين، حيث لا تشكل العناصر الثقافية المختلفة عائقًا، بل على العكس من ذلك، يتم دمجها في مساحة مشتركة للقاء.

وفقًا للمبادئ التوجيهية التي قدمتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتوفير الحماية من خلال الوساطة، فإن المهارات والكفاءات القياسية لمدير الوساطة هي كما يلي (مارجانوفيتش وهاربوتلي، 2021):

- المهارات اللغوية، والتي تعني معرفة لغتين على الأقل بما في ذلك لغته الأم.
- مهارات الترجمة التحريرية والفورية (سواء المعتمدة أو غير المعتمدة)، أي القدرة على ترجمة المفاهيم والحقائق من لغة إلى أخرى.
- مهارات التعامل مع الآخرين، مثل التعاطف والاستماع النشط وكفاءات التواصل الجيد والمرونة العاطفية. تعتبر هذه المهارات ضرورية للتعامل مع اللاجئين والمهاجرين المستضعفين.
- الكفاءات الثقافية، مما يعني إدراك التنوع الثقافي الذي يحدد هوية الأشخاص وتعديل توقعات الفرد وفقًا لذلك.
- المؤهلات والشهادات والمعايير، أي استيفاء متطلبات معينة، مثل إتقان اللغة والخلفية التعليمية والتدريب الكامل.

تطرح هذه المجموعة من القدرات التي من المفترض أن يمتلكها الوسيط الثقافي مسألة حاسمة تتعلق بتعريف مهنة الوساطة وتوحيدها. في معظم أنحاء أوروبا، لا تعد الوساطة الثقافية مهنة مسجلة، وبالتالي فإن دور الوسطاء الثقافيين غير محدد بوضوح، بما يعني أن هذه الممارسة لا تتبع قواعد سلوك موحدة، ولا تتم ممارستها ضمن إطار قانوني معين وأن اختيار الأشخاص من خلفية مهاجرة كوسيط ثقافي يُترك عادةً لتقدير كل منظمة.

فيما يتعلق بالوساطة في سياق الممارسات الضارة، تكون الوسيطة الثقافية دائمًا امرأة مهاجرة، أو تنحدر من عائلة ذات خلفية مهاجرة، كما هو الحال مع فتيات الجيل الثاني. هذا يضمن أنها ستكون قادرة على فهم تجربة الهجرة بشكل مباشر وبالتالي ترجمة الجوانب العاطفية والنفسية، وكذلك الثقافية، لهذه التجربة إلى المحاور. وفي الوقت نفسه، فإن حقيقة أنها عاشت في البلد المضيف لفترة طويلة تجعل الوسيطة الثقافية قادرة على نقل جوانبه الثقافية إلى المهاجر، وتعزيز اندماجه الحقيقي من خلال الفهم العميق للسياق الذي يوجد فيه .يعيش حاليا. بمعنى ما، يمكن القول أن الوسيطة الثقافية قد استوعبت انتماءًا مزدوجًا يجعلها جسر تواصل وعلاقات بين المهنيين والمهاجرين الذين يلجؤون إلى الخدمات.

يفترض هذا النهج وجود منطقة محايدة حيث يكون كلا الجزأين عرضة للتداخل المتبادل وحيث لا تتبع العلاقة اتجاهًا واحدًا فقط، من المهنيين إلى المهاجرين. على العكس من ذلك، ينبغي للوسيط الثقافي أن يضمن قدرة المهاجرين أيضًا على التعبير عن مواقفهم، وجلب المهنيين للتصدي لنماذجهم الثقافية الخاصة والانفتاح على التنوع والتداخل.

عاملة اجتماعية إيطالية ذات خلفية مهاجرة تعبر بشكل جيد عن هذا المفهوم حيث تشرح ذلك، قائلة:

> "إن الوساطة الثقافية هي الأداة الضرورية لمنع الحالات الأكثر تطرفا، ولكن إذا تم ذلك بمنطق بناء، أي ليس مبنيا على النموذج الإيطالي ولكن ليس حتى على النموذج الهندي، وهو نموذج يجد التوازن بين البُعدين الاثنين، حتى لو بقيت في بعض الأحيان في صراع مستمر" (*Int. ST-MS-IT*).

ترى نفس السيدة أن الوساطة الثقافية هي أداة أساسية ليس فقط لإيصال رسالة الممارس إلى المرأة، ولكن أيضًا لتمكين المهنيين من فهم الوضع الحقيقي للمرأة ودوافعها لوجودها في مواقف معينة. إنها تعتقد أن نشاط الوساطة يجب أن يُقصد به الوساطة بين عالمين. وفقًا لهذا النهج، يجب أن يكون الوسيط الثقافي في موقف الحياد، سواء فيما يتعلق بالسياق الإيطالي أو السياق الأصلي للمهاجر.

3.2 ممارسات الوساطة

يبدو هذا صحيحًا بشكل خاص في حالة إحدى الممارسات الضارة الأكثر استكشافًا خلال المشروع: ختان الإناث .في هذا المجال، يمكن للوساطة الثقافية أن تعزز التواصل المحايد الخالي من التحيزات الثقافية. في اليونان، على سبيل المثال، يظهر تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (ختان الإناث) كممارسة ذات دلالة ثقافية، مما يشير إلى الدور الحاسم للوساطة الثقافية في إقامة علاقات بين النساء الأجنبيات والممارسين. الموضوع حساس للغاية ويجب التعامل معه بعناية من قبل جميع المتخصصين المعنيين؛ يُعد الوسيط الثقافي في هذه الحالة له دوراً مركزياً في السماح للمرأة المهاجرة بالقدرة على الانفتاح في جو من الثقة وعدم إصدار الأحكام، ولكنها أيضًا تجعل المهنيين يفهمون بشكل أصيل معنى الممارسة بالنسبة للمرأة نفسها.

وفي كثير من الأحيان، يكون العاملون في مجال الصحة غير مستعدين أمام النساء اللاتي يتقدمن إلى العيادات أو مراكز الاستشارة أو أجنحة الولادة في المستشفيات، وتظهر عليهن علامات لا يمكن إنكارها لتشويه الأعضاء التناسلية، والتي تحدث عادة في البلد الأصلي. يتيح تدخل الوسيط الثقافي للمشغلين تقديم الرعاية الكافية على المستوى النفسي والاجتماعي للشخص فيما يتعلق بتجربته؛ ولكن بالمعنى الأوسع فإنه يساهم في تنفيذ التدخلات الوقائية لمثل هذه الممارسات في حالة الفتيات المولودات أو المقيمات في البلد المضيف. ونظرًا لحساسية هذه القضية، فإن المبادئ التوجيهية الصادرة عن وزارة الصحة الإيطالية تعترف بالحاجة إلى خدمات الصحة الاجتماعية للاستفادة من الوسطاء الثقافيين (إيطاليا، وزارة الصحة، 2007)، على أمل أن يظهر الوسطاء الثقافيين حساسية خاصة نابعة من المعرفة العميقة الظاهرة واحترام خاص لآراء الأشخاص الذين يتفاعلون معهم. أفاد طبيب أمراض النساء العامل في أحد مستشفيات ميلانو بما يلي:

> "(النساء المهاجرات) يأتين بسؤال محدد، بأعراض محددة. في هذه الحالة، يكون الاستقبال والمسار التالي الذي يتم اتباعه مع المرأة، سواء أرادت إجراء عملية إزالة الرجفان أم لا، هو دائمًا مسار يوجد فيه دائمًا، بالإضافة إلى الوسيط الثقافي وطبيب أمراض النساء، عالم نفسي أيضًا"(Int .ST-BG-IT) "

يعد اختيار الوسيط الثقافي من منطقة معينة مهمًا أيضًا لأن بعض النساء، على الرغم من اللغة المشتركة بينهن، قد ينظرن إلى الشخص من بلد معين على أنه ذو توجه ثقافي فيما يتعلق بتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، وقد يؤدي ذلك إلى عزلهن عن الحوار. لا ينبغي أبدًا أن يكون التدخل والوقاية في سياق تغيير الانتماء الثقافي للشخص، ولهذا السبب فإن دور إدارة التغيير حساس للغاية في هذه القضية.

إن شخصية الوسيط مهمة للغاية ليس فقط في التدخلات مع النساء ضحايا تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية ولكن بشكل عام مع النساء المهاجرات اللاتي وقعن ضحايا للعنف قبل وأثناء مسار الهجرة، ولكن من المحتمل أيضًا بمجرد وصولهن إلى البلد المضيف. وهنا قد يجدون عقبات كبيرة في الوصول إلى خدمات الرعاية والدعم. من المؤكد أن هذه العقبات ترجع إلى الحواجز اللغوية والثقافية، ولسوء الحظ فإن المهنيين غالباً ما لا يحصلون على تدريب كافٍ في القضايا الاجتماعية والأنثروبولوجية ويفتقرون إلى أدوات الاتصال المناسبة لتلبية احتياجات النساء المهاجرات. ولهذا السبب فإن دور الوسيط الثقافي يعد محوريًا في ظهور احتياجات ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي ورعايتهم بشكل مناسب. وبما أن الوسيطة الثقافية كثيراً ما هاجرت بنفسها، فمن الممكن أن تكون ضحية للعنف أو شاهدة عليه. وهذا يجعلها حساسة بشكل خاص لقضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي والممارسات الضارة. وبالتالي، فهي قادرة على خلق مناخ من الثقة يسمح للمرأة بالانفتاح وطلب المساعدة. ومع ذلك، مرة أخرى، لا يمكن التقليل من أهمية تدريب الوسيط الثقافي حول العنف القائم على النوع الاجتماعي. وفي إيطاليا، هناك نموذج مثير للاهتمام تديره منظمة كرينالي التعاونية (Cooperative CRINALI) ، وهي منظمة غير حكومية تعمل في منطقة لومباردي في مجال الدعم السريري متعدد الثقافات. تقدم هذه المنظمة خدمة وساطة ثقافية لا تستخدم فيها سوى الوسطاء الثقافيين المدربين على العمل مع النساء المهاجرات في مجال التدخلات الصحية والنفسية الاجتماعية. ولكن بشكل عام، هناك اعتراف واسع النطاق بالحاجة إلى تدريب خاص على الممارسات الضارة. على سبيل المثال، نشرت منطقة أبروزي كتيبًا مثيرًا للاهتمام لتدريب الوسطاء الثقافيين على منع تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، والتركيز على المدرسة والصحة كقضايا تستحق اهتمامًا خاصًا (ماكانتونيو، 2009).

المراجع

Italia, Ministero della Salute. (2007). *Linee guida per realizzare attività di prevenzione, assistenza e riabilitazione delle donne e delle bambine già sottoposte a pratiche di mutilazione genitale femminile*. Ministero della Salute. https://www.salute.gov.it/imgs/C_17_pubblicazioni_769_allegato.pdf

Marcantonio, G. (a cusa di) (2009). *La prevenzione ed il contrasto delle mutilazioni genitali femminili nella scuola.* Catanzaro, Rubbettino Industrie Grafiche ed Editoriali.

Marjanović, M., & Harbutli, A. (2021). *Standards on cultural mediation in protection*. UNHCR. Belgrade, Crisis Response and Policy Centre. https://reliefweb.int/report/world/standards-cultural-mediation-protection

القسم 4:
توصيات للسياسات والممارسات

القسم 4: توصيات للسياسات والممارسات

1.1 ختان الإناث

يعد منع تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (ختان الإناث) مصدر قلق للعديد من الدول الأعضاء الأوروبية، التي سعت إلى تطوير سياسات الرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية، وتدابير حماية الطفل وبرامج الوقاية من تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، بما في ذلك القوانين التي تحظر تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في البلدان الأوروبية. تطبق بعض البلدان (مثل إيطاليا واليونان) مبدأ الولاية القضائية خارج الحدود الإقليمية، وتعاقب حتى أولئك الذين يقيمون في إيطاليا أو اليونان ويمارسون تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في الخارج.

يمكن أن يكون المهنيون الصحيون عوامل تغيير في هذا المجال، سواء من حيث الوقاية، أو التحديد/الإحالة، أو إدارة الأزمات، أو التدخلات اللاحقة للصدمة، إلى الحد الذي يتم فيه دمجهم وإضفاء الشرعية عليهم في المجتمع.

استناداً إلى اتفاقية جنيف لعام 1951 وبروتوكول عام 1967، أقرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنه يمكن الاعتراف بالأشخاص الذين يقعون ضحايا - أو المعرضين لخطر - الاضطهاد المرتبط بنوع الجنس كمستفيدين من الحماية الدولية. وعلى أساس هذا الحكم، تعترف بلجيكا واليونان بهذا الحق بموجب القانون.

واستجابة لتزايد حالات تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، اتخذت العديد من الدول الأوروبية تدابير لمعالجة الوقاية والعلاج والدعم للنساء المتضررات من هذه الممارسة. قد وضعت إيطاليا وبلجيكا والبرتغال العديد من الاستراتيجيات والمبادرات لمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، مع التركيز على تدريب المهنيين وتوفير الخدمات الصحية وتنفيذ الأحكام القانونية.

تركز العديد من الدول الأوروبية بشكل كبير على تدريب المهنيين الاجتماعيين والصحيين كأداة مهمة للوقاية من الممارسات الضارة وبهدف زيادة الوعي والفهم للمشكلة، كما يتم تقديم مجموعة من الخدمات الصحية، بما في ذلك إلغاء ختان الإناث وإعادة بناء البظر، والاستشارة والعلاج النفسي. يتم إيلاء اهتمام كبير لمضاعفات الولادة الناجمة عن النوع الثالث من تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والتي يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على صحة المرأة ومولودها. في العديد من المستشفيات الأوروبية، تُقترح الجراحة الترميمية لاستعادة التشريح الطبيعي للأعضاء التناسلية لدى النساء وتحسين حياتهن الجنسية.

في بلجيكا، تنشط مجموعة GAMS (مجموعة إلغاء تشويه الأعضاء التناسلية)، وهي منظمة غير ربحية تقدم الدعم للنساء المتأثرات بتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في البلاد. لدى المجموعة استراتيجيتين رئيسيتين لدعم المرأة وهما: ورش عمل للمناقشة الجماعية وورش عمل نفسية جسدية.

بالإضافة إلى خدمات الوقاية والصحة، من الضروري أيضًا النظر في التدخل بعد الصدمة، وتوفير الدعم الصحي والعاطفي والنفسي لضحايا تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، لأن هذا أمر بالغ الأهمية لمعالجة الآثار الطويلة الأجل لهذه الممارسة ومساعدة الناجين على التعافي.

1.2 الزواج القسري والمبكر

في جميع دول الاتحاد الأوروبي، يعاقب القانون على الزواج القسري والزواج المبكر ويحاكمان عليه.

وفي بعض الدول (إيطاليا، البرتغال)، يُسمح به عند سن 16 عامًا، في حالات استثنائية وبعد حكم القاضي، وبعد سماع رأي الوالدين. وبالإضافة إلى القانون، هناك حاجة إلى تدابير أخرى، بما في ذلك تمكين الفتيات والنساء، فضلا عن تمكين الفتيان والرجال. إن التغيير الثقافي ضروري ويجب أن يتم من خلال برامج التثقيف والتوعية المستمرة والمنهجية.

وفي أوروبا، لا تزال السياسات المناهضة للزواج المبكر والقسري سيئة. من الضروري تعزيز وتفعيل البرامج على:

1. . الدعم المالي والنفسي والعاطفي للفتيات اللاتي تم إنقاذهن من هذا النوع من الحالات؛
2. تنفيذ الوساطة الاجتماعية والثقافية والتدخل الأسري.
3. صياغة تشخيص اجتماعي يميز بين أوضاع النساء البالغات وأوضاع الشابات في سياق الهجرة.

وفي إيطاليا، على سبيل المثال، تحدد الأحكام الواردة في المادة 7 من "القانون الأحمر" (Codice Rosso) مؤسسة الجريمة الجديدة المتمثلة في "الإكراه أو التحريض على الزواج"، المدرجة في الباب الحادي عشر" الجرائم ضد الأسرة"، الفصل الأول "الجرائم ضد الزواج"، المادة 558 مكرر من القانون الجنائي الإيطالي.

"أي شخص يجبر شخصًا بالعنف أو التهديد على الزواج أو الارتباط المدني، يعاقب بالسجن لمدة تتراوح بين سنة وخمس سنوات، وتطبق نفس العقوبة على كل من استغل ظروف الضعف أو الدونية العقلية أو الضرورة لدى شخص ما، وأساء إلى العلاقات الأسرية أو المنزلية أو العمل أو السلطة الناشئة عن حضانة الشخص لأسباب الرعاية أو التعليم أو الإشراف أو الحضانة، تدفعه إلى عقد الزواج أو الاتحاد المدني. تشدد العقوبة إذا ارتكبت الأفعال إضراراً بطفل لم يتم الثامنة عشرة من عمره، كما تكون العقوبة السجن من سنتين إلى سبع سنوات إذا ارتكبت الأفعال إضراراً بطفل لم يتم الرابعة عشرة من عمره. تنطبق أحكام هذه المادة أيضًا عندما يرتكب الفعل في الخارج من قبل مواطن إيطالي أو أجنبي مقيم في إيطاليا أو على حساب مواطن إيطالي أو أجنبي مقيم في إيطاليا.

للزواج القسري المبكر عواقب سلبية على صحة الضحايا الجسدية والنفسية والمعنوية .ولذلك، يجب على السياسات والمنظمات الاجتماعية والصحية أيضًا تفعيل برامج التدخل بعد الصدمة، مثل:

- إنشاء مراكز إيواء للفتيات والنساء الضحايا وأسرهن;
- مساعدة الضحايا وإدماجهم في القوى العاملة لمنحهم استقلالاً اقتصاديًا حقيقيًا وما يترتب على ذلك من وضع اجتماعي;
- دمج الأسر في المجتمع وتوعيتهم بالآثار السلبية للزواج القسري على حياة الفتيات;
- أنشطة التوعية في المدارس والمجتمعات;
- إنشاء مرصد وطني للنقاط الصحية التقليدية;
- تدريب المهنيين العاملين في المجال، مثل المعلمين ووكالات إنفاذ القانون والسلطات القضائية.

1.3 جرائم الشرف

بالنسبة لجرائم الشرف، يعتبر الوقاية منها ومنعها إجراءً رئيسيًا لمكافحة هذه الممارسة. تعتبر جرائم الشرف، مثل تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والزواج القسري والمبكر، شكلاً من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي (GBV) على المستوى الدولي.

هناك عدة منهجيات لمنع العنف، والهدف الرئيسي منها هو تغيير الظروف التي تدعم العنف القائم على النوع الاجتماعي. تهدف هذه المنهجيات إلى تعزيز التعلم الاجتماعي للسلوك الإيجابي وتنمية المهارات من أجل التغيير، بما في ذلك الإجراءات الوقائية. تعزز هذه المنهجيات البرامج التي تهدف إلى تغيير المعايير المجتمعية والمؤسساتية الضارة؛ تنفيذ برامج التوعية الفردية والاجتماعية؛ إشراك القادة الدينيين في تنمية الوعي الديني والقيام بدور فعال في الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها؛ وإشراك وسائل الإعلام، لأنها يمكن أن تساعد في تغيير مواقف الأفراد والمجتمعات.

على سبيل المثال، تهدف برامج مثل رعاية المجتمعات المحلية إلى دعم المجتمعات المحلية في أخذ زمام المبادرة في خلق بيئات صحية وآمنة وسلمية مع خدمات سريعة الاستجابة للنساء والفتيات. يتكون هذا البرنامج من 15 أسبوعًا من الحوارات المنظمة والميسرة مع أفراد المجتمع أثناء التدريب، حيث تجتمع مجموعات من البالغين والمراهقين من كلا الجنسين لرفع مستوى الوعي بالقيم المشتركة المتمثلة في احترام كرامة الإنسان والإنصاف والعدالة؛ وربط تجاربهم الخاصة في العنف والظلم بتجارب الآخرين؛ واستكشاف كيف تساهم الأعراف الاجتماعية في العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك جرائم الشرف.

يستخدم برنامج الرعاية المجتمعية نهجا تشاركيا، حيث يأخذ الشركاء المحليون زمام المبادرة في رسم خرائط قطاعات الدعم المختلفة وتقييمها من أجل توفير خدمات آمنة وسرية للناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي. ومن الأمثلة على ذلك: تقييم مدى استعداد الخدمات للاستجابة للناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

تحدد منظمة الصحة العالمية الاستراتيجية وخطة العمل التالية لتعزيز النظام الصحي للتصدي للعنف ضد المرأة في الفترة 2015-2025 (منظمة الصحة للبلدان الأمريكية ومنظمة الصحة العالمية، 2015).

- تحسين نطاق ونوعية ونشر واستخدام البيانات المتعلقة بالعنف ضد المرأة لتعزيز السياسات والبرامج القائمة على الأدلة؛
- تعزيز القدرة على منع العنف ضد المرأة؛
- تحسين استجابة النظم الصحية للعنف ضد المرأة؛
- دعم تطوير وتقييم السياسات والخطط الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة؛

يوجد حاليًا العديد من المؤسسات التي تستقبل الفتيات والنساء ضحايا العنف اللاتي فررن من بلدانهن الأصلية. من الأمثلة على ذلك شركة كروتون، ومقرها في ستوكهولم وهي مؤسسة تتكون من ملجأ ومركز دعم واستشارة تديره أجهزة الخدمات الاجتماعية، حيث تقدم الخبرة والدعم والتوجيه لمتخصصي الخدمة الاجتماعية. الهدف الرئيسي لهذه المؤسسة هو استيعاب الحالات الناشئة مثل إيواء الفتيات في بيئات محمية. يعتمد العمل الذي تقوم به كروتون على المساعدة وإدارة الأزمات وتخطيط السكن الفردي وفقًا لاحتياجات وحماية كل فتاة/امرأة. يتم أيضًا إجراء تقييم المخاطر لتقييم الحاجة إلى الحماية والقيود أثناء وجودها في المنشأة.

الفصل الثاني
توصيات عملية لأصحاب المصلحة: السياسات والمشغلين

بناءً على المقابلات التي أجريت في هذا المشروع، من الواضح جدًا أن المشاركين يعطون أهمية كبيرة لأي شكل من أشكال التدخل ضد الممارسات التقليدية الضارة، حيث شدد جميع من أجريت معهم مقابلات على أهمية الاستثمار قبل كل شيء في مجال الوقاية لأنه يمكّن الضحايا من خلال تزويدهم بالمعرفة المتعلقة بحقوقهم الإنسانية والصحية والاختيارية. تعتبر الأنشطة الوقائية مهمة أيضًا لرفع مستوى الوعي بين المجتمع المدني والمهنيين العاملين مع السكان المعرضين للخطر.

على المستوى الوقائي، لا بد من الأخذ في الاعتبار أنه عندما تجد المرأة نفسها في سياق الهجرة الجديد، فإنها تشهد نوع من أزمة الهوية؛ لذلك، من المهم ضمان الدعم في كل حالة، وإظهار القرب دون إصدار أحكام. في الهجرة، تشهد النساء نوعًا من الصراع الداخلي بين ما يريدون القيام به وما "عليهم" القيام به ضمن القواعد الاجتماعية لعائلاتهم ومجتمعهم الأصلي. لذلك من الضروري أن نوفر لها مكانًا يمكنها من خلاله التفكير في نفسها وما ترغب فيه وكذلك ما تشعر به. ومن الناحية النموذجية، ينبغي أن تكون هناك خدمات ومتخصصون قادرون على مساعدة النساء على تحقيق هذا التحول.

كما كشفت المقابلات عن ضرورة تفعيل المسارات اللغوية للنساء المهاجرات، باعتبار اللغة عائقاً كبيراً أمام التفاهم والتواصل مع مجتمع الإقامة.

ومن أجل منع حدوث ممارسات ضارة، ينبغي توفير المعلومات باللغات التي تستطيع النساء فهمها لتسهيل التواصل. سيكون من المفيد أيضًا جمع الأشخاص معًا بشكل غير رسمي من خلال مجموعات المساعدة الذاتية، لجمع النساء اللاتي يعانين من نفس المشكلات حتى يتمكن من التواصل وتبادل وجهات النظر بشكل مباشر وإيجاد استراتيجيات مشتركة. ومن المؤكد أنه من المفيد مقارنة الثقافات ووجهات النظر المختلفة، ليس للتأكيد على الاختلافات، بل للبحث عن ما هو مشترك بينها.

إن الوقاية والرعاية عمل ثقافي عظيم ينبغي أن تقوم به المؤسسات العامة بوعي شديد، ولا ينبغي أبدا أن يكون موجها نحو تغيير الخلفية الثقافية.

ومع ذلك، لابد من التأكيد على أنه في السنوات الأخيرة، طرأ تغير كبير على سلوك الأمهات تجاه بناتهن، خاصة بعد جائحة كوفيد، إذ لم يتمكن من العودة إلى بلدانهن الأصلية لمدة عامين، وبالتالي تم تعليق العلاقات مع أفراد الأسرة والتقاليد المحلية. لقد تغيرت النساء، لأنهن أصغر سنا ويتلقين رسائل مختلفة، وهذا ينطبق على كل من ختان الإناث والزواج المبكر والقسري.

- يعد تدريب العاملين في المجال الصحي والاجتماعي والتعليمي ضروريًا أيضًا لأنه لا يزال ناقصًا إلى حد كبير. هناك نقص في التدريب في المدارس مع الشباب على الحياة الجنسية والأمراض المنقولة جنسيا والممارسات الضارة. هناك دلائل تشير إلى أن الموظفين لا يعرفون كيفية القيام بذلك لأنهم غير مستعدين؛
- ينبغي إدراج التدريب والمعلومات في التخطيط الوطني للسياسات والمنظمات الاجتماعية والصحية، كما ينبغي التغلب على القيود المفروضة على الموارد والوقت؛
- هناك حاجة إلى أدوات واضحة ومحددة للمهنيين للعمل بشكل صحيح وكاف مع النساء المعرضات لخطر الممارسات الضارة، لذلك هناك حاجة إلى آلية إحالة;
- ضرورة تحديد المؤشرات وعوامل الخطر وجعلها معروفة للعاملين، نساءً ورجالاً؛
- هناك حاجة إلى الوعي بهذه القضايا.

في الختام، من أجل تحسين الوقاية، من الضروري إجراء دراسة أولية للمجتمعات التي تمارس التقاليد الضارة. يجب أن يكون الناس على بينة من العواقب الصحية والحياة الخطيرة الناجمة عن الممارسات الضارة. وفيما يتعلق بحملات التوعية، يجب التركيز على التآزر بين جميع الوكالات التي تتعامل مع هذه القضية (بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، ووكالات إنفاذ القانون، والسلطات العامة، والدولة) من أجل تحقيق تعاون تكميلي.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون الخدمات والمرافق متاحة ومطلعة جيدًا على المجتمعات من أجل توفير المعلومات المستمرة لأفراد المجتمع والمهنيين. ومن الضروري وجود ودعم هيئة تنسيقية تتعامل مع هذه القضايا، مثل المرصد الوطني والأوروبي المعني بالممارسات التقليدية الضارة.

هناك نقطة أخرى مهمة يجب تسليط الضوء عليها وهي المعرفة والمعلومات حول آليات الإحالة في كل بلد. في الواقع، كشفت المقابلات مع النساء أن نسبة منهن لا يعرفن إلى من يلجأن في حالة الحاجة.

الفصل الثالث
توصيات عملية للمهنيين

طوال تعاملهم مع الضحايا أو الضحايا المحتملين للزواج القسري وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (ختان الإناث) والجرائم القائمة على الشرف، يجب على المهنيين أن يضعوا في اعتبارهم قاعدة "الفرصة الواحدة": قد تكون لديهم فرصة واحدة فقط للتحدث إلى الضحية أو الضحية المحتملة وبالتالي إنقاذ حياتهم. وهذا مهم بشكل خاص لأن العديد من الضحايا قد يكونون في حالة من العزلة والسيطرة حيث يصعب عليهم طلب المساعدة والعثور عليها من الخارج، كما أوضحنا سابقًا. إذا لم تتلق الضحية المعلومات والدعم المناسبين فقد تضيع فرصة واحدة (المملكة المتحدة، وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث والتنمية، 2023؛ اسكتلندا، جهاز الصحة الوطنية، 2009؛ مبادرة الزواج القسري، 2021).

لهذا السبب، من المهم أن يكون المهنيون على دراية بكيفية التعامل مع ضحايا الممارسات الضارة، فيما يتعلق باحتياجاتهم من الدعم ومراعاة التوصيات الواردة أدناه (حكومة ويلز، 2019؛ اسكتلندا، جهاز الصحة الوطنية، 2009؛ مبادرة الزواج القسري، 2021؛ إنجلترا وويلز، كلية الشرطة، 2021).

تشمل التوصيات الرئيسية لتعامل المهنيين مع الضحايا ما يلي: توفير بيئات آمنة وسرية؛ التأكد من عدم حضور أي فرد من أفراد الأسرة أو المجتمع؛ وتقييم المخاطر التي تهدد سلامة الضحايا؛ وضمان اتباع نهج يراعي الضحايا والثقافة؛ ضمان حصول الضحايا على الدعم المناسب من خلال تقييمات الاحتياجات الفردية والإحالات عند الاقتضاء.

لقد تم تحديد توفير البيئات الآمنة كأولوية رئيسية عند التعامل مع الضحايا أو الضحايا المحتملين للممارسات الضارة (الشبكة الأوروبية لإنهاء ختان الإناث، 2021). ستدعم المساحات الآمنة إنشاء علاقة ثقة مع المتخصصين من أجل مساعدة الضحايا على التقدم، وخلق بيئة تمكينية لتقديم الدعم وإجراء المقابلات في مساحة خاصة وآمنة. وهذا مهم بشكل خاص بسبب الخوف والحواجز التي قد يواجهها الضحايا في طلب المساعدة، بسبب الخوف من انتقام الأسرة أو المجتمع على سبيل المثال، كما هو موضح أعلاه. يجب على المتخصصين التأكد من أن الضحايا بمفردهم، وعدم وجود أي فرد من أفراد الأسرة أو المجتمع. إذا كان الضحية قاصرًا، فيجب مراعاة حضور شخص بالغ مناسب بدلاً من أفراد الأسرة. إذا لزم الأمر، يمكن تعيين مترجم فوري محترف: يجب ألا يكون الأقارب أو أفراد المجتمع هم المترجمين، مع الوضع في الاعتبار أيضًا أنه إذا كان الضحية أو الضحية المحتملة طفلاً، فقد لا ينظرون إلى الإجراء على أنه مسيئ، لأن الشخص الذي ينفذ/يأذن بهذه الممارسة هو أيضًا، رمزيًا وعاطفيًا، الشخص الذي يحميهم ويعتني بهم؛ وتكون حساسة للطبيعة الحميمة للجريمة.

يعد توفير معلومات مخصصة ويمكن الوصول إليها أمرًا أساسيًا لمساعدة الضحايا على فهم وضعهم، وفهم حقوقهم، وخدمات الدعم المتاحة، ولكن أيضًا المخاطر المحتملة والحلول التي يمكن تنفيذها (الشبكة الأوروبية لإنهاء ختان الإناث، 2021). ينبغي أن تتضمن المعلومات معلومات قانونية عن حقوقهم، وأنظمة العدالة، وأي دعم قانوني متاح للضحايا. يجب أن تتبع جميع عمليات توصيل المعلومات إلى الضحايا نهجًا محترمًا ومراعيًا للضحايا، على سبيل المثال: عدم إصدار الأحكام وعدم وضع أي افتراضات، وإعطاء الضحايا الوقت والمساحة للتحدث وطرح الأسئلة، واستخدام لغة بسيطة وسهلة المنال.

تحديد الدعم الذي قد يحتاجه الضحية يجب أن يعتمد على تنفيذ تقييم الاحتياجات الفردية (يُشار إليها من الآن فصاعدا باسم **تقييم الاحتياجات الفردية).** يُعتبر تقييم الاحتياجات الفردية "عملية استراتيجية لتحديد طبيعة ومدى احتياجات الضحية" (ميندر-شوتراند وآخرون، 2019). يجب على المتخصصين في دعم الضحايا على وجه الخصوص أن يحاولوا جمع المعلومات حول الاحتياجات المرتبطة بنوع الجريمة والظروف الفردية. وعلى هذا الأساس، يمكن تقديم دعم مخصص، وعند الحاجة، يمكن إجراء الإحالة إلى الخدمات ذات الصلة.

كما يجب على المهنيين تحديد وتقييم عوامل الخطر والمواقف التي تنطوي على مخاطر عالية بالنسبة للضحايا .ويشمل ذلك مخاطر عالية على سلامة الضحايا، حيث يمكن أن يتعرض الضحية لخطر: التعرض للممارسة الضارة (إذا حدث الاتصال من قبل)؛ الإيذاء المتكرر، التخويف أو الانتقام؛ أي خطر مباشر آخر يعرض سلامة الضحايا أو حياتهم للخطر .يمكن أن يشمل ذلك ما يلي (باستيل، 2015):

- وفاة أحد الوالدين مما يدفع الوالد الآخر إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لضمان زواج الأطفال؛
- التوجه الجنسي للطفل/الشخص يمكن أن يدفع الوالدين إلى الزواج القسري للحفاظ على المظهر؛

- الصراعات والعنف القائم داخل الأسرة؛

يجب على المهنيين أيضًا أن يضعوا في اعتبارهم أن الكشف عن الجريمة/ الجرائم التي حدثت يمكن أن يضع الضحايا في حالة خطر ويعرضهم لخطر الانتقام أو تكرار الإيذاء من الجاني/ الجناة. على سبيل المثال، قد يؤدي الكشف عن حالة ختان الإناث أو محاولة الهروب من حالة الزواج القسري، إلى تعرض الضحية للعنف والجرائم القائمة على الشرف، إذا علمت أسرتها/مجتمعها بذلك. ينبغي اتخاذ التدابير المناسبة أثناء المشاركة، بما في ذلك وضع خطة سلامة مع الضحايا (شبكة الزواج والهجرة، 2018). من المقترح، حيثما أمكن ذلك، عدم إرسال الضحية بعيدًا أو إعادتها إلى أسرتها ضد رغبتها (مبادرة الزواج القسري، 2021). بشكل عام، يجب على المهنيين الاستماع إلى الضحية واحترام رغباتهم كلما أمكن ذلك. في بعض الحالات، قد يرغب الضحايا في اتخاذ مسار عمل يمكن أن يعرض سلامتهم للخطر، لذلك يجب على المهنيين أن يشرحوا لهم المخاطر، وأن يعتمدوا، إن أمكن، الاحتياطات اللازمة لحماية الأطفال أو البالغين (وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث والتنمية، 2023).

يعد اعتماد نهج يراعي الثقافة في التعامل مع الضحايا أو الضحايا المحتملين أمرًا أساسيًا لاتباع نهج محترم ومراعي للضحايا. ويمكن القيام بذلك من خلال ما يلي، على سبيل المثال (بيسولي وهلدنبوتيل، 2022):

- تجنب التصريحات العامة والوصم، ولا سيما الإشارة إلى المجتمعات المتضررة؛
- الانتباه إلى اللغة المستخدمة ومحاولة استخدام اللغة التي يستخدمها الشخص الذي تتحدث إليه (على سبيل المثال، استخدام عبارة "الختان" بدلاً من "تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية" عند التحدث إلى الضحية)؛
- مراعاة مدى تعقيد الجرائم، ولا سيما المرتبطة بتورط الأسرة وخطر الاستبعاد من المجتمع كإجراءات انتقامية والمشاعر التي قد تخلقها لدى الضحايا/الضحايا المحتملين؛
- عندما يكون ذلك ممكنًا، بإشراك الوسطاء الثقافيين لتسهيل المشاركة.

استقبال النساء الضحايا أو المعرضات لخطر الممارسات الضارة

- يجب ضمان وصول المرأة بشكل منتظم وفي الوقت المناسب إلى المعلومات والتدريب على حقوقها بلغة يفهمونها.
- يجب أن يعرف الممارسون، ويتصرفون وفقًا لذلك، أن كل طفل، كل امرأة، بعيدًا عن كل التقاليد والأعراف، لها الحق في الصحة والسلامة الشخصية.
- تعد معرفة التقاليد والممارسات النموذجية للثقافات الأخرى عنصرًا أساسيًا في بناء علاقة متساوية بين مشغلي المرافق وضيوفها، مع الأخذ في الاعتبار دائمًا المبادئ العالمية لحماية حقوق الإنسان للنساء والأطفال والفتيات.
- إن معرفة هذه التقاليد بأبعادها الصحيحة وتجنب الوصم و/أو التجريم يساعد في التحضير لحوار يرحب بالنساء اللاتي وقعن ضحايا لهذه الممارسات.
- من المهم أن يكون عمال الاستقبال مستعدين أيضًا للتعامل مع هذه القضايا، وأن يكونوا على علم بوجود هذه التقاليد وأن يكونوا قادرين على تقديم المساعدة اللازمة للنساء الحاملات.
- +-يجب أن تأخذ المقابلات مع النساء بعين الاعتبار الآثار الأخلاقية والنفسية والعلاجية المحتملة، ويجب أن تستخدم الوساطة الثقافية ويجب أن تتسم دائمًا باحترام مبدأ استقلالية الشخص ومصلحته.
- عند إجراء مقابلة مع النساء اللاتي ربما تعرضن للممارسات التقليدية الضارة، يجب الحفاظ على موقف متوازن، دون تحيز وحكم على الظاهرة أو الثقافة الأصلية، ودون افتراض أن جميع النساء قد تعرضن لمثل هذه الممارسة.
- بالنظر إلى أن النشاط الجنسي لا يزال من المحرمات في العديد من المجتمعات، فإن نهج التحقق من الصحة الإنجابية للمرأة ورفاهها يمكن أن يوفر نظرة ثاقبة حول ما إذا كانت قد تعرضت لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية أو غيرها من الممارسات الضارة.
- في الحالة المحددة التي يقوم فيها أخصائيو الرعاية الصحية بتحديد تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، إذا لزم الأمر، يجب على أخصائي الرعاية الصحية تحديد نوع البتر أو التغيير الموجود، مع الحرص على تقليل الفحوصات المتكررة التي قد تسبب للفرد شعورًا متزايدًا بعدم الراحة أو الشعور بالتطفل على خصوصيتهم الشخصية.

في مرحلة المقابلة الأولية، يوصى بما يلي:

- التعرف على الخلفية الجغرافية والثقافية للمرأة.
- سؤال الضحية أو الشخص المعرض للخطر إذا كان يشعر بالراحة في التحدث معك في موقعك الحالي، والتأكد من التحدث إليهم في مكان آمن وخاص. إذا كان الشخص مصحوبا من قبل شخص ما، لا تفترض أنه من الآمن التحدث عن تجربته أمام ذلك الشخص، بل يجب عليك دائمًا التحدث إليهم بمفردهم.
- طمأنة الضحية أو الشخص المعرض للخطر بشأن السرية وشرح الموافقة المستنيرة، أي أنك لن تعطي معلومات لأي شخص (بما في ذلك العائلة أو الأصدقاء أو المجتمع) دون موافقتهم أو دون ضمان سلامتهم.
- فهم ما إذا كان لدى الضحية الحد الأدنى من التعليم والمعرفة الأولية بجسدها.

بمجرد فهم هذين العنصرين، ناقش مع المرأة الممارسات التقليدية المحتملة الموجودة في ثقافتها والمرتبطة بطقوس العبور و/أو التطهير، مما سيجعل من الممكن فهم المصطلحات التي تحدد بها المرأة الظاهرة، ومن ثم التواصل معها لتحديد نوع الممارسة التي تم تنفيذها.

بمجرد إنشاء علاقة ثقة، يمكن للمرء المضي قدمًا في طرح أسئلة أكثر تحديدًا تتعلق، على سبيل المثال، بانتظام الدورة الشهرية، والألم المحتمل أثناء الدورة و/أو أثناء الاتصال الجنسي، وكيفية حدوث أي حمل أو ولادة. بناءً على قدرتك المهنية وكيفية وصول الضحية أو الشخص المعرض لخطر الممارسات الضارة إليك، عند الاتصال بهم، قد لا يكشفون بشكل مباشر عما حدث لهم، أو قد يلمحون إليه بشكل غير مباشر فقط. وقد لا يتقدم الضحايا بسهولة إلى الأمام بسبب انعدام الأمن، والشعور بالعار والذنب، وبسبب الولاء للعائلة. في حالة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، فإن الضحايا في بعض الأحيان لا ينظرون إليه على أنه مشكلة أو سبب لممارسات ضارة أخرى.

الأشياء الذي ينبغي فعلها:

- تعريف المرأة بحقوقها وسير المقابلة التي سيتم إجراؤها؛
- استخدام لغة بسيطة وواضحة، دون استخدام الصفات التي قد تشير إلى الحكم على ثقافة المرأة الأصلية؛
- إجراء المقابلة في مكان محمي ومع موظفات (بما في ذلك الوسيط اللغوي الثقافي، المدرب على هذا الموضوع)؛
- المشاركة على أساس "الحاجة إلى المعرفة"، مما يعني أنه يجب عليك أن تسأل فقط عما تحتاج إلى معرفته في تلك اللحظة من أجل القيام بدورك في دعم أو حماية الشخص المحتاج؛
- عدم توجيه أسئلة تطفلية غير ضرورية والتي قد تزيد من صدمة الضحية;
- قول بعض عبارات المواساة والدعم والتأكيد على أن ما حدث لهم لم يكن خطأهم؛
- أن تضع في اعتبارك، إن أمكن، أن هذه المحادثة قد تتطلب تخصيص وقت أطول. ليس من السهل الحديث عن التجارب المؤلمة، لذلك لا ينبغي التسرع في ذلك؛
- إذا كان مستوى الخطر لا يتطلب خلاف ذلك وكان من الممكن لك القيام بذلك، فقد تحتاج إلى تقييم ما إذا كانت الضحية أو الشخص المعرض للخطر مستعدًا للحديث عن الممارسة الضارة أم لا. إذا لم يكونوا مستعدين بعد للتحدث أكثر وكان من الممكن بالنسبة لك أن يتماشى مع قدرتك المهنية، فامنحهم الوقت. حاول الوقوف على المخاوف والقلق الذي يعيقهم، وطمأنتهم بشأن السرية، وشجعهم على الاجتماع مرة أخرى وتزويدهم بمعلومات دقيقة وحديثة حول الخدمات المتاحة ذات الصلة؛
- طمأنة الضحية أو الشخص المعرض للخطر بأن الإجراءات التي سيتم اتخاذها ستتم مناقشتها معهم وأيضًا أنه يمكنهم طلب المساعدة في أي وقت، حتى لو لاحقًا، ما لم يكن هناك خطر يتطلب اتخاذ إجراء فوري.

أشياء لا يجب فعلها:

- الأخذ بعين الاعتبار لماهية تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية أو غيره من الممارسات الضارةواعتبارها ممارسات سلبية؛
- ستخدام لغة عدوانية و/أو وصم؛
- تجنب إجراء المقابلة بحضور عدة أشخاص، أو استبعاد المرأة من عملية المقابلة، خاصة عندما تكون الضحية أنثى.

استقبال النساء المحتملات ضحايا الزواج القسري

- جميع المقابلات مع المرأة يجب أن تتم بشكل سري.
- بالنسبة للمقابلة، من الضروري عدم استخدام الأقارب أو الأصدقاء أو الوسطاء المنتمين إلى المجتمع الأصلي كمترجمين فوريين لأن هذا من شأنه أن يمنع المرأة من التعبير بوضوح عن حالة العنف التي تعرضت لها ويمنعها من طلب المساعدة مباشرة;
- يجب أن تتم المقابلة دائمًا في مكان تعتبره آمنًا. ويجب أخذ جميع عوامل الخطر بعين الاعتبار وتقييمها أثناء المقابلة؛
- يجب أن تشرح للمرأة بشكل مختصر وواضح إمكانيات المساعدة التي يمكنها الاستفادة منها والحلول الممكنة من الناحية القانونية.

في الحالات التي تختار فيها المرأة الاحتفاظ بطفل مولود بسبب الزواج غير المرغوب فيه، فإن طريق الحماية محاط بمرافقة الأمومة. إن الشعور بالوحدة والشعور بالذنب والحنين إلى "مجتمع العائلة"، حتى لو كان عنيفًا وغير محترم، قد يكون له آثار مدمرة على صحة المرأة النفسية والجسدية.

يجب أن يؤخذ في الاعتبار أنه حتى يبلغ الطفل سن ستة أشهر، يجب اتخاذ تدابير أمنية صارمة: في الواقع، هذا هو الحد الزمني الذي قد يكون للأب فيه مصلحة في البحث عن الطفل والتعرف عليه لإجراء تسوية إذا كان قد دخل بشكل غير نظامي إلى تلك الدولة الأوروبية.

المراجع

Bessoule, A., & Hildenbeutel, J. (Eds.). (2022). *Intervention in cases of female genital mutilation FGM and early and forced marriage EFM: An interdisciplinary guide for professionals working in Berlin with girls and women at risk of being subjected to or affected by FGM and or EFM*. Terre de Femmes. https://www.endfgm.eu/content/documents/tools/CHAIN_Intervention_in_cases_of_FGM_and_EFM_EN_Version.pdf

England and Wales, College of Policing. (2021, October 14). *Female genital mutilation*. https://www.college.police.uk/app/major-investigation-and-public-protection/female-genital-mutilation

End FGM European Network. (2021). S*upport services for survivors of female genital mutilation in Europe*. End FGM EU.

Meindre-Chautrand, L., Altan, L., Erquicia, M., Verelst, A., & Darby, P. (2019). *How to identify victims' support needs? Guidelines to develop an individual needs assessment*. Victim Support Europe. https://victim-support.eu/wp-content/files_mf/1626337899GuidlinesfinalforprintF.pdf

Pan American Health Organization, & World Health Organization. (2015). *Violence against women: Strategy and plan of action on strengthening the health system to address violence against women*. PAHO & WHO. https://iris.paho.org/bitstream/handle/10665.2/18386/CD549Rev2_eng.pdf?sequence=7&isAllowed=y

Pasteel, M. (Ed.). (2015). Mariage forcé? *Guide à l'usage des professionnel-le-s*. Institut pour L'Égalité des Femmes et des Hommes. https://igvm-iefh.belgium.be/sites/default/files/downloads/84%20-%20Mariage%20forc%C3%A9.%20Guide%20%C3%A0%20l%27usage%20des%20professionelles.pdf

Réseau Mariage et Migration. (2018). *Les violences liées à l'honneur? Guide à destination des professionnel-le-s.* https://mariagemigration.org/wp-content/uploads/2021/11/Guide_VLH_final.pdf

Scotland, National Health Service. (2009). *Harmful traditional practices: What health workers need to know about gender-based violence.* https://www.healthscotland.scot/media/2100/gbv-harmful-traditional-practices.pdf

Forced Marriage Initiative. (2021). *A framework for identifying and responding to cases of forced marriage*. Tahirih Justice Center. https://preventforcedmarriage.org/resources/a-framework-for-identifying-and-responding-to-cases-of-forced-marriage-2/

United Kingdom, Foreign Commonwealth and Development Office. (2023, April 13). *Multi-agency statutory guidance for dealing with forced marriage and multi-agency practice guidelines: Handling cases of forced marriage: Accessible version: Guidance*. https://www.gov.uk/government/publications/the-right-to-choose-government-guidance-on-forced-marriage/multi-agency-statutory-guidance-for-dealing-with-forced-marriage-and-multi-agency-practice-guidelines-handling-cases-of-forced-marriage-accessible

Welsh Government. (2019, June 5). *Female genital mutilation: Guidance for professionals*. https://www.gov.wales/female-genital-mutilation-guidance-professionals